واقع وآفاق سوق العمل الأردني: دراسة قياسية

Status and Prospects of the Jordanian Labor Market : Econmetrics Study

إعداد الطالب

محمد محمد العيد الحراحشة

(٩٦٢٠٥٠١٠٠٨)

إشراف

الدكتور: بشير أحمد العبد الرزاق

لجنة المناقشة		التوقيـــــع
١. الدكتـــور بشيـــر أحمد العبد الرزاق	مشرفاً ورئيساً	....
٢. الأستاذ الدكتـــور سيـــد النميـــري	عضواً	....
٣. الأستاذ الدكتـــور ريـــاض المومنـــي	عضواً	....
٤. الدكتور وليد حميدات (جامعة اليرموك)	عضواً	....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بإجازتها/ تعديلها/ رفضها / بتاريخ: ....

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة ... أكرم الله نزله وأسكنه

فسيح جنانه

إلى والدتي الحنون ... أطال الله في عمرها

إلى أخواني وأخواتي وأقاربي ... كل المحبة والتقدير

إلى زوجتي الغالية ... كل الحب والاحترام

إلى من أرى الحياة فيهما أبهى وأجمل ... إلى فلذتي كبدي

هيثم ويزن

وكذا ..

إلى أرض وطني الطهور ... ومليكي الشاب ...

أهدي ثمار جهدي المتواضع

محمد الحراحشة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، النبي الأمي الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،

بكل شكر وعرفان أزجي عظيم امتناني وخالص تقديري إلى كل من آزرني ولم يأل جهداً في نصحي وإرشادي، وأخص بالذكر مشرفي وأستاذي الفاضل الدكتور بشير العبد الرزاق الذي كان لآرائه السديدة وتوجيهاته القيمة ونظرته الثاقبة ... والذي وجدت فيه المعين الذي لا ينضب ورحابة صدره في الحوار والنقاش ... الأثر العميق في نفسي وفي إخراج دراستي هذه إلى حيز الوجود.

ولا يسعني إلا أن أتقدم أيضاً بوافر تقديري وعظيم امتناني إلى الأساتذة الأفاضل الدكتور رياض المومني، والدكتور أحمد الأشقر، والدكتور سيد النميري عميد البحث العلمي والدراسات العليا.

كما أتقدم بأجزل الشكر من الأستاذ الدكتور سيد النميري والاستاذ الدكتور رياض المومني والدكتور وليد حيدات لتفضلهم بالموافقة على عضوية لجنة المناقشة.

وأخيراً أتقدم بأجزل شكري وعرفاني إلى الصديق نواف مشاقبة والأخت سناء نصراوين والصديق العزيز شادي خواجا لتفضلهم بمساعدتي على إنجاز هذه الرسالة.

محمد الحراحشة

فهرست المحتويات

فهرست الجداول

فهرست الملاحق

الملخص باللغة العربية

واقع وآفاق سوق العمل الأردني: دراسة قياسية

إعـــداد الطالب

محمد محمد العيد الحراحشة

إشــــــراف

الدكتور: بشير عبد الرزاق الزعبي

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع سوق العمل الأردني، والاختـلالات الهيكلية التي طرأت على مراحل تطوره، وبنيته القطاعية والتعليمية والمهنية. كما تهدف إلى التعرف على قياس محددات العرض والطلب على العمل، ومجالات تأثيرها واستخدامها كسياسات فعالة في التأثير على قوى سوق العمل الأردني. وتلج الدراسة في الكشف عن الأساليب الإنتاجية المستخدمة في العمليات الإنتاجية. كما تقدم تحليلاً لتوقعات المستقبل والتنبؤ بحجم العرض والطلب على القوى العاملة والموازنة بينهما لفترة عشر سنوات قادمة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦). بهدف تخطيط مسارات الموارد البشرية في ظل معطيات المستقبل.

وتستخدم الدراسة أسلوب الانحدار المتعدد والمقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وطريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، لفترة الدراسة (١٩٧٠-١٩٩٦) وفترة التنبؤ(١٩٩٧-٢٠٠٦)، لقياس محددات العرض والطلب على العمل، ومرونات الإحلال، وحجم الطلب والعرض الكلي المتوقع.

بينت نتائج الدراسة أن سوق العمل الأردني يواجه قوتين تتظافران في نفس الاتجاه، تدفع القوه الأولى نحو زيادة حجم عرض العمل من خلال زيادة معدل النمو السكاني، ومخرجات النظام التعليمي، وسوء تنظيم تدفق العمالة الوافدة إلى سوق العمل والعمالة العائدة من الخارج. بينما تدفع القوه الثانية باتجاه انكماش الطلب على القوى العاملة، نتيجة تراجع معدلات النمو الاقتصادي، والطاقة الاستيعابية للقطاع الحكومي، وتراجع الطلب الخارجي على العمالة الأردنية، وتكامل العلاقة بين العمل وراس المال. وأسفرت المحصلة النهائية لهاتين القوتين عن تفاقم مشكلة البطالة، وانحسار فرص العمل المتاحة عن استيعاب حجم عرض العمل الكلي في الاقتصاد.

كما بينت نتائج الدراسة أن البطالة ترتبط في جانب الطلب في الأمد القصير، نظراً لتباطؤ النمو الاقتصادي، والأساليب المكثفة لرأس المال والحراك المهني الدائم في سوق العمل الأردني، نحو المهن الإدارية والفنية والإنتاجية، واختلال التوافق بين مخرجات النظام التعليمي

ومتطلبات سوق العمل الأردني، إضافة إلى نظام القيم الاجتماعي الذي يساهم في العزوف عن الانخراط في العمل وامتهان فرص العمل المتاحة.

لقد أشارت النتائج الى أن سياسية الأجور فعالة في امتصاص الفائض من القوى العاملة قطاعاته المختلفة، وتزداد فعاليتها في حالة تنظيم سوق العمل لعمالة الأردنية مكانها. بهدف دفع مستوى الأجر إلى الارتفاع وخاصة في قطاعي الزراعة والإنشاءات اللذين تتركز فيهما العمالة الوافدة.

إن العلاقة بين رأس المال والعمل تكاملية على مستوى النشاط الاقتصادي والمستوى التعليمي. مما يعني أن زيادة رأس المال تتطلب زيادة في الطلب على العمل. إلا أن هذه العلاقة ضعيفة في قطاع الزراعة والإنشاءات، ويعزى ذلك إلى تمركز العمالة الوافدة في هذين القطاعين.

من المتوقع أن يرتفع حجم العرض الإضافي من (٣٨,١) ألف عامل عام ١٩٩٧ إلى حوالي(٥٠,٥) ألف عامل عام ٢٠٠٦. وبالتالي فإن حجم العرض الكلي سيرتفع من (١١٤٨,٣) ألف عامل عام ١٩٩٦ إلى حوالي(١٥٩١,٣) ألف عامل عام ٢٠٠٦، بمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط حوالي (٣,٥٨٪) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٣,٣١٪). وفي الوقت ذاته سيرتفع حجم الطلب الإضافي من (٣١,٧) ألف عامل عام ١٩٩٧ إلى حوالي (٤٢,٥) ألف عام ٢٠٠٦، وعليه سيرتفع حجم الطلب الكلي من القوى العاملة من (١٠١٠) ألف عامل عام ١٩٩٦ إلى حوالي(١٣٨١,٩) ألف عامل عام ٢٠٠٦، بمعدل نمو سنوي قدره (٣,١٧٪) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٣,١٨٪). وسيشهد سوق العمل الأردني فائضاً من القوى العاملة سيرتفع من (١٤٤,٧) ألف عامل عام ١٩٩٧ إلى حوالي (٢٠٩,٤) ألف عامل عام ٢٠٠٦، بمعدل بطالة بلغ عام ١٩٩٧ حوالي (١٢,١٩٪) بينما سيبلغ عام ٢٠٠٦ حوالي (١٣,٠٦٪).

وعلى ضوء هذه النتائج توصي الدراسة بضرورة تنظيم سوق العمل الأردني، من خلال إحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة، واتباع فنون إنتاجية مكثفة لعنصر العمل وموائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، وفتح أسواق العمل الخارجية أمام العمالة الأردنية.

المقدمة

أهمية الدراسة:

شهد الأردن، ومنذ نشأته، العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية. التي أدت إلى إحداث تغيرات جوهرية في خريطته الديموغرافية وتوجهاته الاقتصادية، وأحدثت خللاً في بنيته السكانية، وهيكله الاقتصادي. فنتيجة الهجرات القسرية وتدفق المهاجرين إلى الأردن، تضاعف عدد السكان سبع مرات خلال العقود الخمس الماضية، تركز معظمهم في المدن الرئيسية، كما وأدى ارتفاع النمو السكاني إلى ارتفاع نسبة من هم في سن العمل، وحدوث اختناقات في سوق العمل الأردني. حيث فاق عرض القوى العاملة الطلب المحلي، في ظل عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الأعداد الكبيرة من القوى العاملة، نظراً لصغر مساحة الأردن، وشح موارده الطبيعية، وضيق قاعدته الإنتاجية.

إن الإنسان هو أداة التنمية وغايتها. وما الموارد البشرية إلا تلك الأداة الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ كلما أحسن استغلالها وزادت إنتاجيتها، انعكس ذلك إيجابياً على النتائج المستهدفة، والخطط التنموية المرتكزة على تعظيم عائد الموارد البشرية، كونها مكمن قوة اقتصاد الأردن الذاتية. ونظراً لقلة الموارد الطبيعية والمالية في الأردن، فقد اتجه ومنذ نشأته، نحو تفعيل طاقات الموارد البشرية كأساس لتحقيق التنمية الشاملة والرفاه الاجتماعي.

وعلى ضوء هذه المعطيات وأهميتها البالغة، وخاصة ما يتعلق منها باستثمار المورد البشري بوفرته ونوعيته. تأتي أهمية هذه الدراسة لإلقاء الضوء على واقع سوق العمل الأردني ومراحل تطوره وخصائصه، في ظل تفاقم مشكلة البطالة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية وتعقيداتها. وخاصة عندما يتصل الأمر في تراجع معدلات النمو الاقتصادي، والتزايد السكاني، وشح الموارد الطبيعية.

وتكمن أهمية الدراسة من خلال النظر إلى الموارد البشرية كمنظومة متكاملة، تدور رحاها حول ثلاثة محاور رئيسية من العناصر والجوانب، التي تترابط وتتفاعل في إطار المعايير والقيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإمكانات المتاحة في المجتمع. حيث يشمل المحور الأول، تنمية الموارد البشرية المتمثلة في زيادة عرض القوى العاملة، والتعرف على محدداته الأساسية والمواءمة بينها في ظل مخرجات النظام التعليمي. أما المحور الثاني، فيدور حول استثمار الموارد البشرية المتمثل في جانب الطلب على الموارد البشرية، من خلال بوتقة الإنتاج، ومجالات سوق العمل المحلي والخارجي، ولمختلف القطاعات الاقتصادية والمستويات التعليمية والمهنية، ومتطلبات الإحلال، وفرص الاستثمار المجدي، وتوافق احتياجات سوق

العمل الأردني، في ضوء معطياته المتاحة. كما يدور المحور الثالث في الدراسة حول قنوات الارتباط بين جوانب العرض والطلب، والموازنة بينهما في ظل استقراء آفاق المستقبل، ثم إسداء الاقتراحات والسياسات التي من شأنها تهيئة الأردن لدخول تحديات الألفية الثالثة.

وتستمدّ الدراسة أهميتها من كونها تعالج موضوعاً هاماً في الاقتصاد الأردني، وخاصة بعد أن بلغت مشكلة البطالة ذروتها، وتشعبت اتجاهاتها. لذلك فإن المعرفة المسبقة لمحددات عرض القوى العاملة، والطلب المحلي عليها سوف تساهم بلا شك في توجيه السياسة الاقتصادية وتخطيط اتجاهات القوى العاملة، والاستثمار الأمثل لها ضمن معطيات الاقتصاد الأردني. كما تساعد في تصحيح مسارات الموارد البشرية، من خلال التأثير على مخرجات النظام التعليمي، ليتوافق مع متطلبات سوق العمل، ومجالات الإحلال فيه.

وتكمن أهمية الدراسة أيضاً، في اختبار متغيرات اقتصادية جديدة، تعزز الدراسات السابقة في هذا الإطار، وتثري آفاقها. للوقوف على مشاكل سوق العمل، والاختلالات التي يعاني منها، ووضع التصورات التي تناسبه في حدود معطياته المتاحة. في ضوء توجه الاقتصاد الأردني نحو الخصخصة، بهدف تفعيل دور القطاع الخاص، ورفع أدائه الاقتصادي.

وتكتسب الدراسة أهميتها من خلال استشراق آفاق المستقبل، وتتبع حجم العرض الإضافي المتوقع، والموازنة بين عرض القوى العاملة والطلب المحلي عليها. بهدف رسم السياسات المناسبة لمواجهة حجم فائض القوى العاملة، وفتح أسواق العمل أمامها. ثم مواجهة الاختناقات في سوق العمل الأردني، وإعادة تنظيمه بما يتوافق مع احتياجاته في ضوء أداء الاقتصاد الأردني، وتوجهاته في المستقبل.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها :

١. إلقاء الضوء على مراحل تطور القوى العاملة، وبيان الخصائص الهيكلية لسوق العمل الأردني، واقعه واختلالاته القطاعية والتعليمية والمهنية.
٢. التعرف على محددات عرض القوى العاملة وانعكاساتها على سوق العمل الأردني.
٣. إلقاء الضوء على محددات الطلب على القوى العاملة وتأثيراتها على سوق العمل.
٤. تقدير وتحليل العرض والطلب على القوى العاملة للفترة القادمة، والموازنة بينهما بهدف تخطيط مسارات الموارد البشرية في ظل معطيات المستقبل.
٥. بناء النماذج القياسية، وتحليلها، وبيان محددات العرض والطلب، واختبار هذه المتغيرات، وتتبع آثارها على سوق العمل الأردني وآفاقه.

٦. تقدير مرونة الإحلال، والتعرف على الأساليب الإنتاجية على مستوى الاقتصاد وقطاعاتـــه المختلفة، ومستوياته التعليمية.

راسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ومـــا تطـــرق إلى بعض جوانبها، وخاصة التي تناولت الاقتصاد الأردني، وكما هو مبين تاليا :

أولا: دراسة هامرميش (Hamermesh) عام ١٩٧٦[١]

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة الطلب عل العمالة في الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة للفترة (١٩٥٥ - ١٩٧٣)، وتحديد محددات الطلب المتمثلة في الأجور الحقيقيـــة، والإنتـــاج وأسعار رأس المال والمقدرة في المعادلة التالية :

$$LD = f(W, R, Q)$$

حيث أن :

LD : الطلب على القوى العاملة.

W : الأجور الحقيقة.

R : أسعار رأس المال.

Q : الإنتاج.

كما هدفت الدراسة إلى تقدير مرونة الإحلال في سوق العمل الأمريكي بالمعادلة التالية:

$$Ln (L/K) = B + E\ Ln (W / R)$$

حيث أن :

L / K : نسبة العمل إلى رأس المال.

W / R: نسبة الأجور إلى أسعار رأس المال.

E : المرونة.

بينت نتائج الدراسة أن محددات الطلب على القوى العاملة في سوق العمل الأمريكي لها تأثير مباشر على الطلب، فزيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة الطلب على القوى العاملة، وانخفـــاض الأجور الحقيقية يؤدي إلى زيادة الطلب على القوى العاملة، كما أن زيادة أســـعار رأس المـــال تؤدي إلى زيادة الطلب على القوى العاملة. كما بينت النتائج أن تأثير هذه المتغيرات متفاوت في الأجل القصير. بينما مرونة الطلب على القوى العاملة بالنسبة لهذه المتغيرات سيكون لها تأثيرها الإيجابي في الأمد الطويل، ويؤدي إلى الرفاه الاقتصادي نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد.

---

[١] Daniel S. Hamermesh, " Econometric Studies of Labor Demand and Their Application to Policy Analysis ", <u>The journal of Human Resources</u>, x1. No. 4,

وقدمت الدراسة تحليلا لسياسات ضرائب الأجور والإعانات. حيث بينت أن ضرائب الأجور غير مرغوبة، وتحد من الطلب على القوى العاملة. بينما برنامج الإعانات يزيد من الطلب على العمالة، وضروري في حالة الركود الاقتصادي. كما أن مرونة الأجور في ظل سياسة الإعانة عالية جدا، وفعالة في زيادة الطلب على القوى العاملة، حيث تؤدي إلى زيادة مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل. كما أن مرونة الإحلال بين عنصر العمل ورأس المال إيجابية، بحيث أن الأساليب الإنتاجية في الولايات المتحدة مكثفة لعنصر رأس المال، وفي الأمد الطويل تؤدي هذه السياسة إلى زيادة الطلب على القوى العاملة، وتحقيق الاستخدام الأمثل في الاقتصاد.

ثانيا : دراسة الطلافحة (١٩٩٣) [١]

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة عرض العمل ومعدل المشاركة في القوة العاملة في الأردن للفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٠)، وقدمت تحليلا لمعدلات المشاركة في القوى العاملة، حيث بلغ معدل المشاركة في عام ١٩٦٨ حوالي (١٩%)، ثم بدأ التزايد البطيء في مطلع عقد الثمانينات، إلى أن بلغ عام ١٩٩٠ معدل (٢١٥%). وعزت الدراسة تدني معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن، إلى تدني مشاركة الإناث، حيث بلغ عام ١٩٦٨ معدل (٠,٠٢٥%) وارتفع بشكل ضئيل، حيث بلغ عام ١٩٩٠ معدل (٠,٠٦١%).

وبينت الدراسة أن أثر العامل المحبط أكبر من أثر العامل المضاف على المستوى الكلي للذكور فقط. أما بالنسبة للإناث، فلم يكن لأي من أثري العامل المحبط والعامل المضاف دلالة إحصائية، وقدرت الدراسة دالة عرض العمل قطاعيا وتعليميا للفترة (١٩٦٨-١٩٩٠) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

بينت الدراسة أيضا أن عرض القوى العاملة على مستوى كليات المجتمع والبكالوريوس لها دلالة إحصائية بالنسبة لكمية العرض في السنة السابقة. أما بالنسبة لعرض العمل على مستوى الثانوية العامة فما دون فيتأثر بالنسبة للأجور. بحيث أن أثر الأجور الحقيقية كان موجبا لكافة القطاعات الاقتصادية ويختلف إحصائيا عن الصفر في قطاعات الصناعة والخدمات، أما بقية القطاعات فقد كانت دلالته الإحصائية صغيرة جدا. أما في قطاع الإنشاءات فكان معامل الأجور الحقيقية سالبا، وعللت الدراسة ذلك بسبب التراجع الاقتصادي الذي بدأ منذ بداية الثمانينات. كما كان تأثير كمية العمل المعروضة في الفترة السابقة موجبا وذا دلالة عالية.

---

[١] حسين الطلافحة، " عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن "، أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، إربد، المجلد (٨)، العدد (٤)، ١٩٩٣، ص ٢٧١.

ثالثا : دراسة الطلافحة (١٩٩٠)[1] .

هدفت الدراسة إلى تحليل الطلب على القوى العاملة، وقدمت تقديرا لدالة الطلب في الأردن على المستوى القطاعي، إضافة إلى دراسة مرونات الإحلال بين العمل ورأس المال، باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وعلى النحو التالي :

$$LnEi = B_0 + B_1 lnw + B_2 ln\ RGDP + B_3 OS + B_4 lnE_{i-1}$$

حيث أن:

Ei: الطلب على العمالة.

W: الأجور الحقيقية.

OS: الرقم القياسي لفائض التشغيل.

RGDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

E_{i-1}: العمالة في الفترة السابقة.

بينت نتائج الدراسة أن العمالة في القطاع الزراعي، قد انخفضت في حين نمت في القطاعات الأخرى بمعدلات متواضعة خلال فترة الدراسة (١٩٦٨ -١٩٨٦). ويعود السبب في ذلك إلى تباطؤ الطلب على القوى العاملة في الأردن، والناتج عن تباطؤ النمو الاقتصادي. أما بالنسبة إلى متغيرات الدراسة، فإن مرونة الطلب على القوى العاملة بالنسبة للأجور قليلة جدا، وليست هناك دلالة إحصائية في القطاع الزراعي والصناعي وعلى مستوى الاقتصاد ككل، إذ لم يختلف تأثيرها إحصائيا عن الصفر، حيث بلغت (٠,٢٤٩%) في قطاع الإنشاءات، و (٠,٤٧٢%) في قطاع الخدمات. وفيما يتعلق بمرونة الطلب على العمالة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي كان تأثيره موجبا، وله دلالة إحصائية في قطاعي الصناعة والخدمات. في حين لا يختلف إحصائيا عن الصفر في قطاعي الزراعة والإنشاءات.

كما بينت نتائج الدراسة أن تخفيض نسبة البطالة يعتمد على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وعلى طبيعة العلاقة بين العمل ورأس المال، التي كانت تبادلية في القطاع الزراعي، وتكاملية في باقي القطاعات الاقتصادية. كما أظهرت الدراسة أن سياسة الأجور لم تكن فعالة في زيادة معدلات التشغيل، وذلك لأن مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجور كانت منخفضة بشكل عام.

---

[1] حسين الطلافحة، " الطلب على القوى العاملة في الأردن أبحاث اليرموك ؛ المجلد (٦)، العدد (٤)، ١٩٩٠، ص ٣٥.

رابعاً: دراسة أبده (١٩٩٣)[١] .

هدفت الدراسة إلى تقدير الطلب على القوى العاملة في القطاع الحكومي للفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٠) وإبراز دور القطاع الحكومي المدني في الطلب على القوى العاملة، باعتباره أكبر قطاع للاستخدام في حل مشكلة البطالة في الأردن. وقدرت الدراسة التقديرات للطلب للفترة المستقبلية باستخدام معادلة الموازنة السكانية.

بينت نتائج الدراسة توفر (٥٩٥٦٩) وظيفة في القطاع الحكومي المدني خلال الفترة (١٩٩٢ -٢٠٠٠)، منها (١٢٧٨٣) وظيفة شاغرة، مع افتراض ثبات نسبة التعيينات والانفكاك، والظروف الاقتصادية المحيطة بالمنطقة وخصوصا الأردن.

خامساً: دراسة زريقات، ١٩٩٣[٢] .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المتغيرات والطلب على القوى العاملة في سوق العمل الأردني خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٩)، اعتماداً على نموذج (هولز تشنري وسركوين).

حيث بينت الدراسة بأن التغييرات التي طرأت على نسب القوى العاملة الكلية في القطاعات الاقتصادية والمجموعات المهنية والمستويات التعليمية هي تغييرات هيكلية ارتبطت بالنمو في مستوى الدخل الفردي والنمو السكاني وتدفق الموارد الانتاجية، وانتقال القوى العاملة من قطاع الزراعة إلى باقي القطاعات الاقتصادية، أما القوى العاملة حسب المجموعات المهنية فقد ارتبط النمو بالدخل الفردي فيها بتزايد نسب القوى العاملة في مهن البيع والخدمات وتراجعها في أعمال الإدارة والكتابة، ولم يكن لمستوى الدخل الفردي تأثير واضح على التغييرات التي طرأت على القوى العاملة في المستويات التعليمية المختلفة.

في حين ارتبط النمو السكاني بانتقال القوى العاملة في الزراعة إلى باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، أما القوى العاملة حسب المجموعات المهنية فقد ارتبط النمو السكاني فيها بتزايد نسب القوى العاملة في المهن الفنية والإدارية والبيع وذات دلالة إحصائية، لا يختلف ارتباطها إحصائياً عن الصفر في قطاع الزراعة والخدمات، كما أثر النمو السكاني سلبياً على نسب القوى العاملة من حملة الثانوية العامة فما دون وإيجابياً على باقي المستويات التعليمية.

---

[١] وليد أبده، "تقدير الطلب على القوى العاملة في القطاع الحكومي للفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٠)، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٣، ص٢٧.

[٢] زياد الزريقات، التغييرات الهيكلية والطلب على القوى العاملة في سوق العمل الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٣، ص٢٠.

أما تدفق الموارد الانتاجية (الصادرات - المستوردات) فقد ارتبط بتغييرات سلبية في حركة القوى العاملة في القطاعات الزراعية والصناعية والإنشاءات، وفي جميع المستويات التعليمية والمهن الفنية والادارية.

لقوى العاملة على المستوى القطاعي والتعليمي في الأردن، لقطاع الزراعي قد انخفضت وارتفعت مع باقي القطاعات ريعود ذلك لتباطؤ الطلب المحلي على القوى العاملة، نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي وكثافة استخدام رأس المال محل العمل في معظم القطاعات الاقتصادية.

وأخيراً دلت الدراسة على العلاقة التبادلية بين العمل ورأس المال في قطاعات الاقتصاد الأردني، نتيجة طبيعة الأنشطة الاقتصادية ودرجة إحلال رأس المال محل العمل في هذه القطاعات.

سادساً: دراسة الطلافحه والفهداوي(١٩٩٨)[١] .

هدفت الدراسة إلى تحليل التغييرات الهيكلية في سوق العمل الأردني، ودراسة حجم البطالة وأسبابها وكيفية علاجها، والتعرف على الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للعاطلين عن العمل، إضافة إلى دراسة جانب الطلب ومحدداته الأساسية، وتكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج واحدة من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد الأردني في الوقت الحاضر، حيث اشتملت على المتغيرات الاقتصادية والأساسية ذات العلاقة بمشكلة البطالة في الأردن خلال فترة الدراسة (١٩٦٨ - ١٩٩٦).

واستخدمت الدراسة أسلوب الانحدار المتعدد وتمت معالجته بطريقة المربعات الصغرى العادية، حيث بينت نتائج الدراسة أن الأردن عانى خلال العقود الماضية من مشكلة البطالة، إذ بلغ معدل حجم البطالة المتوسط حوالي ٥,٩٪ سنوياً خلال فترة الدراسة، كما بينت نتائج الدراسة أن معظم العاطلين عن العمل من الشباب المتعلمين الذين تقل أعمارهم عن (٣٠) سنة، حيث أدى ذلك إلى خسارة جسيمة في الناتج المحلي الإجمالي قدرت بحوالي (٥,٧) مليار دينار خلال فترة الدراسة.

كما قدرت الدراسة مرونات الإحلال بين العمل ورأس المال في الاقتصاد الأردني وبينت النتائج أن مرونة الإحلال ذات دلالة إحصائية في الاقتصاد ككل، وفي قطاعي الزراعة والصناعة، ولم تكن كذلك في قطاعي الإنشاءات والخدمات، ودلت أيضاً على أن العلاقة بين

---

[١] الطلافحة والفهداوي، دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٦)، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك- اربد، ١٩٩٨، ص١١.

العمل ورأس المال تكاملية وهذا يعني أن تخفيض معدل البطالة لا بد وأن يكون من خلال زيادة رأس المال.

وفي إطار دراسة الطلب على العمل بينت نتائج الدراسة أن مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجور في الاقتصاد الأردني ذات دلالة إحصائية وبمرونة قليلة، وأن مرونة الطلب بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي موجبة، بحيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل.

وأكدت الدراسة أن محاربة البطالة في الأردن لا بد وأن تكون من خلال التركيز على جانب الطلب من خلال تحفيز الاستثمار والتحول نحو فنون الإنتاج ذات الكثافة العمالية ومواءمة محددات النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل، وإحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة.

وتعتبر هذه الدراسة إضافة علمية جديدة، تثري الدراسات السابقة في هذا المجال من خلال دراسة واقع سوق العمل ومشاكله وخصائصه، ثم الولوج في آفاقه، وعلى المستوى الكلي والقطاعي والتعليمي. ثم اختيار متغيرات اقتصادية لم تندرج في إطار الدراسات السابقة وتحديد آثارها على آلية سوق العمل الأردني، كما تلج في استشراق آفاق المستقبل من خلال تقدير التنبؤ من العرض والطلب على القوى العاملة والموازنة بينهما .

مشكلة الدراسة:

يعاني سوق العمل الأردني من تفاقم مشكلة البطالة، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وحدوث اختلالات هيكلية في القطاعات الاقتصادية في ظل زيادة مضطردة في عرض العمل وتراجع في معدلات النمو في الاقتصاد الأردني؛ نتيجة ضعف استثمار الموارد البشرية وتوجيه مساراتها، في ضوء شح الموارد وضيق القاعدة الإنتاجية.

وانطلاقاً من هذا الفهم، فإن الدراسة تسلط الضوء على مواطن الضعف في استثمار القوى العاملة، من خلال دراسة المحددات الرئيسية لقوى سوق العمل الأردني، وإمكانية التأثير عليها وتصور التوليفة المناسبة التي تساهم في زيادة معدلات التشغيل، وامتصاص الفائض من القوى العاملة، وربط متغيرات الدراسة مع مخرجات النظام التعليمي، وتحديد كمية الطلب عليها وعلى مختلف مستويات النظام التعليمي. ثم الكشف عن الأساليب الإنتاجية المتبعة في الاقتصاد، من خلال دراسة مرونة الإحلال، ومعرفة القطاعات الاقتصادية الممكن الإحلال فيها بين عنصر العمل ورأس المال. بغية توجيه الاستثمارات المالية والبشرية نحوها للحد من مشكلة البطالة وآثارها المختلفة.

وتتعدى الدراسة واقع سوق العمل الأردني، لتلج في استشراق آفاق المستقبل حيث تقدر كمية العمل المعروضة والمطلوبة في المستقبل، لمواجهة مشكلة البطالة ضمن معطيات بعيدة المدى، يتم التنبؤ بها قبل استفحالها وتجذرها في سوق العمل الأردني.

فرضيات الدراسة:

يمكن إيجاز فرضيات الدراسة بما يلي:

١. وجود علاقة إيجابية بين عرض العمل كمتغير تابع وكل من المتغيرات المستقلة (الأجور الحقيقة، حجم السكان، معدل المشاركة، العمالة في الفترة السابقة، الإنفاق الحكومي).
٢. هنالك علاقة إيجابية بين الطلب على القوى العاملة كمتغير تابع وكل من المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، أسعار رأس المال، العمالة المطلوبة في الفترة السابقة، القروض الخارجية، المساعدات الدولية، تحويلات العاملين في الخارج).
٣. هناك علاقة سلبية بين الطلب على القوى العاملة كمتغير تابع، والأجور الحقيقية كمتغير مستقل.
٤. وجود علاقة تكاملية بين عنصر العمل ورأس المال.

منهجية الدراسة ومصادر المعلومات:

تعتمد الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والقياسي، في التعرف على العلاقة الارتباطية بين المتغيرات. باستخدام السلاسل الزمنية، من خلال أسلوب الانحدار المتعدد والي يتم معالجته بطريقة المربعات الصغرى العادية لفترة الدراسة (١٩٧٠ - ١٩٩٦). لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، واعتماداً على البيانات المنشورة في المؤسسات الحكومية وبخاصة بيانات دائرة الاحصاءات العامة والجمعية والعلمية الملكية والبنك المركزي الأردني وتقارير وزارة العمل.

تسلسل الدراسة:

وتفرد الدراسة أربعة فصول إضافة إلى المقدمة، التي تستعرض أهمية الدراسة وأهدافها، وأدبيات الدراسة ومشكلة الدراسة والفرضيات التي تستند عليها، والمنهجية التي ترتكز عليها.

يتناول الفصل الأول، تحليلاً وصفياً لسوق العمل الأردني من حيث مراحل تطوره وخصائصه المتمثلة بالتحولات الهيكلية للقوى العاملة وتوزيعها المهني والتعليمي، وعلاقة

سوق العمل مع الخارج، وتذبذب معدلات البطالة فيه. أما الفصل الثاني من هذه الدراسة فيستعرض الأساس النظري لعرض القوى العاملة، وبيان محدداته الأساسية، وتقديم تحليلاً لتغيراتها وآثارها في سوق العمل. وكذلك الأمر بالنسبة للطلب على القوى العاملة، فتبين الدراسة الإطار النظري والتعرف على أهم المحددات الرئيسية، وتأثيراتها على طلب القوى العاملة. كما تلج الدراسة في استعراض الإطار النظري لمرونات الإحلال، للتعرف على طبيعة العلاقة بين عنصر العمل ورأس المال. ويستعرض الفصل الثالث تقدير وتحليل النماذج القياسية قطاعياً وتعليمياً للعرض والطلب على القوى العاملة ومرونات الإحلال. ثم تستشرق الدراسة آفاق المستقبل من خلال تقدير التنبؤ للعرض والطلب على العمل والموازنة بينهما.

وعلى ضوء التحليل الوصفي والقياسي للمتغيرات الاقتصادية، وإمكانية الإحلال في سوق العمل الأردني، والتنبؤ المقدر للفترة القادمة، يستعرض الفصل الرابع النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الأول
واقع سوق العمل الأردني

تمهيد

شهد الأردن تطورات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية. تفاعلت مع التغيرات الاقتصادية والسياسية على الساحتين: الاقليمية والدولية عبر العقود المنصرمة. وقد نتج عن ذلك تغيرات جذرية في طبيعة سوق العمل الأردني وواقعه وبنيته الهيكلية، حيث تركت هذه التطورات والتقلبات الاقتصادية الداخلية والخارجية آثارها المباشرة وغير المباشرة على سوق العمل الأردني، الذي يعتبر شديد الحساسية لهذه التقلبات.

وعلى الرغم من صغر مساحة الأردن، وشح موارده الطبيعية، وضيق قاعدته الانتاجية، واختلاف حجم ووطأة هذه المعضلات، في ظل تطور حجم السكان وتركيبهم وتوزيعهم، رافق ذلك تدفق هجرات قسرية عبر العقود الماضية ناتجة عن الحروب المتتالية التي شهدتها المنطقة، والتي ساهمت في تضخم حجم ومعدل النمو السكاني خلال فترة زمنية قصيرة، مضيفة أعباء اقتصادية واجتماعية. وزيادة ملحوظة في حجم القوى العاملة في سوق العمل الأردني.

تركزت الجهود التنموية منذ عقد الستينات على أسلوب التخطيط التنموي المرتكز على الانفتاح الاقتصادي. وتفعيل دور القطاع الخاص في العملية التنموية، بهدف تعظيم العائد للموارد المحدودة، وإيلاء الموارد البشرية الاهتمام، كونها مكمن قوة اقتصاد الأردن الذاتية، وخاصة العمالة الماهرة. حتى أضحت ميزة نسبية يتصف بها سوق العمل الأردني.

وعلى ضوء هذه الرؤية، سيتمحور نقاش هذا الفصل على مبحثين يتناول المبحث الأول، مراحل تطور سوق العمل الأردني منذ عام (١٩٥٢ - ١٩٩٦)، وتتبع الأحداث التي طرأت عليه، ويناقش المبحث الثاني، خصائص سوق العمل الأردني، المتمثلة في التحولات الهيكلية والقطاعية وتوزيعها قطاعياً وتعليمياً ومهنياً، إضافة إلى خاصية استقبال وارسال القوى العاملة، وتذبذب معدلات البطالة عبر فترة الدراسة.

المبحث الأول

مراحل تطور سوق العمل الأردني

مرّ سوقٍ العمل الأردني خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٩٦) بأربع مراحل رئيسة، تخللتها عوامل ومتغيرات اقتصادية وسياسية وديموغرافية واجتماعية، شكلت بمجموعها اتجاهات ومسارات تطور القوى العاملة عبر أربعة عقود ونيف خلت.

١. المرحلة الأولى (١٩٥٢ - ١٩٧٢)

بدأت هذه المرحلة مع تشكل نواة مؤسسات الدولة الأردنية، ومرحلة النهوض الاجتماعي والتعليمي والانفتاح على العالم الخارجي. تخللتها أحداث عسكرية، وانعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي في الأردن والمنطقة العربية. وبحكم موقع الأردن الجغرافي وصراعه مع الكيان الإسرائيلي، وارتباطه بالقضية الفلسطينية، وما آلت إليه التغيرات الديموغرافية، تقاطرت وتيرة هذه المعطيات، وانعكست سلباً على سوق العمل الأردني. وساهمت بنزوح ثلاثة أرباع المليون نسمة إلى الضفة الشرقية؛ نتيجة الهجرة القسرية التي فرضتها الأحداث العسكرية والتقلبات السياسية في المنطقة. كما ساعدت هذه التطورات على تضخم حجم القوى العاملة، الأمر الذي أدى إلى إحداث خلل في سوق العمل الأردني، تمثل في فائض العرض وبروز ظاهرة البطالة، فضلاً عن الأعباء المالية والطلب المتزايد على الخدمات والسلع العامة. وتراجع في حجم الطلب المحلي على الأيدي العاملة، حيث بلغ متوسط معدل البطالة خلال عقد الخمسينيات حوالي (١٦,٥%)[١]، تراجع في مطلع عقد الستينيات إلى حوالي (٧,١%)، نتيجة تزايد الطلب المحلي على القوى العاملة باعتماد برنامج السنوات الخمس التنموي (١٩٦٢ -١٩٦٧)، وانخفض إلى حوالي (٥,٤%) عام ١٩٦٦[٢].

وما أن وضعت حرب (١٩٦٧) أوزارها حتى نزح (٤٠٠) ألف نسمة من الضفة الغربية، للإقامة في الضفة الشرقية؛ نتيجة العدوان الإسرائيلي. الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد سكان الضفة الشرقية بنسبة (٣٨%) خلال فترة محدودة. مما أضاف على وطأة العبء العسكري المتنامي، عبئاً اقتصادياً واجتماعياً جديداً في ظل شح موارد الأردن، وضيق قاعدته

---

(١) محمد عميرة، "القوى العاملة الأردنية ودورها في التنمية الاقتصادية"، مجلة العمل، الأردن، المجلد (٧)، العدد (٢٩ -٣٠)، ١٩٨٥، ص٢٠.

(2) Michael P. Mazur, "Economic Growth and Development in Jordan", Croom Heim Ltd., London, 1979, p. 31.

الإنتاجية وسوقه الاستهلاكي. فضلاً عن تغير حجم سوق العمل الأردني واختلالاتـــه الهيكليـــة نتيجة الزيادة الهائلة في أعداد القوى العاملة[١].

وفي ضوء هذه المعطيات والتغيرات التي طرأت على سوق العمل الأردني، كان لزامـــاً على الأردن تكثيف جهوده التنموية، ورسم الخطط الاقتصادية، لاســـتيعاب آفـــاق المشـــكلات والإرهاصات الاجتماعية المتراكمة، واختلال التوازن في سوق العمل الأردني، إذ بلـــغ حجـــم القوى العاملة حوالي (٢٧٠,٩,٣) ألف عامل عام ١٩٦٨ وبلغ معدل البطالة (٩,٩ %) في ظـــل غياب الطلب المحلي على القوى العاملة، وتفاقم مشكلة البطالة، حيث بلغ معدلها بالمتوسط خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٧٢) حوالي (١٢,٦٤%)[٢].

ويمكن إجمال أهم التطورات التي شهدتها المرحلة الأولـــى (١٩٥٢ - ١٩٧٢) والتـــي طرأت على سوق العمل الأردني بالآتي:

أولاً: تأثر سوق العمل الأردني بتغيرات اقتصادية وسياسية وديموغرافية نتيجة الهجرة القسرية التي أعقبت حرب عام ١٩٦٧.

ثانياً: تذبذب في معدلات البطالة حيث تراوحت ما بين (١٦,٥ %) فـــي عقـــد الخمســـينات و(٧,١ %) في عقد الستينات وارتفعت عام ١٩٧٢ إلى حوالي (١٤ %) نتيجة ضعـــف القاعدة الإنتاجية، وغياب الخطط الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحـــة، إذ لـــم تعتمد خطط اقتصادية تعنى في تطوير وتأهيل القوى البشـــرية وتوجيـــه مســـارها وفقـــاً لاستراتيجية وطنية مدروسة تنظم سوق العمل الأردني.

٢. المرحلة الثانية (١٩٧٣ - ١٩٧٩)

مع بدايات المرحلة الثانية من تطور سوق العمل الأردني، شهد الاقتصاد انتعاشـــاً لـــم يسبق له مثيل ، حيث تحققت معدلات نمو في الناتج القومي الإجمالي بلغت عام ١٩٧٣ حوالي (١,٣٩ %) وارتفعت إلى حوالي (٧,٥ %) عام ١٩٨٠ بالأسعار الحقيقيـــة[٣] ، وزاد الطلـــب المحلي والخارجي على القوى العاملة الأردنية نتيجة الاستثمارات التي تم توظيفها بخطة التنمية الاقتصادية الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥)، والتي هدفت إلى تحقيق معدل نمو سنوي فـــي النـــاتج المحلي الإجمالي بحدود (٨%)، وخلق (٧٠) ألف فرصة عمل، لمواجهة مشكلة البطالـــة التـــي تفاقمت في ذلك الوقت، ثم تلت الخطة الثلاثية خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠)، والتـــي

---

(١) كامل أبو جابر وآخرون، "سوق العمل الأردني: خصائصه، سياساته، وآفاقه المستقبلية"، الأردن، عمان، دار البشـير، ١٩٩١، ص١٤٤.

(٢) دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الأول للسكان والمساكن، عمان، المجلد (١)، جدول (١-٣)، ص١٦.

(٣) الأردن، البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية، (١٩٦٤ - ١٩٩٥)، أيار عام ١٩٩٦، ص ٤٨

هدفت إلى إيجاد (١١١) ألف فرصة عمل في مختلف القطاعات الاقتصادية المشمولة بالخطة[١]

وبالرغم من الرواج الاقتصادي الذي تحقق في هذه المرحلة إلا أن معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي كانت منخفضة، نتيجة التضخم في عقد السبعينات، والذي ارتبط بالتضخم العالمي على أثر أزمة الطاقة العالمية، وارتفاع مستويات أسعار النفط. حيث شهدت اقتصادات دول الخليج انتعاشاً ملحوظاً، صاحبه تنمية اقتصادية واسعة انعكست هذه الأوضاع إيجابياً على حجم الطلب على العمالة الأردنية، كونها مدربة وجاهزة في هذه المرحلة علمياً وعملياً، إضافة إلى تمتعها بالميزة في الكفاءة والتأهيل المهني، والمستوى التعليمي مقارنة مع القوى العاملة من باقي دول العالم، مما أكسبها درجة متقدمة في إبرام عقود العمل في السوق الخليجي نظراً لارتفاع إنتاجيتها ومهارتها العالية[2].

جدول رقم (١- ١)

حجم القوى العاملة والمهاجرة والوافدة ومعدل البطالة والعاطلون عن العمل وحوالات العاملين في الخارج خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٩)

ألف عامل

السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
إجمالي القوى العاملة	٣٣٢,٨	٣٤٣,٩	٣٥٥,٤	٣٦٧,٢	٣٧٩,٥	٣٩٢,٣	٤٠٥,٣
العاملون في الاقتصاد	٢٩٦	٣١٦,٤	٣٣٨,١	٣٦١,٣	٣٧١	٣٨٠,٩	٣٩١,١
العمالة المهاجرة	١٥٢,٩	١٧٤,٢	١٩٨,٤	٢١٦,٣	٢٣٥,٨	٢٥٧,٠	٢٨٠,٢
العمالة الوافدة	٠,٣٨	٠,٥٢	٢,٢٣	٤,٧٩	٩,٧٣	١٨,٧٩	٤١,٠٤
العاطلون عن العمل	٣٦,٨	٢٧,٥	١٧,٣	٥,٩	٨,٥	١,٣	١٤,٢
معدل البطالة (%)	١١,١	٨,٠٠	٤,٩	١,٦	٢,٢	٢,٩	٣,٥
حوالات العاملين في الخارج (مليون دينار)	١٤,٧	٢٤,١	٥٣,٣	١٢٩,٦	١٣٩,٨	١٣٩,٤	١٥٦,٤

المصدر: ١. عيسى إبراهيم وآخرون، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٩، جدول (١١-٦)، ص ٥٥.

٢. البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤- ١٩٩٥)، أيار ١٩٩٦، ص٢٤.

---

[١] المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠)، الأردن، عمان، ص٤.

[2] Hussain Talafha, "Emigration and Wage Differentials Facing the Jordanian Workers", <u>METU</u>, Vol. 12, No. (3 -4), 1985, P. 318.

يشير الجدول رقم (١-١) إلى ارتفاع حجم القوى العاملة الأردنية من (٣٣٢,٨) ألف عامل عام ١٩٧٣ إلى (٤٠٥,٣) ألف عامل عام ١٩٧٩ بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٣,٣%)، وارتفاع حجم العمالة المهاجرة من (١٥٢,٩) ألف عامل عام ١٩٧٣ إلى (٢٨٠,٢) ألف عامل عام ١٩٧٩، تركت عملية الهجرة آثاراً إيجابية على الاقتصاد الأردني، حيث ازدادت تدفقات تحويلات العاملين في الخارج من (١٤,٧) مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى (١٥٦,٤) مليون دينار عام ١٩٧٩ وانخفض معدل البطالة من (١١,١%) عام ١٩٧٣ في بدايات السبعينات إلى حوالي (١,٦%) عام ١٩٧٦ ثم عاد الارتفاع إلى حوالي (٣,٥%) عام ١٩٧٩.

ولقد أدت حالة الانتعاش الاقتصادي ومرحلة التنمية الشاملة في عقد السبعينيات إلى حاجة الأردن إلى العمالة الوافدة، لسد الفجوة الحاصلة في سوق العمل الأردني، وبخاصة في قطاعي الزراعة والإنشاءات، إذ ارتفع حجم العمالة الوافدة من (٣٨٠) عامل عام ١٩٧٣ إلى (٤١,٠٤) ألف عامل عام ١٩٧٩، في الوقت الذي انخفض فيه أعداد العاطلين عن العمل من (٣٦,٨) ألف عامل عام ١٩٧٣ إلى (١٤,٢) ألف عاطل عن العمل عام ١٩٧٩. وكاد يحقق الاقتصاد الأردني الاستخدام التام في منتصف عقد السبعينات، إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل عام ١٩٧٦ حوالي (١,٦) ألف عاطل عن العمل؛ نظراً للرواج الاقتصادي وزيادة الطلب المحلي والخارجي على العمالة الأردنية.

وفي ضوء معطيات المرحلة الثانية (١٩٧٣ - ١٩٨٠) يمكن إجمال أهم التغيرات التي شهدها سوق العمل الأردني بالآتي:

أولاً: زيادة الطلب المحلي والخارجي على العمالة الأردنية والاستخدام شبه الكامل للموارد البشرية.

ثانياً: تدني معدلات البطالة واستقدام العمالة الوافدة لسد الفجوة التي أحدثتها التطورات الاقتصادية في سوق العمل الأردني.

٣. المرحلة الثالثة (١٩٨٠ - ١٩٩٠)

شهد سوق العمل الأردني في مرحلته الثالثة تطورات مختلفة، بدأت بتذبذب معدلات النمو الاقتصادي وتراجع في القاعدة الإنتاجية للنشاط الاقتصادي. حيث سجل الناتج القومي الإجمالي معدلات نمو سالبة بلغت (-٢,٧%)، (-٠,١%) عامي ١٩٨٧، ١٩٨٨ على التوالي(١)، نتيجة التقلبات الاقتصادية التي شهدها الأردن والمنطقة العربية. فقد ألقى الكساد

(١) البنك المركزي الأردني، الأردن، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٩٥)، أيار عام ١٩٩٦، ص ٤٨.

العالمي ظلاله على اقتصاديات هذه الدول متزامناً مع تراجع مستويات أسعار النفط، وانخفاض عائدات الدول النفطية، والانكماش الاقتصادي الذي عانت منه.

إن التطورات والأوضاع الاقتصادية التي سادت في هذه المرحلة، أحدثت تغيرات جذرية في سوق العمل الأردني انعكست سلباً على الطلب المحلي والخارجي للقوى العاملة، وخاصة في النصف الثاني من عقد الثمانينات، إذ تراجعت أعداد القوى العاملة المهاجرة من (٣٤٣,٣) ألف عامل عام ١٩٨٦ إلى (٢٩٠,١) ألف عامل عام ١٩٩٠ نتيجة إحلال دول الخليج العربي عمالتها الوطنية محل العمالة الوافدة لديها بعد استكمالها مشاريع البنية التحتية. إضافة إلى استقدامها العمالة الآسيوية ذات معدلات الأجور المنخفضة، قياساً مع معدلات أجور العمالة الأردنية المؤهلة، وقد أدت هذه التطورات إلى حدوث ما يسمى بظاهرة العمالة العائدة والذي قدر حجمها عام ١٩٨٥ حوالي (٣) ثلاثة آلاف عامل[١]، ثم قفزت عام ١٩٩٠ إلى حوالي (٣٠) ألف عامل[٢]، نتج عن هذه الظاهرة اختلالات في سوق العمل الأردني تمثلت في زيادة عرض القوى العاملة الأردنية، وتراجع في حجم تحويلات العاملين في الخارج. ورافقت هذه التطورات تراجع حاد في حجم المساعدات العربية المقدمة إلى الأردن من (٣٧٥) مليون دينار عام ١٩٨٥ إلى (٢٤٠,٢) مليون دينار عام ١٩٨٦[٣]؛ الأمر الذي أدى إلى إحداث تغير في المناخ الاستثماري، والإنفاق على المشاريع الإنتاجية والإنمائية، إذ تراجعت مخصصات هذه المشاريع في موازنة الدولة من (٦١٩) مليون دينار عام ١٩٨١ إلى (٣٨٢) مليون دينار عام ١٩٩٠[٤].

وبالنظر إلى انعكاسات هذه التطورات على سوق العمل الأردني، وكما يبين الجدول رقم (٢) نجد أن عرض القوى العاملة ارتفع من (٤٢٠) ألف عامل عام ١٩٨٠ إلى حوالي (٦٣٠,١) ألف عامل عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي متوسط خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٠) بلغ (٣,٧%)، بينما قدر حجم الطلب على القوى العاملة خلال نفس الفترة حوالي (٤٠٥,٣) ألف عامل عام ١٩٨٠، ارتفع إلى حوالي (٥٢٤,٢) ألف عامل عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي بلغ (٢,٦%). وهنا نلاحظ أن معدل النمو السنوي لعرض القوى العاملة فاق معدل النمو السنوي للطلب عليها، وفي الوقت ذاته أدت السياسات المفرطة في تنظيم سوق العمل الأردني إلى استقدام العمالة الوافدة حيث ارتفع حجمها من (٧٩,٥٧) ألف عامل عام ١٩٨٠ إلى حوالي (١٦٥) ألف عامل عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوي لتلك الفترة بلغ حوالي (٨,٩٦%) بينما بلغ معدل النمو السنوي لنفس الفترة للعمالة المهاجرة (٢,٩%)، وقد انعكست هذه المؤشرات سلباً

---

(١) صالح الخصاونة، "تطور وتنظيم سوق العمل في الأردن"، مجلة العمل، الأردن، عمان، مجلد (٩)، عدد (٣٣)، ١٩٨٦،ص١٨.

(٢) وزارة العمل، التقرير السنوي لعام ١٩٩٠، ص١٩.

(٣) محمد الصمادي، "مشكلة البطالة في الأردن: خصائص وتوقعات"، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٧، ص٨.

(٤) المرجع ذاته، ص٨.

على مشكلة البطالة، حيث بلغت عام ١٩٨٠ حوالي (٣,٥%) وارتفعت إلى حوالـــي (١٦,٨%) عام ١٩٩٠، وبشكل يختلف عن مفهومها في عقدي: الستينات والسبعينات، حيث أصبح الاقتصاد الأردني يعاني من مشكلة البطالة الهيكلية والتي تعني وجود فرص عمل، وهناك باحثون عـــن العمل، ولكن لا تتلاءم مؤهلاتهم واختصاصاتهم ورغباتهم، وطبيعة فرص العمل الموجودة[١] .

جدول رقم (١-٢)

العمالة الأردنية والمتعطلون عن العمل والعمالة المهاجرة والوافدة ومعدل البطالة وحوالات العاملين في الخارج للفترة (١٩٨٠ - ١٩٩٠)

ألف عامل

السنة	العمال الأردنيين	العاملون في الاقتصاد	العاطلون عن العمل	العمالة المهاجرة	العمالة الوافدة	معدل البطالة (%)	حوالات العاملين في الخارج (مليون دينار)
١٩٨٠	٤٢٠,٠٠	٤٠٥,٣	١٤,٧	٣٠٥,٤	٧٩,٥٧	٣,٥	١٩٠,٧
١٩٨١	٤٣٥,٤	٤١٨,٤	١٧,٠٠	٣١٢,٣	٩٣,٤٠	٣,٩	٢٨٨,٩
١٩٨٢	٤٥١,٢	٤٣١,٨	١٩,٤	٣١٣,٨	١٢٠,٠٠	٤,٣	٣١٩,٥
١٩٨٣	٤٦٧,٧	٤٤٥,٣	٢٢,٤	٣٢٦,٤	١٣٠,٠	٤,٨	٣٣٠,١
١٩٨٤	٤٨٤,٧	٤٥٨,٥	٢٦,٢	٣٣٤,٣	١٥٣,٥٢	٥,٤	٣٧٧,٥
١٩٨٥	٥٠٢,٤	٤٧٢,٣	٣٠,١	٣٣٩,٣	١٥٤,٠	٦,٠٠	٣٠٩,٩
١٩٨٦	٥٣٥,٤	٤٩٢,٥	٤٢,٩	٣٤٣,٣	١٣٠,٠	٨,٠٠	٣٤٦,٠
١٩٨٧	٥٥٥,٧	٥٠٩,٣	٤٦,٤	٣٣٩,٠٠	١٢٠,٠	٨,٣	٢٥٥,٣
١٩٨٨	٥٧٢,٢	٥٢١,٨	٥٠,٤	٣٠٦,٤	١٤٨	٨,٩	٢٧٨,٥
١٩٨٩	٥٨٣,٥	٥٢٣,٥	٦٠,٠٠	٢٩٩,٥	٢٠٠	١٠,٣	٣٠٦,٣
١٩٩٠	٦٣٠,١	٥٢٤,٢	١٠٥,٨	٢٩٠,١	١٦٥	١٦,٨	٢٨٥,٠

المصدر: ١. عيسى إبراهيم وآخرون، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، جدول (١١ -٦). ١٩٨٩، ص٦٤.

٢. وزارة العمل، التقرير السنوي، أعداد متفرقة.

٣. الأردن، البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٩٥)، أيار ١٩٩٦، ص ٣١

نتج عن ذلك حدوث فائض في العمالة الماهرة، وعجز في العمالة غير الماهرة فتركزت البطالة بين حملة الشهادات الجامعية وكليات المجتمع. حيث شكلوا ما نسبته (٤٠%) من مجموع

---

[١] صالح الخصاونة، "ديناميكية سوق العمل الأردني وآثارها على تخطيط القـوى البشـرية وسياسـات التعليـم والتدريـب"، مجلة العمل، الأردن، عمان، مجلد (١١)، العدد (٤٣)، ١٩٨٨، ص١٠.

العاطلين عن العمل عام ١٩٨٧[١]، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل من (١٤,٧) ألف عاطل عن العمل عام ١٩٨٠ إلى حوالي (١٠٥,٨) ألف عاطل عن العمل عام ١٩٩٠. بينما بلغ معدل البطالة عام ١٩٨٠ حوالي (٣,٥%) أرتفع إلى حوالي (١٦,٨%) عام ١٩٩٠.

وفي ضوء هذه المؤشرات يمكن استخلاص أهم التطورات التي طرأت على سوق العمل الأردني خلال المرحلة الثالثة (١٩٨٠ - ١٩٩٠) بالآتي:

أولاً: انكماش الوضع الاقتصادي وخاصة في أواخر عقد الثمانينات نتج عن ذلك؛ تخفيض قيمة العملة المحلية وبالتالي تآكل أجور القوى العاملة وارتفاع تكاليف معيشتهم.

ثانياً: تفشي ظاهرة البطالة بمختلف أنواعها في الاقتصاد الأردني، وخاصة بين صفوف حملة الشهادات الجامعية وكليات المجتمع.

ثالثاً: تراجع الطلب المحلي والخارجي على العمالة الأردنية؛ نتيجة الظروف الاقتصادية واحلال العمالة الوطنية لدول الخليج محل العمالة الوافدة.

رابعاً: بروز ظاهرة العمالة العائدة من دول الخليج.

خامساً: معدل النمو السنوي للعمالة الوافدة ثلاثة أضعاف معدل النمو السنوي للعمالة المهاجرة، نتيجة السياسات المفرطة في تنيظم سوق العمل الأردني.

٤. المرحلة الرابعة (١٩٩١ - ١٩٩٦)

شكلت التغيرات الاقتصادية والسياسية المحلية والإقليمية تأثيرات مختلفة على سوق العمل الأردني، وتحولات عصفت بأركان الاقتصاد في مطلع عقد التسعينات، على إثر أزمة الخليج. وذلك بعودة معظم العمالة الأردنية من سوق العمل الخليجي، محدثة عبئاً اقتصادياً واجتماعياً فاق استيعاب وطاقة إمكانيات الأردن المتاحة. في الوقت الذي اعتمدت فيه الحكومة برنامج التصحيح الاقتصادي، وسياسات التكيف الهيكلي، على إثر الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الأردني عام ١٩٨٨.

لقد تركت أزمة الخليج آثاراً سلبية على النشاط الاقتصادي، حيث بلغت معدلات البطالة ذروتها في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٣ مسجلة أعلى مستوياتها عبر تاريخ الأردن لتبلغ (١٨,٨%)، انظر الجدول (١-٣) نتيجة انحسار النشاط الاقتصادي،وعودة معظم العمالة الأردنية في سوق العمل الخليجي، وانعكاسات الحصار الاقتصادي المفروض على العراق.

---

[١] علي هلال، "مشكلة البطالة في الأردن"، مجلة العمل، الأردن، مجلد (١٠)، عدد (٤)، ١٩٨٧، ص١٨.

جدول رقم (١-٣)

العمالة الأردنية والعاطلون ومعدل البطالة والعمالة المهاجرة والوافدة وحوالات العاملين في الخارج خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٦)

ألف عامل

السنة	العمالة الأردنية	العاملون في الاقتصاد	معدل البطالة (%)	العمالة المهاجرة	العمالة الوافدة	العاطلون عن العمل	حوالات العاملين في الخارج (مليون دينار)
١٩٩١	٦٤٦,٦	٥٢٥,٠٠	١٨,٨	٢٥١.٠	١٧٦	١٢١,٦	٢٦٤,٧
١٩٩٢	٧٠٦	٦٠٠,٠٠	١٥,٠٠	٢٤٠,٠٠	١٩٥	١٠٦	٥١٤,٦
١٩٩٣	١٠٢٠,٩	٨٥٩,٣	١٨,٨	٢٥٨,٠٠	٢٢٠	١٦١,٥	٦٦٦,٦
١٩٩٤	١١٢٠,٢	٩٤٩,٠٠	١٥,٣	٢٧٥,٠٠	٢٤٥	١٧١,٢	٦٩٨,٧
١٩٩٥	١١٢٩,٤	٩٦٠,٠٠	١٥,٠٠	٢٧٠,٠٠	٢٥٨	١٦٩,٤	٧٩٦,٧
١٩٩٦	١١٤٨,٣	١٠١٠,٠٠	١٢,٠٠	٢٧٥,٠٠	٢٥٤	١٣٨,٣	١٠٩٤,٨

المصدر: ١. وزارة العمل، سوق العمل الأردني: واقع وتطلعات، الأردن، عمان، ١٩٩٢، ص٩.

٢. محمد الخصاونة وآخرون، الفقر والبطالة في الأردن، الجمعية العلمية الملكية، الأردن، عمـــان، ١٩٩٨، ص٢٩.

٣. عمر وديان وآخرون، واقع تنمية الموارد البشرية في الأردن، الأردن، عمان، ١٩٩٨، ص٣٥.

وعلى صعيد حجم القوى العاملة، ارتفع من (٦٤٦,٦) ألف عامل عام ١٩٩١ إلى حوالي (١١٤٨,٣) ألف عامل عام ١٩٩٦ كما هو موضح في الجدول رقم (١-٣). أي حوالي ضعـف ما كانت عليه قبل حرب الخليج. مما فاقم من معاناة سوق العمل الأردني، وحدوث اختـــلالات هيكلية في قطاعات الاقتصاد. إذ تعطل عن العمل عام ١٩٩١ حوالي (١٢١,٦) ألـــف عـــامل عاطل عن العمل، ثم زادت حالة التعطل بشكل لم يسبق له مثيـــل عـــام ١٩٩٤ إلـــى حوالـــي (١٧١,٢) ألف عاطل عن العمل، ثم تراجع عدد العاطلين عن العمل عام ١٩٩٦ إلـــى حوالـــي (١٣٨,٣) ألف عاطل عن العمل. في الوقت الذي بدأت العمالة الأردنية المهاجرة في العودة إلى سوقها الخليجي التقليدي؛ نتيجة استقرار العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول الخليج العربي، فيما واصلت العمالة الوافدة بالتزايد، إذ بلغت عام ١٩٩١ حوالي (١٧٦) ألف عامل ارتفعت عام ١٩٩٦ إلى حوالي (٢٥٤) ألف عامل، ويعزى ذلك إلى عزوف العمالة الأردنية عن العمل فـــي بعض المهن التي تعتبر متدنية اجتماعياً وخاصة في قطاعي : الزراعة والإنشاءات.

أما خلال الفترة (١٩٩٤ -١٩٩٦)، استعاد الاقتصاد الأردني عافيته، وحقـــق تحســـناً ملموساً على صعيد معدلات البطالة، حيث تراجعت من (١٥,٣%) عام ١٩٩٤ إلى (١٢%) عام

١٩٩٦، نتيجة زخم الاستثمارات المتدفقة إليه، وإعادة هيكلة حزمة التشريعات الاقتصادية، التي اتخذتها الحكومة في إطار سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي، والتي أثمرت عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥ بمعدل (٦,٠٨%)[١].

كما ساهمت جهود الحكومة مع صناديق الاقتراض الخارجي في تخفيف عبء المديونية، من خلال إعادة جدولة الديون المستحقة لفترة مريحة وشطب جزء من هذه الديون نتيجة استحقاقات اتفاقية السلام المبرمة مع إسرائيل، والتزام الإدارة الأمريكية في إعفاء الأردن من كامل ديونه المستحقة للجانب الأمريكي، فضلاً عن ارتفاع تحويلات العاملين في الخارج، إذ بلغت عام ١٩٩٥ حوالي (٧٩٦,٧) مليون دينار.

يمكن استنتاج أهم التطورات التي شهدها سوق العمل الأردني خلال الفترة الرابعة (١٩٩١ - ١٩٩٦) بالآتي:

أولاً: تراجع تدريجي في معدلات البطالة نتيجة زخم الاستثمارات والهيكلة الاقتصادية.

ثانياً: الزيادة في حجم الطلب الخارجي على العمالة الأردنية في أسواق العمل العربية.

ثالثاً: الزيادة المطّردة للعمالة الوافدة في سوق العمل الأردني نتيجة عزوف العمالة الأردنية عن العمل في قطاعات معينة.

---

(١) حسين طلافحة، خميس الفهداوي، دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٦)، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٩٨، ص٤٢.

المبحث الثاني
خصائص سوق العمل الأردني

تمهيد :

أدت التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدها سوق العمل الأردني خلال مراحل تطوره المختلفة، إلى إحداث العديد من التحولات الهيكلية، في بنيته القطاعية والتعليمية والمهنية،وعلى النحو التالي:

أولاً : التحولات الهيكلية في القوى العاملة:

١. العمالة في القطاع الصناعي

انصب اهتمام الحكومة الأردنية – عبر تخطيط مسارات القطاعات الاقتصادية – على القطاع الصناعي، باعتباره أكثر القطاعات الاقتصادية القادرة على حشد الموارد الاقتصادية وتوظيفها في مسيرة التنمية الاقتصادية. كما هيأت كافة السبل والوسائل والإجراءات المساعدة في توفير المناخ الاستثماري في هذا القطاع، من خلال إقامة المدن الصناعية في كافة مناطق المملكة، إضافة إلى إعفاء المستثمرين من الضرائب لفترات متفاوتة. وإعفاء مستلزمات الإنتاج من ضريبة المبيعات. كما وجهت الحكومة معظم استثماراتها، وحولت القروض والمساعدات الخارجية إلى استثمارات صناعية وهيأت سبل تسويقها عبر علاقاتها التجارية وبروتوكلاتها الثنائية[١].

وعلى الرغم من زخم الاستثمارات التي تم توظيفها في القطاع الصناعي، والمناخ الاستثماري الذي مهدته الحكومة، إلا أن هذا القطاع لم يحقق معدلات استخدام تتناسب مع حجم الإنفاق الاستثماري فيه. ورغم مقدرة القطاع الصناعي على خلق روابط قطاعية وامتصاص فائض الأيدي العاملة من القطاعات الاقتصادية الأخرى، إلا أن نسبة تشغيل القوى العاملة في منشأته متواضعة، قياساً مع معدلات النمو الاقتصادي المتحققة، ومعدلات الأجور المرتفعة وغير المرنة في القطاع الصناعي[٢].

يشير الجدول رقم (١-٤) إلى توزيع حجم القوى العاملة قطاعياً والأهمية النسبية لها حيث يتبين حجم الاستخدام المتدني في القطاع الصناعي عبر فترة الدراسة (١٩٧٠ – ١٩٩٦) إذ ارتفع حجم القوى العاملة في القطاع الصناعي من (٢٥,٦) ألف عامل عام ١٩٧٠ وبنسبة (٩,٩%) من حجم القوى العاملة الإجمالي، إلى حوالي (٦٢,١) ألف عامل عام ١٩٨٧ وبنسبة

---

(1) Riad Al Momani, Jordan Development Policy and its Performance (1970 - 1985), Dar Al - Amal, 1985, p. 23.

(٢) فهد الفانك، "أزمة البطالة في إطارها الاقتصادي والاجتماعي"، مجلة العمل، الأردن، مجلد (١٠) عدد (٤٠)، ١٩٨٧، ص١٢.

(١٢,٢%) من إجمالي القوى العاملة، ويعزى تدني نسبة القوى العاملة في القطـــاع الصنـــاعي حتى منتصف عقد الثمانينات إلى هجرة الأيدي العاملة إلى الخارج، والفترة الزمنية التي تحتاجها القوى العاملة في اكتساب الخبرة والتأهيل الفني والتنوع الإنتـــاجي، إضافـــة إلـــى أن القطـــاع الصناعي يعتمد الكثافة الرأسمالية المرتفعة، والفن التكنولوجي المعقد في عملياته الإنتاجية، ممـــا ساهم في تدني معدلات استخدام القوى العاملة في القطاع الصناعي.

ومع عودة المغتربين الأردنيين على أثر أزمة الخليج ارتفع حجم الاستخدام في القطـــاع الصناعي، نظراً لتوظيف مدخراتهم وخبراتهم العملية والعلمية في إقامة الصناعـــات بمختلـــف أحجامها. حيث وصل مستوى الاستخدام إلى حوالي (١١٦,١) ألف عامل عـــام ١٩٩٦ بنســـبة (١١,٥%) من إجمالي القوى العاملة وساهم بنسبة (٢١,٦%) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك إلى زخم الاستثمارات التي وظفت في القطاع الصناعي، والتنوع فـــي العمليـــات الإنتاجية، إضافة إلى ارتفاع معدلات الأجور وإعادة فتح الأسواق أمام انسياب الإنتاج الصناعي إلى تلك الأسواق[١] .

---

(١) حسين الطلافحة، مرجع سابق، ص٢٤.

جدول رقم (١-٤)

التوزيع القطاعي للقوى العاملة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٦)   ألف عامل

السنة	العاملون في الاقتصاد ككل *	الزراعة		الصناعة		الإنشاءات		الخدمات	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١٩٧٠	٢٥٨,٩	٥٠,٤	١٩,٥	٢٥,٦	٩,٩	٢٣,٦	٩,١	١٥٩,٣	٦١,٥
١٩٧١	٢٦٧,٨	٤٩,١	١٨,٣	٢٦,٢	٩,٨	٢٤,١	٩,٠	١٦٨,٣	٦٢,٩
١٩٧٢	٢٧٦,٩	٤٧,٨	١٧,٣	٢٦,٩	٩,٧	٢٤,٧	٨,٩	١٧٧,٥	٦٤,١
١٩٧٣	٢٩٦,٠	٤٩,٨	١٦,٨	٢٩,٤	٩,٩	٢٨,٨	٩,٧	١٨٨,٥	٦٣,٥
١٩٧٤	٣١٦,٤	٥٠,٤	١٥,٩	٣١,٤	٩,٩	٣٢,٥	١٠,٣	٢٠٢,١	٦٣,٩
١٩٧٥	٣٣٨,١	٥٠,٢	١٤,٩	٣٢,٨	٩,٧	٣٦,٢	١٠,٧	٢١٨,٩	٦٤,٧
١٩٧٦	٣٦١,٣	٤٩,٥	١٣,٧	٣٤,١	٩,٤	٣٩,٦	١١,٠	٢٣٨,١	٦٥,٩
١٩٧٧	٣٧١,٠	٤٨	١٣,٠	٣٤,٨	٩,٤	٤٣,٤	١١,٧	٢٤٤,٧	٦٥,٩
١٩٧٨	٣٨٠,٩	٤٦,٦	١٢,٢	٣٥,٥	٩,٣	٤٧,٠	١٢,٣	٢٥١,٩	٦٦,١
١٩٧٩	٣٩١,١	٤٥,١	١١,٥	٣٦,١	٩,٢	٥٠,٨	١٢,٩	٢٥٩,٤	٦٦,٣
١٩٨٠	٤٠٥,٣	٤١,٤	١٠,٢	٣٨,٦	٩,٥	٥٠,٩	١٢,٦	٢٧٤,٤	٦٧,٧
١٩٨١	٤١٨,٤	٣٩,٠	٩,٣	٤٢,٢	١٠,١	٥٢,٥	١٢,٦	٢٨٤,٥	٦٨,٠
١٩٨٢	٤٣١,٨	٣٥,٨	٨,٣	٤٥,٥	١٠,٥	٥٢,٦	١٢,٢	٢٩٧,٩	٦٩,٠
١٩٨٣	٤٤٥,٣	٣٢,٨	٧,٤	٤٨,٧	١٠,٩	٥٢,٧	١١,٨	٣١١,١	٦٩,٨
١٩٨٤	٤٥٨,٥	٣٤,٩	٧,٦	٥٢,٠	١١,٣	٥٢,٧	١١,٥	٣١٨,٩	٦٩,٦
١٩٨٥	٤٧٢,٣	٣٦,٩	٧,٨	٥٥,١	١١,٧	٥١,٩	١١,٠	٣٢٨,٥	٦٩.٦
١٩٨٦	٤٩٢,٥	٣٧,٤	٧,٦	٥٨,١	١١,٨	٥٤,٢	١١,٠	٣٤٢,٨	٦٩,٦
١٩٨٧	٥٠٩,٣	٣٧,٧	٧,٤	٦٢,١	١٢,٢	٥٣,٤	١٠,٥	٣٥٦,٢	٦٩,٩
١٩٨٨	٥٢١,٨	٣٩,٧	٧,٦	٦٢,٢	١١,٩	٥٢,٦	١٠,١	٣٦٧,٠	٧٠,٣
١٩٨٩	٥٢٣,٥	٣٧,٧	٧,٢	٦١,٨	١١,٧	٥١,٨	٩,٩	٣٧٣	٧١,٣
١٩٩٠	٥٢٤,٢	٣٨,٣	٧,٣	٦٠,٣	١١,٥	٥١,٩	٩,٩	٣٧٣,٨	٧١.٣
١٩٩١	٥٢٥,٠	٤٠,٨	٧,٤	٦٤,٣	١١,٦	٥٤,٠	٩,٨	٣٩٣,٠	٧١,٢
١٩٩٢	٦٠٠,٠	٤٤,٤	٧,٤	٦٨,٤	١١,٤	٦٠,٠	١٠,٠	٤٢٧,٠	٧١,٢
١٩٩٣	٨٥٩,٣	٥٥,٠	٦,٤	٩٧,١	١١,٣	٦٠,٢	٧,٠	٦٤٧,١	٧٥,٣
١٩٩٤	٩٤٩,٠	٦١,٧	٦,٥	١١١,٠	١١,٧	٩٠,١	٩,٥	٦٨٦,٢	٧٢,٣
١٩٩٥	٩٦٠,٠	٦٦,٢	٦,٩	١٢٢,٩	١٢,٨	٩٦,٠	١٠,٠	٦٧٤,٩	٧٠,٣
١٩٩٦	١٠١٠,٠	٩٤,٩	٩,٤	١١٦,١	١١,٥	٩٧,٩	٩,٧	٧٠١,١	٦٩,٤
المعدل			١٠,٥٣		١٠,٧٣		١٠,٥٤		٦٥,٥٣

المصدر: ١. عيسى إبراهيم وآخرون، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث. قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية. عمان، ١٩٨٩، جدول (١١-٣)، ص٦٢.

٢. البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، ١٩٩٧، ص٤٤.

٣. وزارة العمل، التقرير السنوي لعام ١٩٩٥، ص٦.

٤. وزارة العمل، التقرير السنوي لعام ١٩٩٦، ص٢١.

٢. العمالة في قطاع الإنشاءات

شهد الأردن نهضة عمرانية واسعة عبر العقود الثلاث الماضية. فكان لا بد من الطلب المتزايد على القوى العاملة، حيث استقطب قطاع الإنشاءات بالمتوسط ما نسبته (١٠,٥٤) من إجمالي القوى العاملة عبر فترة الدراسة (١٩٧٠ - ١٩٩٦) على الرغم من تدني مساهمته في تكوين الناتج المحلي، وكان لخطط التنمية الاقتصادية التي تم اعتمادها في عقد السبعينات ومطلع عقد الثمانينات أثر كبير في مسيرة البناء، وخلق فرص عمل في مشاريع الإنشاءات الضخمة التي تم تشييدها[١].

يشير الجدول رقم (١-٤) إلى ارتفاع أعداد القوى العاملة من (٢٣,٦) ألف عامل عام ١٩٧٠ إلى (٣٦,٢) ألف عامل عام ١٩٧٥ وإلى (٥٠,٩) ألف عامل عام ١٩٨٠ وإلى (٥١,٩) ألف عامل عام ١٩٨٥، إلا أنه لم يطرأ أي تغير على حجم الاستخدام حتى عام ١٩٩٠، ويعزى ذلك إلى الركود الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الأردني، بحيث عزف المواطن الأردني عن الاستثمار في هذا الاتجاه، نظراً لحالة التضخم التي واجهت مستويات الأجور وتآكلها.

وعلى إثر عودة العمالة المهاجرة من أسواق العمل الخليجية، كان لا بد من التوسع في بناء المساكن، حيث استعاد القطاع عافيته، وبلغ حجم القوى العاملة فيه عام ١٩٩٤ حوالي (٩٠,١) ألف عامل ارتفع إلى (٩٧,٩) ألف عامل عام ١٩٩٦ وبنسبة (٩,٧%) من حجم القوى العاملة في سوق العمل الأردني.

ويعزى تدني معدلات الاستخدام في قطاع الإنشاءات، إلى تذبذب زخم الاستثمارات بين الفينة والأخرى تبعاً للأوضاع الاقتصادية، والركود الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد الأردني، إضافة إلى ارتفاع حجم القوى العاملة الماهرة وعزوفها عن الانخراط في العمل في أنشطة قطاع الإنشاءات، كما أن التنافس بين العمالة الوافدة والعمالة الأردنية، يميل لصالح العمالة الوافدة، كونها تستخدم بمعدلات أجور منخفضة تحجم العمالة الأردنية عن قبول العمل عندها.

٣. العمالة في القطاع الزراعي

شهد قطاع الزراعة تراجعاً ملموساً في حجم استخدام القوى العاملة في الأردن عبر فترة الدراسة (١٩٧٠ - ١٩٩٦)، على الرغم من كونه يشكل أحد المصادر الرئيسة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاديات العالم النامي ورافداً للقطاعات الاقتصادية الأخرى بالقوى العاملة. إلا أن طبيعة وظروف قطاع الزراعة في الأردن له خصوصية مغايرة لاقتصاديات

---

[١] محمد الصمادي، أحمد قاسم، أثر العمالة الوافدة على الاقتصاد الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٨، ص٢٠.

العالم النامي؛ نظراً لضيق المساحة الزراعية وشح المـــوارد المائيـــة وأســاليب التكنولوجيــا المستخدمة.

وفي ظل هذه المعطيات، تراجعت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة كما يشير الجدول رقم (١-٤) من (١٩,٥%) من إجمالي القوى العاملة عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٦,٩%) عـام ١٩٩٥. كما ويشير الملحق رقم (١) إلى تراجع الأهمية النسبية للعمالة في القطاع الزراعي مـن نسـبة (١٠%) عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٥,٣%) عام ١٩٩٦. إلا أن حجم الاستخدام زاد مـن (٥٠,٤) ألف عامل عام ١٩٧٠ إلى (٩٤,٦) ألف عامل عام ١٩٩٦، ويعزى تراجع نسبة الاستخدام إلـى إجمالي القوى العاملة في قطاع الزراعة، إلى التوجه الاجتماعي نحو تفضيل العيش في المـدن، وهجرة الريف، إضافة إلى تطور التعليم والاختصاص والمردود الاقتصادي[١]. كما تؤدي كفاءة الأفراد ومهاراتهم بشكل لا يتناسب والعمل الزراعي من المنظور الاجتماعي إضافة إلى عزوف الشباب عن الانخراط في العمل في أنشطة القطاع الزراعي.

ويعزى تدني مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛ إلـى تدنـي إنتاجية المساحات الزراعية، والأساليب الإنتاجية المتبعة، وتدني مهارة العمالـة الوافـدة التـي يتركز معظمها في القطاع الزراعي، إضافة إلى العوامل الطبيعية والاجتماعية المتجـذرة فـي المجتمع الأردني.

٤. العمالة في قطاع الخدمات

يعتبر قطاع الخدمات أكبر وأوسع قطاع مستخدم للقوى العاملة في الأردن حيث يستحوذ على ما نسبته (٦٥,٥٣%) من إجمالي القوى العاملة الأردنية خلال فترة الدراســة (١٩٧٠ - ١٩٩٦).

يشير الجدول رقم (١-٤) إلى ارتفاع حجم القوى العاملة فـي قطـاع الخدمـات مـن (١٥٩,٣) ألف عامل عام ١٩٧٠ أي ما نسبته (٦١,٥%) من حجم القوى العاملة الكلية. واستمر حجم الاستخدام في الارتفاع حيث بلغ عام ١٩٧٥ حوالي (٢١٨,٩) ألف عامل أي ما نسـبته (٦٧,٤%) من مجمل العمالة الكلية، واستمر في الارتفاع، حيث بلغ حجم الاستخدام فـي عـام ١٩٨٠ حوالي (٢٧٤,٤) أي ما نسبته (٦٧,٧%) من القوى العاملة الكلية، وطرأ ارتفاع طفيـف في الأهمية النسبية لمستوى الاستخدام عام ١٩٨٥ حيث بلغ (٣٢٨,٥) ألف عامل أي ما نسـبته (٦٩,٦%)، وحافظ قطاع الخدمات على أهميته النسبية في حجم الاستخدام، إذ بلغ عـام ١٩٩٠ حوالي (٣٧٣,٨) ألف عامل شكل نسبة (٧١,٣%) من إجمالي القوى العاملة الكلية، ثم ارتفـع

---

[١] صالح الخصاونة، تطور وتنظيم سوق العمل الأردني، مرجع سابق، ص١١.

مستوى التشغيل إلى (٧٠١,١) ألف عامل عام ١٩٩٦ وما نسبته (٦٩,٤%) من القوى العاملة الكلية. ويعزى استقطاب قطاع الخدمات هذا الكم الهائل من القوى العاملة إلى طبيعة النظام الاجتماعي في المجتمع الأردني ورغبة العمل في القطاع الحكومي، وصلت نسبة الاستخدام فيه حوالي (٥٠,١%) من إجمالي القوى العاملة الأردنية عام ١٩٨٥[(١)].

كما ويعود ارتفاع حجم القوى العاملة في قطاع الخدمات إلى ارتفاع مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كما يشير الملحق رقم (١)، إذ بلغت مساهمته عام ١٩٧٠ حوالي (٧٣,٥%) انخفضت إلى نسبة (٦٥,١%) عام ١٩٩٦ لصالح القطاعات الأخرى وبالذات قطاع الصناعة. ويمكن تفسير قدرة هذا القطاع على نسبة الاستحواذ من القوى العاملة إلى تميز أنشطته الاقتصادية على خلق فرص عمل جديدة برأس مال متواضع، كما تتميز أنشطته أيضاً بكثافة عنصر العمل وحاجته إلى مساهمة عالية من القوى البشرية، إضافة إلى استيعاب المؤسسة العسكرية كوادر بشرية لخلق الاستقرار والدفاع عن أمن الدولة، وبسط نفوذها وسيادتها، فضلاً عن إخفاق القطاعات الاقتصادية الأخرى في حشد مواردها بحيث ساعدت النظرة الاجتماعية على جذب القوى العاملة نحو العمل في قطاع الخدمات، الأمر الذي أدى إلى تسرب العمالة من قطاعي الزراعة والإنشاءات إلى العمل المكتبي، الذي يمتاز به العمل في قطاع الخدمات[(٢)].

---

(١) عيسى إبراهيم وآخرون، دراسة واقع سوق العمل الأردني: بيانات سوق العمل، الجزء الثالث، الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨٩، ص١٧٣.

(٢) محمد هيثم الحوراني، دراسة تحليلية للبطالة في الأردن، مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي الأول حول البطالة واستغلال الموارد الاقتصادية في الأردن، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٨٨، ص٢١.

ثانياً: التوزيع التعليمي للقوى العاملة:

شهد الأردن منذ مطلع عقد السبعينات نهضة علمية واسعة أدت إلى إحداث تطور في سوق العمل الأردني، من خلال التوسع في المنظومة التعليمية، والمتمثلة في إنشاء الجامعات والكليات والمعاهد. انسياقاً مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام بالعنصر البشري، والتركيز على الكفاءات العلمية لتلبية احتياجات الطلب المحلي والخارجي على العمالة المدربة في عمليات التنمية. وكون أن المستوى العلمي يؤثر في مستوى الأجور في الأردن، فقد تسارعت وتيرة التعليم وزاد عرض القوى العاملة من حملة المؤهلات العلمية نظراً لربط الأجور والحوافز بالمؤهل العلمي في الأردن[١]، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستويات دخول ألأفراد وساهم هذا الوضع في إيلاء العملية التعليمية جل اهتمام الطبقات الاجتماعية على مختلف مستوياتها والتحاق معظم الأبناء بالمدارس والجامعات والمعاهد، وانعكس ذلك على حجم القوى العاملة، وارتفاع حملة الشهادات العلمية بمختلف مستوياتها في سوق العمل الأردني.

ويشير الجدول رقم (١-٥) إلى تزايد حملة الشهادات الجامعية الأولى والعليا من (١٨,٢) ألف عامل عام ١٩٧٠ أي ما نسبته (٦,١%) من مجمل القوى العاملة، ارتفعت حملة هذه الشهادات عام ١٩٩٦ إلى (١٥٩,٧) ألف عامل وبنسبة (١٣,٩%) من إجمالي القوى العاملة وبمعدل نمو متوسط خلال فترة الدراسة بلغ (٨,٩٣%) من مجمل القوى العاملة.

وبالنظر إلى حجم القوى العاملة من حملة شهادات دبلوم كليات المجتمع المتوسطة يلاحظ من الجدول رقم (١-٥) من (١١,٧) ألف عامل عام ١٩٧٠ وبنسبة (٣,٩%) من مجمل القوى العاملة الكلية إلى (١٤٥,٨) ألف عامل عام ١٩٩٦، وبنسبة (١٢,٧%) وبمعدل متوسط بلغ (٨,٦٦٧%) خلال فترة الدراسة (١٩٧٠ - ١٩٩٦).

أما بصدد حملة الثانوية العامة فما دون، فقد ارتفع حجمها من (٢٧٠) ألف عامل عام ١٩٧٠ إلى (٨٤٢,٨) ألف عامل عام ١٩٩٦ وبمعدل نمو متوسط قدره (٨٢,١٧%) من مجمل القوى العاملة الأردنية خلال فترة الدراسة، إلا أن مساهمة هذه الفئة انخفضت بشكل ملموس من (٩٠%) عام ١٩٧٠ إلى نسبة (٧٣,٤%) عام ١٩٩٦ من إجمالي القوى العاملة. وعلى الرغم من أن هذه النسبة مرتفعة قياساً مع مستويات التعليم الأخرى، بسبب اعتماد الاقتصاد الأردني في مراحل تطوره الأولى على حملة الشهادات العلمية من مستوى ثانوية عامة فما دون، نظراً لمحدودية التعليم العالي في عقد السبعينات للسكان، وارتفاع نسبة من هم دون سن الخامسة

---

[١] كامل أبو جابر وآخرون، سوق العمل الأردني: تطوره وخصائصه سياسته وآفاقه المستقبلية، الأردن، عمان، دار البشير، ١٩٩١، ص١٨٥.

عشر، حيث بلغت ٥٠% من مجمل السكان والتحاق ما نسبته (٣٢%) من مجمل السكان أيضـــاً في المراحل الدراسية المختلفة[1].

جدول رقم (١-٥)

التوزيع التعليمي للقوى العاملة في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٦)   ألف عامل

السنة	القوى العاملة الكلية	ثانوية عامة فما دون		دبلوم كليات المجتمع		بكالوريوس+ دراسات عليا	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
١٩٧٠	٢٩٩,٩	٢٧٠,٠	٩٠,٠	١١,٧	٣,٩	١٨,٢	٦,١
١٩٧١	٣١٠,٨	٢٧٨,٨	٨٩,٤	١٢,٩	٤,٢	١٩,١	٦,٢
١٩٧٢	٣٢٢	٢٨٧,٨	٨٩,٤	١٤,٢	٤,٤	٢٠,٠	٦,٢
١٩٧٣	٣٣٢,٨	٢٩٦,٢	٨٩,٠	١٥,٦	٤,٧	٢١,٠	٦,٣
١٩٧٤	٣٤٣,٩	٣٠٤,٨	٨٨,٦	١٧,٢	٥,٠	٢١,٩	٦,٤
١٩٧٥	٣٥٥,٤	٣١٣,٥	٨٨,٢	١٨,٩	٥,٣	٢٣,٠	٦,٥
١٩٧٦	٣٦٧,٢	٣٢٢,٢	٨٧,٧	٢٠,٨	٥,٧	٢٤,٢	٦,٦
١٩٧٧	٣٧٩,٥	٣٣١,٣	٨٧,٣	٢٢,٩	٦٠	٢٥,٣	٦,٧
١٩٧٨	٣٩٢,٢	٣٤٠,٤	٨٦,٨	٢٥,٣	٦,٥	٢٦,٥	٦,٨
١٩٧٩	٤٠٥,٣	٣٤٩,٧	٨٦,٣	٢٧,٨	٦,٨	٢٧,٨	٦,٩
١٩٨٠	٤٢٠	٣٥٨,٦	٨٥,٤	٣١,٠	٧,٤	٣٠,٤	٧,٢
١٩٨١	٤٣٥,٢	٣٦٧,٩	٨٤,٥	٣٤,٠	٧,٨	٣٣,٥	٧,٧
١٩٨٢	٤٥١,٢	٣٧٧,١	٨٣,٦	٣٧,١	٨,٢	٣٧,٠	٨,٢
١٩٨٣	٤٦٧,٧	٣٨٦,٧	٨٢,٧	٤٠,٤	٨,٦	٤٠,٦	٨,٧
١٩٨٤	٤٨٤,٧	٣٩٦,٤	٨١,٨	٤٣,٥	٩,٠	٤٤,٨	٩,٢
١٩٨٥	٥٠٢,٤	٤٠٦,٥	٨٠,٩	٤٧,٤	٩,٤	٤٨,٥	٩,٧
١٩٨٦	٥٣٥,٤	٤٢٩,١	٨٠,١	٥٢,٣	٩,٨	٥٤,٠	١٠,١
١٩٨٧	٥٥٥,٧	٤٣٨,٩	٧٩	٥٧,٦	١٠,٤	٥٩,٢	١٠,٧
١٩٨٨	٥٧٢,٢	٤٤٥,٧	٧٧,٩	٦٢,٤	١٠,٩	٦٤,٤	١١,٣
١٩٨٩	٥٨٣,٥	٤٤٨,٧	٧٦,٩	٦٦,٥	١,٤	٦٨,٥	١١,٧
١٩٩٠	٦٣٠,١	٤٧٨,٢	٧٥,٩	٧٥,٠	١١,٩	٧٦,٩	١٢,٢
١٩٩١	٦٤٦,٦	٤٨٨,١	٧٥,٥	٨٠,٢	١٢,٤	٧٨,٢	١٢,١
١٩٩٢	٧٠٦,٠	٥٢٩,٥	٧٥,٠	٨٩,٦	١٢,٧	٨٦,٩	١٢,٣
١٩٩٣	١٠٢٠,٩	٧٥٩,٥	٧٤,٤	١٣٢,٧	١٣	١٢٨,٧	١٢,٦
١٩٩٤	١١٢٠,٢	٨٣٦,٨	٧٤,٧	١٤٦,٧	١٣,١	١٣٦,٧	١٢,٢
١٩٩٥	١١٢٩,٤	٨٣٨,٠	٧٤,٢	١٤٤,٥	١٢,٨	١٤٦,٩	١٣
١٩٩٦	١١٤٨,٣	٨٤٢,٨	٧٣,٤	١٤٥,٨	١٢,٧	١٥٩,٧	١٣,٩
المعدل			٨٢,١٧		٨,٦٦٧		٨,٩٣

المصدر: ١. عيسى إبراهيم وآخرون،واقع سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، جمعيـــة العلميـــة الملكيـــة، عمان، ١٩٨٩، ص٧٦.

٢. الأردن، وزارة العمل، التقرير السنوي للسنوات (١٩٩٠ - ١٩٩٢).

٣. الأردن، دائرة الاحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة للسنوات (١٩٩٣ - ١٩٩٦).

---

(١) صالح الخصاونة، ديناميكية سوق العمل الأردني، مرجع سابق، ص١١.

وعلى ضوء هذه القراءة، يتبين أن حجم القوى العاملة من حملة الشهادات العلمية الجامعية والمتوسطة لا زال متدنياً على الرغم من تركيز الخطط الاقتصادية والاجتماعية على اعداد الفنيين من ذوي التعليم المتوسط[١] . إلا أن فترة الرواج الاقتصادي التي زادت فيها هجرة العمالة الأردنية إلى الخارج لها تأثير مباشر على تدني نسبة مساهمة حملة الشهادات الجامعية والمتوسطة إلى مجمل القوى العاملة الكلية.

ولقد انعكس ضعف موائمة مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل الأردني سلباً على توجهات الطلبة، نحو مؤهلات وتخصصات لا تحظى بطلب كاف في سوق العمل. مما ساهم في تفاقم حجم البطالة. كما أن انخفاض مرونة التوظيف[٢] نسبة إلى نمو الناتج المحلي الاجمالي لها تأثير على معدلات البطالة وتفاقمها. إذ قدر البنك الدولي مرونة التوظيف في الاقتصاد الأردني بحوالي (٥%) وهذا يعني ان تغير الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (١%) يؤدي إلى تأثر معدل التشغيل بنسبة (٥%). وبالتالي فالتخفيض من معدلات البطالة، واستيعاب الاعداد المتزايدة، يتطلب معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي أعلى من المعدلات الحالية، كون مشكلة البطالة ترتبط في جانب الطلب وليس العرض.

فعرض القوى العاملة في الأردن ليس أساس المشكلة. إلا في بعض المهن والتخصصات والتي لا يمكن القياس عليها. فتزايد حملة الشهادات الجامعية والمعاهد في ظل تراجع الطلب المحلي والخارجي عليها، يولد عدم توافق بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل الأردني. إضافة إلى غياب التخطيط المتكامل بين جوانب الأنظمة الاقتصادية والتعليمية، وضعف الترابط بين قطاع العمل والتعليم.

ثالثاً : التوزيع المهني للقوى العاملة

لقد انعكست التغيرات في التوزيع القطاعي والتعليمي للقوى العاملة في سوق العمل الأردني على التوزيع المهني لها خلال فترة الدراسة (١٩٧٠ - ١٩٩٦)، نتيجة التطور في النظام التعليمي الذي شهده الأردن، والتوجه نحو تنوع المهن والتخصصات، وانتشار الجامعات والمعاهد، وحاجة سوق العمل الأردني إلى المهن الانتاجية المستخدمة في الكثير من الصناعات لمواكبة مستوى التطور التكنولوجي والأساليب الانتاجية الحديثة.

يتضح من الجدول رقم (١-٦) أن فئة العاملين في الإنتاج وغير المصنفين ظلت تستحوذ على أعلى نسبة من القوى العاملة. حيث بلغت عام ١٩٧٠ حوالي (١٦٢) ألف عامل بنسبة

---

(١) عيسى إبراهيم وآخرون، واقع سوق العمل الأردني، مرجع سابق، ص٥٨.

(٢) محمد الخصاونة وآخرون، الفقر والبطالة في الأردن، الجمعة العلمية الملكية، ١٩٩٨، ص٤٢.

(٥٤%) من مجمل القوى العاملة الكلية، بينما بلغت عام ١٩٩٦ حوالي (٥٦٢,٨) ألف عــــامل وبنسبة (٤٩%) من إجمالي القوى العاملة، وبمعدل نمو متوسط خـــلال فـترة الدراســة بلــغ (٥٢,٣١)، وتلا ذلك فئة المتخصصين والفنيين، حيث ارتفع عددهم من (٢٠,٤) ألف عامل عام ١٩٧٠ وبنسبة (٦,٨%) إلى (٢٣٠,٨) ألف عامل وبنسبة (٢٠,١) من مجمل القـوى العاملـة وبمعدل متوسط قدره (١٤,٤٥%) ، كما حققت أعلى معدل نمو سنوي مركـــب خــلال فـترة الدراسة بلغ (١٠,٢%)، وهذا يشير إلى مدى التطور الاقتصادي المتحقق فــي واقــع الانتــاج وأساليبه والتخصص في قطاع العمل، وحافظت فئة العاملين في الخدمات والبيع على أهيمتـــها النسبية حيث بلغت عام ١٩٧٠ حوالي (١٣,٤%) من إجمالي القوى العاملة انخفضت قليلاً عــام ١٩٩٦ وبلغت (١٢,٢%) وبمعدل متوسط خلال فترة الداراسة بلغ (٦,٢٦%) من مجمل القــوى العاملة الكلية، أما فئة العاملين في قطاع الزراعة فقد تراجعت الأهمية النسبية من (١٩%) عام ١٩٧٠ إلى (٨,٢%) عام ١٩٩٦، وبمعدل متوسط خلال فترة الدراسة بلغ (١١,٥٥%).

يتضح مما سبق وجود حراك مهني في سوق العمل الأردني، تجسد باتجاه اليد العاملـــة نحو وظائف الياقات البيضاء والمهن الإدارية والفنية، وعزوفهم عن العمل الزراعي، ووظــائف الياقات الزرقاء كالعمل في بعض أقسام مهن الخدمات، وهذا ساهم في سد الشواغر فـــي هــذه المهن من القوى العاملة الوافدة إلى الأردن[١] .

---

(١) حسين الطلافحة، خميس الفهداوي، مرجع سابق، ص٣٣.

جدول رقم (١-٦)

التوزيع المهني للقوى العاملة الكلية للفترة (١٩٧٠- ١٩٩٦) — **ألف عامل**

السنة	القوى العاملة الكلية	التخصصات والفنيون		الإداريون		الأعمال الكتابية		العاملون في الزراعة		العاملون في الانتاج وغير المصنفين		العاملون في الخدمات والبيع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١٩٧٠	٢٩٩,٩	٢٠,٤	٦,٨	٣,٣	١,١	١٦,٩	٥,٦	٥٧,١	١٩,٠	١٦٢,٠	٥٤,٠	٤٠,٢	١٣,٤
١٩٧١	٣١٠,٨	٢٢,٧	٧,٣	٣,٥	١,١	١٧,٨	٥,٧	٥٥,٦	١٧,٩	١٦٩,٣	٥٤,٥	٤١,٣	١٣,٢
١٩٧٢	٣٢٢,٠	٢٥,٢	٧,٨	٣,٨	١,٢	١٨,٧	٥,٨	٥٤,٢	١٦,٨	١٧٦,٦	٥٤,٩	٤٣,٦	١٣,١
١٩٧٣	٣٣٢,٨	٢٨,٠	٨,٤	٤,٢	١,٣	١٩,٧	٥,٩	٥٢,٦	١٥,٨	١٨٢,٧	٥٤,٩	٤٥,٥	١٣,٢
١٩٧٤	٣٤٣,٩	٣١,٢	٩,١	٤,٦	١,٣	٢٠,٨	٦,١	٥١,٢	١٤,٩	١٨٥,٨	٥٤,٩	٤٧,٣	١٣,٣
١٩٧٥	٣٥٥,٤	٣٤,٧	٩,٨	٤,٩	١,٤	٢١,٩	٦,٢	٤٩,٨	١٤,٠	١٩٤,٨	٥٤,٨	٤٩,٣	١٣,٤
١٩٧٦	٣٦٧,٢	٣٨,٦	١٠,٥	٥,٤	١,٥	٢٣,٠	٦,٣	٤٨,٨	١٣,٣	٢٠٠,٥	٥٤,٦	٥١,٣	١٣,٩
١٩٧٧	٣٧٩,٥	٤٢,٩	١١,٣	٥,٩	١,٦	٢٤,٢	٦,٤	٤٧,١	١٢,٤	٢٠٥,٩	٥٤,٣	٥٣,٥	١٤,١
١٩٧٨	٣٩٢,٢	٤٧,٧	١٢,٢	٦,٤	١,٦	٢٥,٥	٦,٥	٤٥,٨	١١,٧	٢١١,١	٥٣,٨	٥٥,٨	١٤,٢
١٩٧٩	٤٠٥,٣	٥٤,٠	١٣,٣	٦,٩	١,٧	٢٦,٨	٦,٦	٤٤,٦	١١,٠	٢١٥,٩	٥٣,٣	٥٨,١	١٤,٣
١٩٨٠	٤٢٠,٠	٥٥,٧	١٣,٣	٦,٩	١,٦	٢٦,٨	٦,٤	٤٢,٢	١٠,١	٢٢٧,٢	٥٤,١	٦١,٣	١٤,٦
١٩٨١	٤٣٥,٤	٥٨,٦	١٣,٥	٦,٩	١,٦	٢٦,٨	٦,٢	٤٠,٠	٩,٢	٢٣٨,٧	٥٤,٨	٦٤,٤	١٤,٨
١٩٨٢	٤٥١,٣	١٦,٦	١٣,٧	٦,٩	١,٥	٢٨,٩	٦,٤	٣٧,٨	٨,٤	٢٤٨,٢	٥٥,٠	٦٧,٤	١٤,٩
١٩٨٣	٤٦٧,٧	٦٤,٨	١٣,٩	٧,٠	١,٥	٢٦,٩	٥,٨	٣٥,٨	٧,٧	٢٦١,٩	٥٦,٠	٧١,٣	١٥,٢
١٩٨٤	٤٨٤,٧	٦٨,١	١٤,١	٧,٠	١,٤	٢٦,٩	٥,٦	٣٣,٩	٧,٠	٢٧٣,٨	٥٦,٥	٧٥,١	١٥,٥
١٩٨٥	٥٠٢,٤	٧٢,٨	١٤,٥	٧,٠	١,٤	٢٨,٦	٥,٧	٣٠,٧	٦,١	٢٨٥,٤	٥٦,٨	٧٧,٨	١٥,٥
١٩٨٦	٥٣٥,٤	٨٠,٣	١٥,٠	٧,٥	١,٤	٣١,٣	٥,٨	٣٢,١	٦,٠	٣٠٢,٥	٥٦,٥	٨٢,٤	١٥,٤
١٩٨٧	٥٥٥,٧	٨٩,٤	١٦,١	٨,٣	١,٥	٣٢,٨	٥,٩	٣٢,٢	٥,٨	٣١٢,٩	٥٦,٣	٨٢,٧	١٤,٨
١٩٨٨	٥٧٢,٢	٩٥,٠	١٦,٦	٩,٧	١,٧	٣٤,٣	٦,٠	٣٣,٨	٥,٩	٣١٨,٧	٥٥,٧	٨٠,٧	١٤,١
١٩٨٩	٥٨٣,٥	٩٨,٠	١٦,٨	١٠,٥	١,٨	٣٥,٦	٦,١	٣٣,٣	٥,٧	٣٢٤,٤	٥٥,٦	٨١,٧	١٤
١٩٩٠	٦٣٠,١	١٢١,٦	١٩,٣	١٦,٤	٢,٦	٤٠,٩	٦,٥	٣٤,٠	٥,٤	٣٢٨,٤	٥٢,١	٨٨,٨	١٤,١
١٩٩١	٦٤٦,٦	١٤٧,٤	٢٢,٨	٢٩,١	٤,٥	٤٧,٨	٧,٤	٣٨,٨	٦,٠	٣٢٦,٦	٥٠,٥	٩٦,٩	١٤,٩
١٩٩٢	٧٠٦,٠	١٥٧,٤	٣٣,٣	٢٨,٩	٤,١	٤٣,٨	٦,٢	٤٠,٢	٥,٧	٣٦٧,٣	٥٢,٠	٩٨,٥	١٣,٩
١٩٩٣	١٠٢٠,٩	٢٢٩,٧	٢٢,٥	٣٢,١	٣,٢	٥٦,١	٥,٥	٥٢,٠	٥,١	٥٣٠,١	٥١,٩	١٢٠,٤	١١,٨
١٩٩٤	١١٢٠,٢	٢٣٠,٧	٢٠,٦	٢٣,٥	٢,١	٨٠,٦	٧,٢	٦٠,٥	٥,٤	٥٧٢,٦	٥١,١	١٣٢,٣	١١,٨
١٩٩٥	١١٢٩,٤	٢١٢,٠	١٨,٧	٢٠,٣	١,٨	٤٢,٤	٧,٣	٧١,١	٦,٣	٦٠٤,٧	٥٣,٦	١٣٨,٩	١٢,٢
١٩٩٦	١١٤٤٨,٣	٢٣٠,٨	٢٠,١	٢٧,٥	٢,٤	٦٣,٠	٨,١	٩٤,١	٨,٢	٥٦٢,٨	٤٩,٠	١٤٠,١	١٢,٢
المعدل			١٤,٤٥		٢,٠١		٦,٢٦		١١,٥٥		٥٢,٣١		١٣,٣٢

المصدر: ١. عيسى إبراهيم وآخرون،واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٩، ص٢٠.

٢. دائرة الاحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة للسنوات (٩٠ -٩٣).

٣. وزارة العمل، التقرير السنوي للسنوات (٩٤ - ٩٦).

وعلى ضوء معطيات التوزيع التعليمي والمهني للقوى العاملة، يمكن إجمال أهم التغيرات الآتية:

أولاً: تزايد أعداد ونسب حملة الشهادات العلمية الجامعية والمتوسطة ضمن القوى العاملة الكلية.

ثانياً: اختلال التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الأردني.

ثالثاً: تناقص نسبة حملة الشهادات الثانوية العامة فما دون ضمن القوى العاملة الاجمالي، نتيجة السياسات التي اتبعتها الحكومة الأردنية في ميدان التعليم العالي.

رابعاً: وجود حراك مهني دائم في سوق العمل الأردني من خلال اتجاه الأيدي العاملة صوب المهن الإدارية والفنية والإنتاجية، تمشياً مع معطيات الهيكلة الاقتصادية والأهمية النسبية لفئات المجموعات المهنية.

رابعاً: استقبال وإرسال القوى العاملة

يتصف سوق العمل الأردني بأنه مصدر ومستورد للقوى العاملة في الوقت ذاته. فالأردن يصدر القوى العاملة المؤهلة إلى أسواق العمل المجاورة ذات الأجور المرتفعة. إذ ارتفعت القوى العاملة المهاجرة، كما يشير الجدول رقم (١-٧) من (١٠٣,٥) ألف عامل عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٣٠٥,٤) عام ١٩٨٠ وإلى حوالي (٣٣٩,٣) ألف عامل عام ١٩٨٥ لتصل إلى أعلى مستوياتها، ثم بدأت بوادر الهجرة المعاكسة تظهر بعد عام ١٩٨٥ حيث انخفضت القوى العاملة المهاجرة إلى (٢٩٠,١) ألف عامل عام ١٩٩٠، ثم انخفضت عام ١٩٩٥ لتصل إلى حوالي (٢٧٥) ألف عامل.

جدول رقم (١-٧)

العمالة الأردنية المهاجرة والوافدة لسنوات مختارة

ألف عامل

السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
العمالة الأردنية في الخارج	١٠٣,٥	١٩٨,٤	٣٣٩,٣	٢٩٠,١	٢٧٥,٠
العمالة الوافدة	٠,١٨٠	٢,٢٣	١٥٤,٠	١٦٥	٢٥٨

المصدر: ١. عيسى إبراهيم وآخرون،واقع سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٩.

٢. وزارة العمل، التقرير السنوي للسنوات (١٩٩٠ - ١٩٩٢).

لقد لعبت هجرة القوى العاملة الأردنية إلى الخارج دوراً ساهم في الحد من مشكلة الفائض من القوى العاملة المحلية وبالتالي التأثير على الخلل في سوق العمل الأردني، كما ساهمت العمالة المهاجرة في زيادة النشاط الاقتصادي الانتاجي والاستهلاكي من خلال تحويلات العاملين في الخارج، التي عززت محفظة احتياطي العملات الأجنبية ونمو الدخل القومي.

لقد تركز حجم واتجاه القوى العاملة الأردنية المهاجرة إلى دول الخليج العربي ذات معدلات الأجور المرتفعة، إذ بلغ عدد العاملين في الخارج عام ١٩٧٥ بحدود (١٩٨,٤) ألف عامل منهم (٦٨) ألف عامل في السعودية شكلوا ما نسبته (٤٣,٤%) من العمالة الأردنية في الخارج، كما احتضنت دولة الكويت (٤٧,٧) ألف عامل أي ما نسبته (٢٤%) من القوى العاملة في الخارج، أما بقية الدول الخليجية فقد احتضنت (١٠,٥) ألف عامل أي ما نسبته (٥,٣%) من مجمل العمالة الأردنية المهاجرة[١].

وتتصف هجرة العمالة الأردنية إلى الدول غير العربية بأنها هجرة دائمة، وخاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وكندا. حيث ارتفع حجم العمالة المهاجرة من (٧٢,٢) ألف عامل أعام ١٩٧٥ ما نسبته (٣٦,٤%) من إجمالي القوى العاملة في الخارج إلى حوالي (٨٥,٥) ألف عامل عام ١٩٩٣ شكلت ما نسبته (٣٠%) من إجمالي القوى العاملة[٢].

ويمكن تعليل تراجع القوى العاملة الأردنية المهاجرة، بعد النصف الثاني من عقد الثمانينات إلى انحسار الطلب الخارجي على القوى العاملة الأردنية؛ نتيجة اتباع دول الخليج سياسات تنموية ذاتية تعتمد على احلال العمالة الوطنية لديها والعمالة الآسيوية المبرم معها عقود عمل ذات أجور أقل من عقود عمل العمالة الأردنية. كما أحدثت أيضاً أزمة الخليج الثانية اختلال في حركة القوى العاملة المهاجرة، حيث قدرت أعداد القوى العاملة العائدة على أثر أزمة الخليج (٧٠) ألف عامل انعكس ذلك سلباً على معدلات البطالة وواقع سوق العمل الأردني[٣] .

وفي الوقت ذاته يستورد الأردن العمالة العادية غير المؤهلة من الدول العربية، كما يشير واقع الجدول رقم (١-٧) والذي ارتفع من (١٨٠) عامل عام ١٩٧٠ إلى (٢,٢) ألف عامل عام ١٩٧٥ وإلى حوالي (٧٩) ألف عامل عام ١٩٨٠ وإلى حوالي (١٤٣) ألف عامل عام ١٩٨٥ وإلى (١٦٥) ألف عامل عام ١٩٩٠ وإلى حوالي (٢٥٨) ألف عامل عام ١٩٩٥ وتعزى هذه الزيادة المطردة إلى التطورات الاقتصادية المرافقة للطفرة النفطية، والتي أدت إلى زيادة

---

(١) منذر الشرع، القوى العاملة الأردنية المهاجرة، منشورات المؤسسة الأردنية للدراسات الشرق أوسطية، عمان، دار البشير، ١٩٩١، ص٢١٦.

(2) Share, M. A <u>Migration and Domestic Labor Market Policies: The Case of Jordan</u> Yarmouk University, Press, Irbid, Jordan, 1986, p. 33.

(٣) وزارة العمل، مديرية البحوث والدراسات. <u>دور وزارة العمل في معالجة البطالة في الأردن</u>، ١٩٩٣، ص١٠.

الطلب على القوى العاملة في سوق العمل الأردني، في ظل تراجع عرض القوى العاملة الأردنية نتيجة هجرة العمالة إلى الخارج.

وكان لا بد من سد الفجوة في سوق العمل الأردني، من خلال استقدام العمالة الوافدة والتي أخذت تتزايد بشكل مطرد، حيث شكلت العمالة المصرية ما نسبته (٦٩,٨%) من إجمالي القوى العاملة الوافدة عام ١٩٨٠ والبالغة (٧٩,٦) ألف عامل[1].

شهد النصف الثاني من عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات ركوداً اقتصادياً وتدهوراً في سعر صرف الدينار الأردني، (مقابل الدولار الأمريكي) وتدني في معدلات الأجور، وتآكل قيمتها الشرائية صاحب ذلك احجام القوى العاملة المتعطلة عن الانخراط في سوق العمل في بعض المهن والقطاعات، مما ساهم في تزايد حجم القوى العاملة الوافدة، حيث ارتفع حجمها من (١٦٥) ألف عامل عام ١٩٩٠ إلى حوالي (٢٥٨) ألف عامل عام ١٩٩٥.

خامساً: تذبذب معدلات البطالة

عبر فترة الدراسة (١٩٧٠ - ١٩٩٦) تذبذبت معدلات البطالة في سوق العمل الأردني، حيث زادت أعداد العاطلين عن العمل من (٤١,٠٠) ألف عامل عام ١٩٧٠ إلى (١٣٨,٣) ألف عامل عام ١٩٩٦، كما بين الجدول رقم (١-٨) بمعدل سنوي متوسط قدره (٥,٩%)، وكان للأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية، والهجرة القسرية إلى الضفة الشرقية، التي أدت إلى زيادة عدد السكان بصورة ملحوظة انعكست آثارها سلباً على معدلات البطالة، حيث بلغت عام ١٩٧٠ حوالي (١٣,٧%)، وبعد أن تعافى الاقتصاد الأردني من الآثار الناجمة عن الهجرة القسرية واستيعابها اجتماعياً واقتصادياً، إضافة إلى أزمة الطاقة العالمية، شهد الاقتصاد الأردني طفرة انتعاش تجلت ملامحها في تحقيق معدلات نمو اقتصادية، صاحب ذلك إعادة التوازن إلى سوق العمل الأردني، نتيجة زيادة الطلب المحلي والخارجي على القوى العاملة الأردنية، إذ هبطت معدلات البطالة خلال عقد السبعينات، وكاد الاقتصاد الأردني أن يحقق الاستخدام التام، بيد أن عقد الثمانينات شهد صعوداً في معدلات البطالة، حيث ارتفعت من (٣,٩%) عام ١٩٨١ إلى (١٠,٣%) عام ١٩٨٩ ويعزى ذلك إلى حالة الركود الاقتصادي المحلي والإقليمي، وإلى حساسية استجابة الاقتصاد الأردني لهذه المتغيرات.

ولقد تفاقمت مشكلة البطالة بعد أن وضعت حرب الخليج أوزارها. إذ بلغ معدل البطالة عام ١٩٩٠ حوالي (١٦,٨%) ليصل إلى اعلى مستوى له خلال فترة الدراسة (١٩٧٠ - ١٩٩٦) عام ١٩٩٣، حين بلغ (١٨,٨%) ومردود ذلك الآثار السلبية الناجمة عن أزمة الخليج،

---

(١) حسين الطلافحة، دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني، أبحاث اليرموك، اربد، مجلد (٥)، عدد (١)، ١٩٨٩، ص٦٧.

إضافة إلى تدهور التجارة البينية بين الأردن ودول الخليج، والحصار الاقتصادي على العراق، الذي عانى منه الاقتصاد الأردني، وفقدان جزء كبير من تحويلات العاملين في الخارج، كل هذه التطورات انعكست على أداء الاقتصاد الأردني. وساهمت في حدوث اختلال في سوق العمل الأردني، وزيادة أعداد العاطلين عن العمل. إذ بلغ عددهم عام ١٩٩٠ (١٠٥,٩) ألف عامل ارتفع إلى (١٦١,٥) ألف عاطل عن العمل عام ١٩٩٣.

ونتيجة إعادة التوازن إلى العلاقات الأردنية الخليجية في مطلع عام ١٩٩٤، والجهود الحثيثة التي أدت إلى حصول الأردن على عقود تصدير مع العراق، شهد الاقتصاد الأردني تحسناً طفيفاً أدى إلى تراجع معدلات البطالة عام ١٩٩٦ إلى حوالي (١٢%)، وانخفاض أعداد العاطلين عن العمل إلى حوالي (١٣٨,٣) ألف عاطل عن العمل. كما ساهمت حزمة التشويعات الاقتصادية في إطار إجراءات التصحيح الهيكلي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (٦,٠٨%) خلال الفترة (١٩٩٤ - ١٩٩٦)[١] .

---

(١) البنك المركزي الأردني، الأردن، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد (٣٣)، العدد (٥)، ١٩٩٧، ص١٤.

جدول رقم (١-٨)

إجمالي القوى العاملة ومعدلات البطالة في سوق العمل الأردني خلال الفترة (١٩٧٠ -١٩٩٦) ألف عامل

السنة	عدد العاطلين	معدل البطالة (%)	إجمالي القوى العاملة
١٩٧٠	٤١,٠٠	١٣,٧	٢٩٩,٩
١٩٧١	٤٣,٠٠	١٣,٨	٣١٠,٨
١٩٧٢	٤٥,١	١٤,٠٠	٣٢٢,٠٠
١٩٧٣	٣٦,٨	١١,١	٣٣٢,٨
١٩٧٤	٢٧,٥	٨,٠٠	٣٤٣,٩
١٩٧٥	١٧,٣	٤,٩	٣٥٥,٤
١٩٧٦	٥,٩	١,٦	٣٦٧,٢
١٩٧٧	٨,٥	٢,٢	٣٧٩,٥
١٩٧٨	١١,٣	٢,٩	٣٩٢,٢
١٩٧٩	١٤,٢	٣,٥	٤٠٥,٣
١٩٨٠	١٤,٧	٣,٥	٤٢٠,٠٠
١٩٨١	١٧,٠٠	٣,٩	٤٣٥,٤
١٩٨٢	١٩,٤	٤,٣	٤٥١,٢
١٩٨٣	٢٢,٤	٤,٨	٤٦٧,٧
١٩٨٤	٢٦,٢	٥,٤	٤٨٤,٧
١٩٨٥	٣٠,١	٦,٠٠	٥٠٢,٤
١٩٨٦	٤٢,٩	٨,٠٠	٥٣٥,٤
١٩٨٧	٤٦,٤	٨,٣	٥٥٥,٧
١٩٨٨	٥٠,٤	٨,٨	٥٧٢,٢
١٩٨٩	٦٠,٠٠	١٠,٣	٥٨٣,٥
١٩٩٠	١٠٥,٩	١٦,٨	٦٣٠,١
١٩٩١	١٢١,٦	١٨,٨	٦٤٦,٦
١٩٩٢	١٠٦,٠٠	١٥,٠٠	٧٠٦,٠٠
١٩٩٣	١٦١,٥	١٨,٨	١٠٢٠,٩
١٩٩٤	١٧١,٢	١٥,٣	١١٢٠,٢
١٩٩٥	١٦٩,٤	١٥,٠٠	١١٢٩,٤
١٩٩٦	١٣٨,٣	١٢,٠٠	١١٤٨,٣

المصدر: ١. السنوات (١٩٧٠-١٩٨٩)، الجمعية العلمية الملكية ومنظمة العمل الدولية، هياكل القوى البشرية في الأردن، ١٩٩١.

٢. السنوات (١٩٩٠ - ١٩٩٢)، وزارة العمل، مديرية البحوث والدراسات، معالجة ظاهرة البطالة في الأردن، ١٩٩٣.

٣. السنوات (١٩٩٣ - ١٩٩٦) دائرة الاحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة والدخل.

الفصل الثاني
محددات العرض والطلب على القوى العاملة

المبحث الأول
محددات عرض القوى العاملة

تمهيد:

يتكون منحنى عرض العمل على مستوى الاقتصاد ككل من مجموع عرض العمل لكل الأفراد في المجتمع، ويعني عرض العمل كذلك عدد العمال القادرين على العمل والراغبين فيه خلال فترة معينة، حيث يتم اشتقاق منحنى عرض العمل للفرد من خلال تعظيم منفعته[١] ، ويشمل ذلك وقت الراحة في حدود دخله الذي يحصل عليه من العمل وغيره، وينخرط الفرد في القوى العاملة اعتمادا على مقدار الأجر الذي يتقاضاه والذي يحدده لنفسه من خلال الأجر التحفظي الذي يعظم منفعته الحدية ووقت الراحة، وعليه فإن محددات عرض القوى العاملة على مستوى الاقتصاد تتمثل بالآتي:

أولا: حجم السكان:

تتأثر كمية العمل المتاحة بحجم السكان وهيكله، حيث ينعكس حجم كثافة السكان في أي مجتمع على زيادة أو نقص حجم الأيدي العاملة في سوق العمل. وذلك أن ارتفاع معدل النمو السكاني يرفد سوق العمل بالقوى العاملة الجديدة، ويختلف معدل النمو السكاني وحجم السكان من دولة إلى أخرى، فحجم الدول كثيفة السكان بالنسبة إلى الموارد أكبر من الحجم الأمثل، الذي يكفل استغلال الموارد المتاحة لديها بأعلى كفاءة ممكنة، وهنا تكون وفرة عنصر العمل بالنسبة إلى عناصر الإنتاج الأخرى أكبر، وهناك دول يكون فيها حجم السكان منخفض. حيث يندر عنصر العمل نسبيا بالنسبة للدول منخفضة السكان، ويكون الاستغلال الأمثل للموارد أقل من كامل طاقتها وتشغيلها[٢] .

وينعكس حجم السكان على تحقيق التوازن بين عناصر الإنتاج المختلفة، بحيث تكون كمية العمل المتاحة ملائمة تماما لكميات العناصر الأخرى، وهذا يجعل إنتاجية العمل في أعلى

---

[١] محمد الحوراني، اقتصاديات العمل: دراسة تطبيقية حول قضايا العمل في الأردن وموضوعاته، وزارة العمل، عمان، ١٩٧٨، ص٨٥.

[٢] منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٣.

مستوياتها، وأي حجم آخر للسكان أكبر أو أقل من الحجم الأمثل يخل بتوازن عناصر الإنتاج وينعكس سلبا على مستوى الإنتاجية.

كما يلعب هيكل السكان من حيث السن والجنس دورا هاما في تحديد مستوى عرض العمل، فالدول التي تتصف بارتفاع نسبة الأفراد ذوي الأعمار المتوسطة يزداد عرض العمل فيها. أما تلك الدول التي تتصف بحجم السكان المنخفض يكون فيها الأفراد ذوي الأعمار المتوسطة وكبار السن منخفضة، كما ينخفض عرض العمل فيها وتحتاج إلى قوى عاملة تفعل مواردها المتاحة، ويعتبر الأردن من الدول ذوي الأعمار المتوسطة مما ساهم في زيادة عوض القوى العاملة، وتفاقم معدلات البطالة نتيجة ثمة تغيرات ديموغرافية تعرض لها الأردن خلال الحقبة الماضية، تبعها هجرات قسرية ساهمت في تضخم حجم السكان، وبالتالي زيادة أعداد القوى العاملة في سوق العمل، وحدوث خلل في توازنه.

وعلى ضوء ذلك، فإن زيادة حجم السكان تكون مرغوبة في الدول خفيفة السكان، لأنها تؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد وتحسين مستوى الرفاه وإشباع حاجاتهم على نحو أفضل. ويحدث العكس في الدول كثيفة السكان، حيث يواجه الاقتصاد عبئا كبيرا في حجم القوى العاملة، وحدوث اختلال بين عنصر العمل والعناصر الانتاجية الأخرى، وينخفض مستوى الانتاجية ومتوسط دخل الفرد ورفاهه الاقتصادي. وحيث إن معدل النمو السكاني في الأردن مرتفعا قياسا مع معدلات النمو في البلدان الأخرى في ظل شح موارده وإمكانياته المتاحة، فإن معدل النمو السكاني والتغيرات الديموغرافية التي حدثت ستبقى عبئا ثقيلا على اقتصاده، ومحددا أساسيا في زيادة عرض قوة العمل.

يشير الجدول رقم (٢-١) إلى تزايد حجم السكان في الأردن من (١٥٠٨,٢) ألف نسمة عام ١٩٧٠ إلى حوالي (١٨١٠,٥) ألف نسمة عام ١٩٧٥ ليصل إلى حوالي (٢٦٩٣,٧) ألف نسمة عام ١٩٨٥ وارتفع (٣٤٦٨) ألف نسمة عام ١٩٩٠ ثم وصل إلى حوالي (٤٤٤٤) ألف نسمة عام ١٩٩٦، وبذلك يكون معدل نمو السكان حوالي ٤,٣٦٥%) سنويا خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٦) يشكل معدل النمو الزيادة الطبيعية نحو (٣,٩٨٦%) وصافي الهجرة (٠,٣٧٩%) ويتصف التركيب العمري للسكان بارتفاع نسبة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) التي شكلت نحو (٤٨.١%) من إجمالي عدد السكان عام ١٩٨٦[(١)]. إلا أن هذه النسبة انخفضت لتصل إلى حوالي (٤١,٤%) عام ١٩٩٦[(٢)]، وتتركز الغالبية العظمى من السكان في شمال ووسط الأردن، خصوصا في منطقة عمان الكبرى الذي ازداد عدد سكانها بشكل حاد بسبب الهجرة

---

(١) عيسى ابراهيم وآخرون، واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، الجمعية العلمة الملكية، عمان، ١٩٨٩، ص٨.

(٢) محمد الخصاونة، الفقر والبطالة في الأردن، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٩٨، ص ١١.

الداخلية، حيث بلغ عدد سكان وسط وشمال الأردن عام ١٩٧٩ حوالي (١٩٠٠) ألف نسمة بنسبة (٨٩%) من إجمالي سكان الأردن وفي منطقة عمان حوالي (٥٥%)[١].

ثانيا: الانفاق الحكومي الحقيقي.

يعتبر الانفاق الحكومي أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في التأثير على مؤشرات الاقتصاد وتغيراته، حيث يعتد به كسياسة فعالة لمعالجة مشكلة البطالة في الركود الاقتصادي، وبالتالي فإن زيادة الانفاق الحكومي تؤدي إلى التأثير على الطلب الكلي للسلع والخدمات، وتحقيق الاستخدام الأمثل للعمالة، في الوقت الذي يفشل نظام السوق في تحقيق معدلات نمو واستخدام أمثل للعمالة، كون أهدافه لا تنسجم مع أهداف السياسة العامة[٢].

إن تحقيق تأثيرات معتمدة مثل زيادة الانفاق وخفض الضرائب، تؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة مستويات التشغيل، وزيادة القاعدة الإنتاجية. وبالتالي خلق فرص عمل إضافية، وهذا يستدعي الحاجة إلى عمالة إضافية. وبالتالي لزيادة عرض القوى العاملة حيث تلجأ الدولة في هذه الحالة إلى استقدام العمالة الوافدة، لسد فجوة العجز في سوق العمل.

كما أن الانفاق الحكومي في المجال الصحي يساهم في خفض معدلات الوفيات، وبالتالي زيادة معدلات النمو السكاني، وينعكس ذلك على زيادة عرض القوى العاملة، إضافة إلى أن الانفاق الحكومي على التعليم يرفد سوق العمل بمستويات تعليمية من القوى البشرية التي تنخرط في المشاركة الاقتصادية، الأمر الذي يزيد عرض القوى العاملة من حملة الشهادات التعليمية بمختلف مستوياتها.

وبالنظر إلى تطور الانفاق الحكومي في الأردن خلال فترة الدراسة، نجد أنه تضاعف أربعة وعشرين ضعفا كما هو مبين في الجدول رقم (٢-١)، حيث ارتفع بالأسعار الجارية من (٨٠,٧) مليون دينار عام ١٩٧٠ بشقيه الجاري والرأسمالي إلى حوالي (١٩٨٧,٢) مليون دينار عام ١٩٩٦، وبمعدل نمو سنوي متوسط بلغ (١١٣%) خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٦).

---

(١) دائرة الإحصاءات العامة، التعداد العام للمساكن والسكان، ١٩٧٩، عمان، ١٩٧٩، ص ٢٤.

(2) Musgrave R. and Musgrave P, Public Finance in Theory and Practice, 6th. ed., N,Y, McGraw-Hill, Inc, 1994, P. 36.

جدول رقم (٢-١)

حجم السكان حسب الجنس ومعدل النمو السكاني والانفاق الحكومي للفترة (١٩٧٠ -١٩٩٦) ألف نسمة

السنة	عدد السكان	معدل النمو السكاني%	عدد الذكور	عدد الاناث	الانفاق الحكومي بالمليون دينار
١٩٧٠	١٥٠٨,٢	٣,٤٥٧	٧٨٤,٣	٧٢٣,٩	٨٠,٧
١٩٧١	١٥٦٢,٠	٣,٥٦٧	٨١٢,٢	٧٤٩,٨	٨٣,٢
١٩٧٢	١٦١٧,٥	٣,٥٥٣	٨٤١,١	٧٧٦,٤	١٠١,٥
١٩٧٣	١٦٧٥,١	٣,٥٦١	٨٧١,١	٨٠٤,٠٠	١١٩,٥
١٩٧٤	١٧٣٥,٠	٣,٥٧٨	٩٠٢,٢	٨٣٢,٨	١٤٦,٦
١٩٧٥	١٨١٠,٥	٤,٣٥٢	٩٤١,٥	٨٦٩,٠	٢٠٤,٩
١٩٧٦	١٨٨٩,٣	٤,٣٥٢	٩٨٢,٥	٩٠٦,٨	٢٦٢,٥
١٩٧٧	١٩٧١,٦	٤,٣٥٦	١٠٢٥,٣	٩٤٦,٣	٣٣٧,٩
١٩٧٨	٢٠٥٧,٥	٤,٣٥٧	١٠٦٩,٨	٩٨٧,٧	٣٦١,٥
١٩٧٩	٢١٣٣,٠	٣,٦٦٩	١١١٥,٨	١٠١٧,٢	٤٩٥,٦
١٩٨٠	٢٢١٨,٣	٣,٩٩٩	١١٦٠,٤	١٠٥٧,٩	٥٦٣,٢
١٩٨١	٢٣٠٧,٠	٣,٩٩٨	١٢٠٦,٨	١١٠٠,٢	٦٤٧,١
١٩٨٢	٢٣٩٩,٣	٤,٠٠٠	١٢٥٥,١	١١٤٤,٢	٦٩٣,٦
١٩٨٣	٢٤٩٥,٣	٤,٠٠١	١٣٠٥,٣	١١٩٠,٠	٧٠٥,٣
١٩٨٤	٢٥٩٥,١	٣,٩٩٩	١٣٥٧,٦	١٢٣٧,٥	٧٢٠,٨
١٩٨٥	٢٦٩٣,٧	٣,٧٩٩	١٤٠٩,١	١٢٨٧,٦	٨٢٠,٧
١٩٨٦	٢٧٩٦,١	٣,٨٠١	١٤٦٢,٦	١٣٣٣,٥	٩٨١,٣
١٩٨٧	٢٨٩٦,٨	٣,٦٠١	١٥١٥,٣	١٣٨١,٥	٩٦٥,٩
١٩٨٨	٣٠٠١,٠	٣,٥٩٧	١٥٦٩,٥	١٤٣١,٥	١٠٥٤
١٩٨٩	٣١١١,٠	٣,٦٦٥	١٦٢٧,١	١٤٨٣,٩	١١٠٢,٣
١٩٩٠	٣٤٦٨	١١,٤٧٥	١٨١٣,٧	١٦٥٤,٣	١١٤٠,١
١٩٩١	٣٧٠١	٦,٧١٨	١٩٣٥,٦	١٧٦٥,٤	١٢٣٤,٣
١٩٩٢	٣٨٤٤	٣,٨٦٤	٢٠١٠,٤	١٨٣٣,٦	١٣٤٨,٧
١٩٩٣	٣٩٩٣	٣,٨٧٦	٢٠٨٨,٣	١٩٠٤,٧	١٦٤٧,٨
١٩٩٤	٤١٣٩,٤	٣,٦٦٦	٢١٦٤,٦	١٩٧٤,١	١٥٨٠,٤
١٩٩٥	٤٢٩١	٣,٦٦٢	٢٢٤٤,٢	٢٠٤٦,٨	١٧٥٨,٨
١٩٩٦	٤٤٤٤	٣,٥٦٦	٢٣٢٤,٢	٢١١٩,٨	١٩٨٧,٢
المعدل		٤,٣٦٥			

المصدر: ١. البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، ص١٤.

٢. دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٩٦، عدد ٤٧، ١٩٩٧، ص٩.

٣. عيسى إبراهيم وآخرون، دراسة واقع سوق العمل الأردني، الجزء الثاني، ١٩٨٩، ص ٢٨.

ثالثا: الأجور الحقيقية:

يتأثر عرض العمل كعرض أي سلعة أو عنصر آخر طرديا بالثمن بوجه عام، فارتفاع مستوى الأجر يشجع زيادة عرض العمل، بينما انخفاضه يقلل من هذا العرض باعتبار الأجر عائد عنصر العمل، أو هو ثمن قوة العمل التي ساهمت في تحقيق منفعة لمستخدمها.

ويختلف تأثير تغير الأجر على عرض العمل باختلاف مستوى الأجر السائد في السوق فيكون تأثيره إيجابيا عند مستويات معينة وسلبيا عند مستويات أخرى، وهذا ما يسمى بمنحنى عرض العمل المنعكس(١)، فعند مستويات الأجور المنخفضة تغري الزيادة في مستوى الأجر على زيادة عرض العمل زيادة كبيرة، نظرا لأن الدخل لا يغطي احتياجات الفرد وإشباع حاجاته الضرورية، فيكون لديه الاستعداد لزيادة ساعات العمل، بهدف رفع المنفعة الحدية لدخله.

وتفترض النظرية الاقتصادية أن عرض العمل المشتق من عملية تعظيم المنفعة تحدده الأجور الحقيقية، والدخل بشقيه الذي يبذله الفرد في ساعات العمل والدخل الذي يحصل عليه عن طريق الثروة أو عوامل أخرى. وعليه فإن تأثير الدخل على ساعات العمل التي يقوم بها الفرد سالبة، حيث أن زيادة الدخل الفردي تؤدي إلى زيادة استهلاكه من السلع العادية، ويشتمل ذلك وقت الراحة التي يقضيها بدون عمل، والتي تؤدي إلى انخفاض ساعات العمل التي يعرضها الفرد، وهذا ناتج عن أثر الدخل(٢).

أما تأثير الأجور على عرض العمل ناتج عن أثر الدخل، حيث زيادة الدخل تؤدي إلى تخفيض ساعات العمل وأثر الاحلال، حيث أن زيادة الأجر تؤدي إلى ارتفاع سعر وقت الراحة(٣)، والمحصلة النهائية خسارة جزء من الأجر نتيجة فقدان ساعة عمل إضافية، وبالتالي فإن صافي التأثير موجب على عرض العمل.

يلعب عرض العمل دورا كبيرا في تحديد الأجر في سوق العمل، بفعل عوامل العرض والطلب، وذلك في كافة النشاطات الاقتصادية، وان اختلفت طبيعة أسواقها، وبخاصة في أسواق عمل الدول النامية. وتتسم الدول النامية بوفرة الأيدي العاملة والبطالة بنوعيها الهيكلي والمقنعة وندرة في رؤوس الأموال اللازمة لتوظيف العمال الذين يبحثون عن فرص العمل عند مستوى

---

(١) منى الطحاوي، مصدر سابق، ص ١٥.

(٢) حسين الطلافحة، عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن، أبحاث اليرموك، اربد، مجلد ٨، عدد ٤، ١٩٩٣، ص٢٨٢.

(٣) المرجع ذاته، ص٢٨٢.

الأجر السائد. حيث يتحدد الأجر عند مستوى منخفض نظرا للعرض الهائل من القوى العاملة، وقلة فرص العمل، يصل أحيانا إلى ما دون حد الكفاف(١).

إن تقديرات معدل نمو القوى العاملة في الدول النامية تشير إلى ارتفاع معدل نموها، وذلك نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني. الأمر الذي يحول دون ارتفاع مستوى الأجر، إضافة إلى معاناة الدول النامية من مشكلة ندرة المهارات والكفاءات البشرية. حيث يترتب على ذلك وجود مستويين من الأجور في هذه الدول، أجر منخفض نسبيا ويمثل المستوى العام للأجور وخاصة في المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية وبالذات فئة العمال غير المهرة. وأجر مرتفع نسبيا، وهو الأجر الذي تتقاضاه تلك الفئة النادرة من العمال المهرة وأصحاب الكفاءات العلمية والفنية.

ومع ارتفاع مستوى الأجر بما يكفي سد الاحتياجات الضرورية للفرد يقل الاقبال على العمل وتنخفض عدد ساعات العمل. عندئذ ينتقل منحنى عرض العمل إلى اليسار دلالة على انخفاض العرض مع زيادة الأجر. والحقيقة أن الوضع العادي للعلاقة بين الأجر وعرض العمل يتمثل في المرحلة الأولى التي يكون فيها الاتجاه تصاعديا. بمعنى أن العرض يميل إلى الزيادة عند زيادة الأجر، سواء تمثل العرض بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل، كما وينخفض العرض مع انخفاض الأجر.

وإذا كان تغير الأجر يؤثر طرديا على عرض العمل، فإن مدى هذا التأثير يختلف باختلاف مستوى التشغيل في الاقتصاد. حيث أن مستوى التشغيل المرتفع يتضاءل فيه زيادة الأجر على عرض العمل. بينما انخفاض مستوى التشغيل يجعل عرض العمل أكثر تأثرا بزيادة الأجر. وهذا يقودنا للحديث عن مرونة عرض العمل فتكون مرتفعة عند مستويات التشغيل المنخفضة، وقد يصبح العرض لا نهائي المرونة عندما يعاني الاقتصاد من بطالة واسعة وهنا يتمثل عرض العمل بخطٍ أفقي. وفي الوقت ذاته تتناقص مرونة العرض في ظل ارتفاع مستوى التوظيف، وتنعدم مرونة عرض العمل في حالة وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل حيث يتمثل عرض العمل بخط عامودي(٢).

وعند استعراض مستويات الأجور في الأردن، فقد تطورت تطورا ملحوظا في فترة الطفرة النفطية، وذلك نظرا لتأثر أوضاع سوق العمل الأردني بحركة القوى العاملة وهجرتها إلى الخارج. حيث نمت الأجور السنوية في الأردن بمعدل سنوي قدره (١٩,٣%) خلال فترة الدراسة (١٩٧٠ - ١٩٩٦)، وتزايد مستوى الأجر بمعدلات معتدلة وبشكل يتناسب مع ارتفاع

---

(1) I LO, The Quality of Labour and Economic Development in Certain Countries, Geneva, 1984, P. 7.

(٢) منى الطحاوي، مرجع سابق، ص١٦.

الأسعار بشكل عام. ويشير الجدول رقم (٢-٢) إلى أن عوائد العاملين قد ارتفع من (٧٢) مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٢٠٥٧,٤) مليون دينار عام ١٩٩٦ وقد بلغت أعلى نسبة نمو خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) حيث وصلت إلى حوالي (٢٥%). وقد يعزى ذلك إلى الازدهار الاقتصادي الذي شهدته تلك المرحلة وإلى ارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، وزيادة حجم المساعدات العربية.

كما سجل معدل النّمو السنوي المتوسط في عوائد العاملين في قطاع الصناعة عبر فترة الدراسة حوالي (٢١,٩%)، حيث ارتفعت الأجور في قطاع الصناعة من (٥,١) مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٣٠١,٦) مليون دينار عام ١٩٩٦ . يليه قطاع الزراعة، حيث ارتفعت الأجور من (١,٦) مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى حوالي (١٥٥,٣) مليون دينار عام ١٩٩٦ بمعدل نمو سنوي خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٦) بلغ (١٧,٥%). بينما ارتفت الأجور في قطاع الخدمات من (٦,٨٠) مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى حوالي (١٥٢,٣٩) مليون دينار عام ١٩٩٦ بمعدل نمو سنوي بلغ (٨,٨٦%). فيما ارتفعت الأجور في قطاع الانشاءات من (٤,٦) مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٢٣٠,٦) مليون دينار عام ١٩٩٦ بمعدل نمو سنوي (٧,٦%).

إن ارتفاع وانخفاض مستوى الأجر في الأردن مرتبط بالشهادة العلمية والمستوى التعليمي، وبالذات في الجهاز الحكومي. وأية زيادة في مستويات الأجور لموظفي الحكومة تتبعها دوما زيادات مماثلة على أقل تقدير في مؤسسات القطاع الخاص، على الرغم من خضوع الأجر في القطاع الخاص إلى آلية العرض والطلب في سوق العمل المحلي. إلا أن السياسات الحكومية هي أمر فاعل في تحديد الأجر واتجاهاته في القطاع الخاص.

جدول رقم (٢-٢)

عوائد العاملين بأجر حسب النشاط الاقتصادي للفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٦)

مليون دينار

السنة	الاقتصاد ككل	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع الانشاءات
١٩٧٠	٧٢,٠٩٩٩٨	١,٦٠٠٠٠٠	٥,١٠٠٠٠٠	٦٠,٨٠٠٠٠	٤,٦٠٠٠٠٢
١٩٧١	٧٤,٣٠٠٠١	٢,٤٠٠٠٠٠	٥,٥٠٠٠٠٠	٦٢,٠٠٠٠٠	٤,٤٠٠٠٠١
١٩٧٢	٨٢,٨٠٠٠٣	٢,٧٠٠٠٠٠	٦,٥٠٠٠٠٠	٦٨,٠٩٩٨	٥,٥٠٠٠٠١
١٩٧٣	٨٨,٦٠٠٠٤	١,٨٠٠٠٠٠	٨,١٩٩٩٩٦	٦٩,٤٩٩٩٩	٩,١٠٠٠٠١
١٩٧٤	١٠٧,٢٠٠٠	٣,١٠٠٠٠٠	١١,٤٠٠٠٠	٨٢,٦٩٩٩٩	٩,٩٩٩٩٩٩
١٩٧٥	١٢٠,١٠٠٠	٤,٥٠٠٠٠٠	١٣,٦٠٠٠٠	٩٢,٣٩٩٩٧	٩,٥٩٩٩٩٩
١٩٧٦	٢١٢,٥٠٠٠	٨,٤٩٩٩٩٩	١٨,٧٠٠٠١	١٦٣,٤٠٠٠٠	٢١,٩٠٠٠١
١٩٧٧	٢٤١,٥٠٠٠	٩,٩٠٠٠٠٠	٢١,٣٠٠٠٠	١٨٣,٢٠٠٠٠	٢٧,٠٩٩٩٩
١٩٧٨	٢٧٦,٠٠٠٠	١٢,٢٠٠٠٠	٢٣,٥٩٩٩٩	٢٠٧,٨٠٠٠	٣٢,٤٠٠٠٠
١٩٧٩	٣٥٣,٩٠٠٠	١٠,٧٠٠٠٠	٣٨,٢٠٠٠١	٢٦٢,٢٩٩	٤٢,٦٩٩٩٩
١٩٨٠	٤١٨,١٠٠٠	١٣,٧٠٠٠٠	٥١,٢٠٠٠١	٣٠٢,٠٠٠١	٥١,٢٠٠٠١
١٩٨١	٥١٤,٩٠٠٠	١٨,٣٠٠٠٠	٦٩,٠٠٠٠٢	٣٦١,٨٠٠٠	٦٥,٨٠٠٠٣
١٩٨٢	٦٠١,٨٠٠١	١٨,٢٠٠٠٠	٨٠,٧٠٠٠١	٤١٦,٨٠٠٠	٨٦,١٠٠٠٠
١٩٨٣	٦٥٦,٧٩٩٩	١٧,٩٠٠٠٠	٨٨,٨٠٠٠٣	٤٥٧,٤٠٠٢	٩٢,٦٩٩٩٧
١٩٨٤	٧٠٧,٨٠٠١	١٩,٩٠٠٠٠	٩٨,٦٩٩٩٧	٤٩٨,٠٠٠٠	٩١,٢٠٠٠١
١٩٨٥	٧٥١,٥٩٩٧	٢٠,٤٠٠٠٠	١١١,٣٠٠٠	٥٣١,٧٠٠١	٨٨,١٩٩٩٧
١٩٨٦	٨٠٢,٢٩٩٧	٢١,٠٠٠٠٠	١١٥,٤٠٠٠	٥٨٦,٣٠٠١	٧٩,٦٠٠٠٢
١٩٨٧	٨٣٧,٨٩٩٩	٢١,٨٠٠٠٠	١٢٠,٦٠٠٠	٦١١,٥٩٩٨	٨٣,٨٩٩٩٧
١٩٨٨	٨٨٧,٩٩٩٩	٢١,٧٠٠٠٠	١٣٢,٨٠٠٠	٦٥١,٢٩٩٩	٨٢,٢٠٠٠٣
١٩٨٩	٩٣٣,٤٩٩٨	٢٤,١٠٠٠٠	١٤٥,٠٠٠٠	٦٧٥,٥٠٠٠	٨٨,٩٠٠٠٠
١٩٩٠	٩٤٤,٦٠٠٠	٢٦,٥٠٠٠٠	١٥٨,٨٠٠٠	٦٧٠,٣٠٠٠	٨٨,٩٩٩٩٩
١٩٩١	١٠٧٤,٥٠٠	٣٢,٤٠٠٠١	١٨٢,٧٠٠٠	٧٤٩,٣٩٩٨	١١٠,٠٠٠٠
١٩٩٢	١٢٨٧,٦٠٠	٣٥,٣٠٠٠٠	٢٢٠,١٠٠٠	٨٧٢,٩٠٠٠٢	١٥٩,٣٠٠٠
١٩٩٣	١٤٧٢,١٠٠	٩٥,٢٩٩٩٩	١٤٦,٨٠٠٠	١١٠٨,٥٠٠	١٠٣,٠٠٠٠
١٩٩٤	١٦٠٣,١٠٠٠	١٠٤,٢٠٠٠	١٨٧,٥٠٠٠	١١٥٩,٠٠٠	١٥٢,٢٩٩٨
١٩٩٥	١٨٥٧,٣٠٠	١٢٨,١٩٩٩	٢٣٧,٧٠٠٠	١٣٠٥,٦٩٩	١٨٥,٧٠٠١
١٩٩٦	٢٠٥٧,٤٠٠	١٥٥,٣٠٠٠	٣٠١,٦٠٠٠	١٥٢٣,٩٦٠	٢٣٠,٦٠٠

المصدر: ١. دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية في الأردن ١٩٦٧ - ١٩٧٧.

٢. دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية في الأردن، ١٩٥٢ - ١٩٩٢.

٣. دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية في الأردن، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦.

رابعا: عرض القوى العاملة في الفترة السابقة.

تستخدم بعض الدراسات الاقتصادية التطبيقية في مجال اقتصاديات العمل عرض القوى العاملة في الفترة السابقة، كمتغير من المتغيرات المؤثرة في حجم عرض القوى العاملة في الفترة الحالية، وتعتبره محددا رئيسيا في عرض القوى العاملة[١]. وكون عرض القوى العاملة تراكميا ويعتمد تأثيره على حجم المشاريع الانتاجية في القطاعات الاقتصادية والطابع الزمني لهذه المشاريع. إضافة إلى أهميتها في خطط التنمية الاقتصادية وعلاقتها مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. وبالتالي يمكن أن يكون تأثير عرض القوى العاملة في الفترة السابقة موجبا أو سالبا اعتمادا على أثر الدخل والاحلال. بحيث إذا كان أثر الدخل أكبر من أثر الاحلال فإن تأثيره سالبا، أما إذا حدث العكس فإن تأثيره يكون موجبا. في حين أظهرت الدراسات السابقة[٢] أن تأثير كمية العمل المعروضة في الفترة السابقة على الفترة الحالية موجب وذو دلالة احصائية بمستوى معنوية عالية.

خامسا: معدل المشاركة في القوى العاملة:

تعتبر معدلات المشاركة الاقتصادية للسكان في القوى العاملة الأردنية منخفضة كثيرا، خصوصا إذا ما عرفنا بأن عنصر العمل هو المورد الانتاجي الرئيس في الاقتصاد الأردني. حيث بلغ معدل المشاركة الخام عبر فترة الدراسة (١٩٧٠ - ١٩٩٦) حوالي (٢١,٠٣%) كما يشير الجدول رقم (٢-٣). وعلى الرغم من بقاء هذا المعدل في مستويات منخفضة، فإن تطوره التاريخي بطيء جدا، حيث ارتفع من (١٩,٨٩%) عام ١٩٧٠ إلى (٢٤,١٠%) من مجمل السكان عام ١٩٩٦، وهو أقل من المعدل العالمي والبالغ حوالي ((٤٢,١٠%) عام ١٩٨٥[٣].

ويرتبط معدل المشاركة في القوى العاملة بمعدل البطالة من خلال النشاط الاقتصادي. ففي فترات الركود الاقتصادي، يتزايد معدل البطالة وتزداد مدة التعطل عن العمل، مما يدفع ببعض الباحثين عن العمل إلى الاحباط واليأس، من عدم توفر فرصة عمل مناسبة. وبالتالي

---

(١) حسين الطلافحة، عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن، أبحاث اليرموك، اربد، مجلد٨، عدد ٤، ١٩٩٣، ص ص ٢٧١- ٣٠٧.

(٢) المرجع ذاته، ص٢٩١.

(٣) محمد عميرة، القوى العاملة الأردنية ودورها في التنمية الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٥، ص٦.

يتوقفون عن البحث عن العمل ويخرجون من القوى العاملة وهذا مـــا يســمى بــأثر العــامل المحبط[١] .

ومن ناحية أخرى فإن تزايد معدل البطالة، يدفع العمالة الثانوية مثل ربـــات البيــوت، وطلاب المدارس إلى البحث عن العمل لدعم دخل أسرهم. وهذا يزيد عدد العاطلين عن العمــل، وبالتالي تضخم القوى العاملة وهذا ما يسمى بأثر العامل المضاف[٢] .

ويعود تدني المشاركة الاقتصادية في الأردن إلى عدة عوامل أهمها:

١. انخفاض معدل المشاركة عند الاناث في سوق العمل الأردني، حيث بلغ عام ١٩٧٠ حوالي (٢,٦٤%) ولم يتجاوز على مدى ربع قرن ونيف (٧,٥٠%) كما يشير الجدول رقــم (٣)، وعلى الرغم من التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي شهده الأردن خلال هذه الفترة، إلا أن نسبة الاناث في القوى العاملة محدود، وخاصة الاناث اللواتي لا تزيد أعمــارهن عــن ٤٥ سنة، حيث بلغت نسبة الاناث التي تقل أعمارهن عن ٤٥ سنة حوالي (٩٤,٩%) من مجمــل القوى العاملة من الاناث عام ١٩٧٩، فيما بلغت نسبة الاناث التي تتراوح أعمارهن بين (٢٠ -٢٩) سنة (٥٨,٤%) من مجمل القوى العاملة من الاناث عام ١٩٧٩[٣] .

---

(١) حسين الطلافحة، عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن، أبحاث الــيرموك، مجلــد ٩، عــدد٤، ١٩٩٣، ص٢٧٢.

(٢) المرجع ذاته، ص٢٧٣.

(٣) دائرة الاحصاءات العامة، التعداد العام للمساكن والسكن، ١٩٧٩، ص١٣٦.

جدول رقم (٢-٣)

القوى العاملة ومعدلات المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٦) ألف عامل

السنة	القوى العاملة الكلية			معدل المشاركة الخام في القوى العاملة			نسبة مساهمة	نسبة مساهمة	معدل البطالة
	الإجمالي	الذكور	الاناث	الاجمالي%	ذكور%	اناث%	الذكور%	الاناث%	(%)
١٩٧٠	٢٩٩,٩	-٢٨٠,٨	١٩,١	١٩,٨٩	٣٦,٩٨	٢,٦٤	٩٣,٦	٦,٤	١٣,٧
١٩٧١	٣١٠,٨	٢٩٠,٧	٢٠,١	١٩,٩٠	٣٦,٩٨	٢,٦٨	٩٣,٥	٦,٥	١٣,٨
١٩٧٢	٣٢٢,٠٠	٣٠٠,٩	٢١,١	١٩,٩٢	٣٧,٠٠	٢,٧٣	٩٣,٤	٦,٦	١٤,٠٠
١٩٧٣	٣٣٢,٨	٣١٠,٥	٢٢,٣	١٩,٨٨	٣٦,٩٠	٢,٧٨	٩٣,٣	٦,٧	١١,١
١٩٧٤	٣٤٣,٩	٣٢٠,٤	٢٣,٥	١٩,٨٤	٣٦,٨٠	٢,٨٢	٩٣,٤	٦,٦	٨,٠٠
١٩٧٥	٣٥٥,٤	٣٣٠,٥	٢٤,٩	١٩,٦٦	٣٦,٤٣	٢,٨٧	٩٣,٠٠	٧,٠٠	٤,٩
١٩٧٦	٣٦٧,٢	٣٤١,١	٢٦,١	١٩,٧٨	٣٦,٦٤	٢,٩١	٩٣,٢	٦,٨	١,٦
١٩٧٧	٣٧٩,٥	٣٥٢,٠	٢٧,٥	١٩,٣٦	٣٦,٣٣	٢,٩٦	٩٢,٨	٢ .٧	٢,٢
١٩٧٨	٣٩٢,٢	٣٦٣,٦	٢٨,٦	١٩,٧٨	٣٦,٦٠	٣,٠٠	٩٢,٧	٧,٣	٢,٥
١٩٧٩	٤٠٥,٣	٣٧٥,٥	٢٩,٨	١٩,٨٣	٣٦.٤٣	٣,١٠	٩٢,٦	٧,٤	٣,٥
١٩٨٠	٤٢٠,٠	٣٨٥,١	٣٩,٩	٢٠,٢٤	٣٦,٩٨	٣,٦٠	٩٠,٥	٩,٥	٣,٥
١٩٨١	٤٣٥,٤	٣٩٥,٥	٣٩,٩	٢١,١٠	٣٨,٤٣	٤,٠٠	٩٠,٨	٩,٢	٣,٩
١٩٨٢	٤٥١,٢	٤٠٧,٩	٤٣,٣	٢١,١٣	٣٨,٤٢	٤,٣٠	٩٠,٤	٩,٦	٤,٣
١٩٨٣	٤٦٧,٧	٤٢٠,١	٤٧,٦	٢١,١٣	٣٨,٢٥	٤,٥٠	٨٩,٩	١٠,١	٣,٨
١٩٨٤	٤٨٤,٧	٤٣٢,٤	٥٢,٣	٢١,٤٣	٣٨,٦٣	٤,٩٠	٨٩,٣	١٠,٧	٥,٤
١٩٨٥	٥٠٢,٤	٤٤٤,٩	٥٧,٥	٢١,٠٨	٣٧,٧٧	٥,١٠	٨٨,٦	١١,٤	٦,٠٠
١٩٨٦	٥٣٩,٤	٤٧٢,٢	٦٣,٢	٢١,٣٠	٣٨,١٩	٥,٣٠	٨٨,٢	١١,٨	٨,٠٠
١٩٨٧	٥٥٥,٧	٤٨٩,٧	٦٦.٠٠	٢١,٣٥	٣٨,٦٦	٥,٥٠	٨٨,٢	١١,٨	٨,٣
١٩٨٨	٥٧٢,٢	٥٠٣,٩	٦٨,٣	٢١,٤٠	٣٩,٣	٥,٧٠	٨٨,١	١١,٩	٨,٨
١٩٨٩	٥٨٣,٥	٥١٣,٤	٧٠,١	٢١,٤٥	٣٩,٤٥	٥,٩٠	٨٨,٠٠	١٢,٠٠	١٠,٣
١٩٩٠	٦٣٠,١	٥٥٤,١	٧٦,٠	٢١,٥٠	٣٩,٨٧	٦,١٠	٨٧,٩	١٢,١	١٦,٨
١٩٩١	٦٤٦,٦	٥٥٩,٣	٨٧,٣	٢١,٥٥	٤٠,١٠	٦,٣٠	٨٦,٥	١٣,٥	١٨,٨
١٩٩٢	٧٠٦,٠	٦٠٧,٠	٩٩,٠٠	٢١,٩٠	٤٠,٩١	٦,٥٠	٨٦,٠٠	١٤,٠٠	١٥,٠٠
١٩٩٣	١٠٢٠,٩	٨٧٧,٩	١٤٣	٢٢,٥٦	٤١,٤٧	٦.٨٠	٨٦,٠٠	١٤,٠٠	١٨,٨
١٩٩٤	١١٢٠,٢	٩٦٨,٩	١٥١,٣	٢٢,٧٠	٤١,٩٨	٧,١٠	٨٦,٥	١٣,٥	١٥,٣
١٩٩٥	١١٢٩,٤	٩٧٢,٤	١٥٧,٠	٢٣,٩٠	٤٢,٣٧	٧,٣٠	٨٦,١	١٣,٩	١٥,٠٠
١٩٩٦	١١٤٨,٣	٩٨٩,٨	١٥٨٥	٢٤,١٠	٤٢,٩٣	٧,٥٠	٨٦,٢	١٣,٨	١٢,٠٠
المعدل				٢١,٠٣	٣٨,٥٤	٤,٦٦	٩٠,٠٥	٩,٩٥	٩,٢٧

المصدر: ١. السنوات (١٩٧٠-١٩٩٦)، عيسى ابراهيم وآخرون، سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمـــان، ١٩٨٩، ص٣١.

٢. السنوات (١٩٨٩ - ١٩٩٢)، وزارة العمل التقرير السنوي.

٣. الســنوات ١٩٩٣، - ١٩٩٦) دائــرة الاحصــاءات العامــة، مســح العمالــة والبطالــة والدخــل، ســنوات متعــددة.

ويعكس هذا إقبال الاناث من الفئة العمرية (٢٠ -٢٩) سنة على العمل بدرجة تفوق إقبال الاناث من الفئات العمرية الأخرى، خصوصا اللواتي تزيد أعمارهن عن ٤٥ سنة[١]. ويعزى انخفاض مشاركة الاناث في سوق العمل، إلى حد كبير إلى العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع الأردني، والتي تحرص على بقاء المراة في إطار البيت وأعماله ورعاية الأطفال والأسرة. وعليه فإن الحالة الزوجية والقيم الاجتماعية السائدة وخاصة في الأرياف، تساهم في تخفيض معدل المشاركة عند الاناث في القوى العاملة، إضافة إلى الزواج المبكر في أغلب الطبقات الاجتماعية.

١. التواء المنحنى العمري للسكان في الأردن، حيث يشكل الأطفال من هم دون الخامسة عشر (٤٢%) من السكان[٢].

٢. ارتفاع نسبة الملتحقين في الدراسة ممن هم في سن العمل. حيث ادت الخطط التنموية للعنصر البشري إلى التحاق الطلبة في الجامعات والمعاهد. وتشير الاحصاءات المتاحة في هذا الإطار إلى ارتفاع عدد الطلبة في الأردن من ٣٢٩ ألف طالب أو ما نسبته (٢١,٨%) من مجمل السكان عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٩٨٧ ألف طالب أو ما نسبته (٣٥%) عام ١٩٨٦[٣]. ثم ارتفع في العام الدراسي ٩٥ / ٩٦ إلى حوالي (١٣٧٤,٨)ألف طالب في مختلف المستويات التعليمية أي ما نسبته (٣٠%) من مجمل سكان الأردن[٤]، مما أدى إلى تراجع معدلات مشاركة السكان الخام في القوى العاملة.

٣. استمرار الهجرة إلى الخارج: تعتبر الهجرة إلى الخارج بشكل عام، والعمالية منها بشكل خاص، من العوامل التي ادت إلى انخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة، حيث تتركز هذه الهجرة في صفوف الأفراد الذين هم في سن العمل.

٤. أنظمة التقاعد المدني والعسكري، التي تسمح بالتقاعد المبكر، تساهم بلا شك في تدني معدل المشاركة في القوى العاملة.

إن انخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة يعكس ضيق قاعدة العرض في سوق العمل الأردني. ويؤدي أيضا إلى ارتفاع نسبة الاعالة، حيث يعيل (٢٠%) من السكان أنفسهم، ويعيلون في الوقت ذاته النسبة المتبقية من حجم السكان[٥].

---

(١) دائرة الاحصاءات العامة، مرجع سابق، ص١٣٦.

(٢) محمد الخصاونة وآخرون، الفقر والبطالة في الأردن، الجمعية المعلمية الملكية، عمان، الأردن، ١٩٩٨، ص١٦.

(٣) عيسى ابراهيم وآخرون، واقع ومستقبل العمل الأردني، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، ج٣، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٩، ص٥١.

(٤) عمر وديان، واقع تنمية الموارد البشرية في الأردن، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٩٨، ص٥٢.

(٥) عيسى ابراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص٥٣.

المبحث الثاني
محددات الطلب على القوى العاملة

تمهيد:

يحتل جانب الطلب على القوى العاملة في سوق العمل أهمية بالغة تفوق أهمية عـــرض القوى العاملة. نتيجة ارتباط مستوى التشغيل بمستوى طلب المشروعات على عنصـــر العمــل أكثر من ارتباطه بعرض العمل. فمستوى التوظيف غير الكامل يعني وجود قوى عاملة قـــادرة وراغبة في العمل، ولكن لا يتوفر لها فرص العمل التي تستوعبها. وهذا يعنــــي أن ارتفـــاع أو انخفاض في حجم العمل الموظف يرتبط بالطلب على العمل. ولكي يتم تشغيل عمالــــة اضافيـــة واستيعابها في سوق العمل يجب أن يتوفر طلب كاف لامتصاص هذه العمالة.

ويتحدد طلب الوحدات الانتاجية على عنصر العمل في ضوء عاملين[١]:

١. الانتاجية الحدية لعنصر العمل.
٢. تكلفة استخدام عنصر العمل أو الأجر الحدي.

حيث تستخدم أية منشأة عمالة إضافية حتى يتساوى أجر آخر عامل مع الانتاجية الحدية لعمله. وهذا يعني أن الوحدة الأخيرة في العمل تعطي إنتاجاً يتساوى في قيمته مع الأجر المدفوع فيها. وإذا كان الطلب على العمل هو القوة المسيطرة على سوق العمـــل، والمحـــدد الأساســـي لمستوى العمالة والتشغيل، فإنه من الأهمية بمكان التعرف على المحددات التي تؤثر على طلب المشروعات على عنصر العمل، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: معدل الأجر.

يعتبر معدل الأجر من أهم محددات الطلب على العمل، باعتباره تكلفة استخدام عنصـــر العمل بالنسبة للمشروعات. كما أن المقارنة بين الانتاجية الحدية للعمل وبيـــن الأجـــر، يحـــدد الطلب المنظم على القوى العاملة. وتختلف درجة تأثير تغير الأجر على الطلب في سوق العمــل باختلاف مرونة العمل بالنسبة للأجر. حيث أن عملية احلال عنصر محل العمل عند ارتفــــاع الأجر والعكس، يتطلب مرونة في عرض هذا العنصر ليتم التحكم في كمية استخدامه بســـهولة. بمعنى أن مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجر ترتبط طردياً بمرونــــة عـــرض العنـــاصر الأخرى[٢].

---

[١] Daniel S. Hamermesh, and Albert, Rees, The Economics of Work and Pay, Harper and Row, New York, 1988, P. 114.

[٢] منى الطحاوي، مرجع سابق، ص٤٢.

وفي هذا الاطار، اختلف أنصار المدرسة الكلاسيكية والكينزية حول أهمية دور الأجر في تحديد الطلب على العمل(١) . فالمدرسة الكلاسيكية ترى أن معدل الأجر هو المحدد الوحيد للطلب على العمل. فعند وجود حالة البطالة ينخفض معدل الأجر الحقيقي، وبالتالي النقدي كفيل بالقضاء على البطالة تدريجياً، كون الأجر يؤثر عكسياً على الطلب. فامتصاص فائض العمالة غير الموظفة تدفع الأجر إلى الانخفاض، وتكون سبباً في تشجيع إقامة المشروعات وزيادة استخدام عنصر العمل. وبالتالي تقل البطالة، وتستمر في التناقص، حتى تمتص بأكملها ويتحقق الاستخدام التام. ومن هنا فإن مستوى العمالة في الفكر الكلاسيكي دالة متناقصة في معدل الأجر.

وعليه، فإن الفكر الكلاسيكي يذهب إلى حد أن معدل الأجر يتميز بمرونة تامة في اتجاه الانخفاض. وهذا بدوره يمتص العمالة الفائضة، التي تضغط باتجاه دفع الأجر إلى الانخفاض. وبالتالي تحقيق التوازن في سوق العمل، ومستوى الاستخدام الكامل.

أما المدرسة الكينزية فلا تعتبر معدل الأجر النقدي المحدد الوحيد على مستوى الاستخدام. فهناك محددات أخرى تشجع زيادة الطلب على مشروعات عنصر العمل. ولكي يتحقق ذلك، لا بد أن يكون الطلب في سوق المنتجات قادراً على امتصاص الزيادة في الإنتاج المترتبة على زيادة العمالة. كما أن معدل الأجر ليس مرناً مرونة لا نهائية في اتجاه الانخفاض. حيث تلعب السياسات التي تتخذها الدولة للحيلولة دون انخفاض الأجر على مستوى يوفر للعامل معيشة مقبولة.

إن التغير في معدل الأجر يؤثر سلباً على كمية العمل المطلوبة، ويترتب على زيادة معدل الأجر تكلفة في الإنتاج وانخفاض في الأرباح. وبالتالي انخفاض الطلب على القوى العاملة، وهذا يعني أن محدد الأجور على الطلب من القوى العاملة يتكون من أثرين(٢) :

١. أثر الاحلال: ففي حالة ارتفاع معدل الأجر تنخفض الكمية المطلوبة من العمال، وذلك عن طريق احلال رأس المال محل العمالة، بمعنى أن أثر الاحلال يكون سالباً.
٢. أثر الانتاج: حيث يؤدي هذا الأثر إلى اتجاهين: أولهما أن تأثير زيادة الإنتاج على كمية العمل المطلوبة له أثر موجب. والاتجاه الثاني أن تأثير الأجور على الانتاج تؤدي إلى زيادة الأسعار، وله تأثير سالب على الكمية المطلوبة من العمل. كما انه يمثل ميل منحنى الطلب على العمالة، وعليه فإن أثر تغير الأجور على كمية العمل في مجمله سالباً.

---

(١) منى الطحاوي، المرجع السابق، ص٤٢، ٤٣.

(2) Campbell R. and Stanley L. Brue, Contemporary Labor Economics, 3rd, ed, Mc Graw- Hill, Inc, 1992, P. 153.

ثانياً: حجم الإنتاج الكلي:

يؤثر حجم الانتاج الكلي إيجابياً في الطلب على القوى العاملة، فزيادة الإنتاج مع ثبات الأسعار وأسعار عوامل الانتاج، يؤدي إلى زيادة الأرباح. وبالتالي زيادة الطلب على القوى العاملة.

يعتبر الاقتصاد الأردني اقتصاداً خدمياً بشكل رئيسي، بالرغم من الخطط الاقتصادية الهادفة إلى رفع مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الاجمالي، فإن قطاعات الإنتاج الخدمي ما زالت تساهم بأكثر من (٦٠%) من الناتج المحلي الإجمالي، كما يشير الجدول رقم (٢-٤).

لقد أثرت الحروب التي تعرضت لها المنطقة بشكل عام والأردن بشكل خاص، على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. وأدت إلى تقطيع وشائج التكامل الاقتصادي بين الضفة الشرقية والغربية وبين الأقطار العربية بشكل عام. إضافة إلى أزمة الطاقة العالمية. انعكست هذه الأوضاع سلباً على الاقتصاد الأردني، على الرغم من تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٢) بلغ (٤,٣١%). إلا أن معدل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان محدوداً، ولم يتجاوز (٢%) سنوياً خلال تلك الفترة[١] .

يشير الجدول رقم (٢-٤) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي حقق نمو حوالي (١٩%) بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٥)، وبمعدل نمو (٤%) سنوياً بأسعار ١٩٧٦، وبذلك يكون معدل النمو الحقيقي في نصيب الفرد ضئيل جداً، ويعزى ذلك إلى التضخم الكبير الذي شهده الاقتصاد العالمي نتيجة أزمة الطاقة، وارتفاع أسعارها في سوق النفط العالمي. حيث ارتفع سعر البرميل الواحد من النفط الخام من (٣,٣) دولار خلال عام ١٩٧٣ إلى حوالي (١٣,٤) دولار عام ١٩٧٥[٢] .

أما خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بالأسعار الجارية حوالي (٢٢,٦٤%)، وحوالي (١١,٢%) معدل نمو سنوي بأسعار عام ١٩٧٦، بينما شهدت الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٥) تراجعاً حيث بلغ معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (٩,٢%). ويعزى ذلك إلى الركود الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد العالمي وتراجع المساعدات والتجارة الخارجية.

---

(١) زياد زريقات، مرجع سابق، ص١٧.

(٢) المجلس القومي للتخطيط، خطة التنمية الثلاثية، ١٩٧٣ - ١٩٧٥، ص١٠.

جدول رقم (٢-٤)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠ -١٩٩٦) بالأسعار الجارية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الزراعة		الصناعة		الانشاءات		الخدمات		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
		القيمة	% من GDP	القيمة	% من GDP	القيمة	% من GDP	القيمة	% من GDP	
١٩٧٠	١٥٤,٧	١٥,٦	١٠,٠	١٧,٨	١١,٥	٧,٧	٥,٠	١١٣,٦	٧٣,٥	٤,٥٠-
١٩٧١	١٦٦,٠	٢٣,٩	١٤,٤	١٨,٦	١١,٢	٧,٤	٤,٥	١١٦,١	٦٩,٩	٧,٣٠
١٩٧٢	١٨٢,٨	٢٦,٦	١٤,٥	٢١,٠	١١,٥	٩,٢	٥,٠	١٢٦.٠	٦٨,٩	١٠,١٢
١٩٧٣	١٨٨,٩	١٧,٦	٩,٢	٢٤,٠	١٢,٧	١٥,٢	٨,٠	١٣٢,١	٦٩,٩	٣,٣٤
١٩٧٤	٢٤٢,٤	٣٠,٣	١٢,٥	٣٤,٥	١٨,٠	١٦,٨	٦,٤	١٥١,٨	٦٢,٦	٢٨,٣٢
١٩٧٥	٣٠٣,١	٢٦,٠	٨,٥	٥٩,١	١٩,٥	١٩,٢	٦,٣	١٩٨,٨	٥٦,٦	٢٥,٠٤
١٩٧٦	٣٧٨,٤	٣٧,٣	٩,٩	٧١,٧	١٩,٠	٢٦,٦	٧,٠	٢٤٢,٨	٦٤,١	٢٤,٨٤
١٩٧٧	٤٣٩,٩	٤١.٧	٩,٥	٨٣,٦	١٩,٠	٣٦,٨	٨,٤	٢٧٧,٨	٦٣,١	١٦,٢٥
١٩٧٨	٥٥١,٢	٥٨,٦	١٠,٦	١٠١,٥	١٨,٤	٥١,٠	٩,٣	٣٤٠,١	٦١,٧	٢٥,٣٠
١٩٧٩	٦٦٨,٦	٣٤,٦	٦,٦	١٣١,٧	١٩,٧	٧٠,٥	١٠,٤	٤٢٢,٨	٦٣,٣	٢١,٢٩
١٩٨٠	٨٩٣,٢	٦٩,٤	٧,٨	١٨٤,٢	٢٠,٦	٩٧,٥	١٠,٩	٥٤٢,١	٦٠,٧	٢٥,٥٢
١٩٨١	١٠٤١,١	٥٧,١	٧,٧	٢٢٩,٣	٢٢,٠	١١٠.٦	١٠,١	٦٢٦,١	٦٠,١	١٦,٥٦
١٩٨٢	١١٦٩,٦	٨١,٨	٧,٠	٢٥٥,٦	٢٢,٠	١٢١,٩	١٠,٤	٧١٠,٣	٦٠,٧	١٢,٣٤
١٩٨٣	١٢٤٢,٣	١١٠,٠	٨,٩	٢٤٢,٨	١٩,٥	١٢٦,٨	١٠,٢	٧٦٢,٧	٦١,٤	٦,٢٢
١٩٨٤	١٣١٥,٠	٩٨,٦	٧,٥	٢٨٤,٣	٢١,٦	١٢٧,٠	٩,٧	٨٠٥,١	٦١,٢	٥,٨٥
١٩٨٥	١٣٩٠,٦	١١٨,٧	٨,٥	٢٨٨,١	٢٠,٧	١١٤,١	٨,٢	٨٦٩,٧	٦٢,٥	٥,٧
١٩٨٦	١٧٧٢,٢	٩٦,٢	٥,٤	٣٠٦,٤	١٧,٣	١٤٤,٣	٨,١	١٢٢٥,٣	٦٩,١	٧,٤٤
١٩٨٧	١٨٣٢,٤	١٢٦,٦	٦,٩	٣٢٩,٠	١٨,٠	١٢٦,٠	٦,٩	١٢٥٠,٨	٦٨,٢	٣,٣٩
١٩٨٨	١٩٠١,٤	١١٤,٥	٦,٠	٣٣٠,٠	١٧,٣	١٨,٤	٦,٢	١٣٣٨,٥	٧٠,٤	٣,٧٧
١٩٨٩	٢٠٦٨,١	١٣١,٧	٦,٣	٤٦٢,٠	٢٢,٣	١٠٦,٧	٥,٢	١٣٦٧,٧	٦٦,١	٨,٧٦
١٩٩٠	٢٢٧٥,٣	١٧٩,٦	٧,٩	٥٥٧,٣	٢٤,٥	١١١,٦	٤,٩	١٤٢٦,٨	٦٢,٧	٩,٦٦
١٩٩١	٢٤٢٠,١	١٧٤,٣	٧,٢	٥٣٠,٦	٢١,٣	١٢٥,٧	٥,٢	١٥٨٩,٥	٦٥,٧	٦,٣٧
١٩٩٢	٢٧٥٩,٦	٢٢٠,٤	٨,٠	٥٢٨,٨	١٩,١	١٥٤,٠	٥,٦	١٨٥٦,٤	٦٧,٣	١٤,٠٢
١٩٩٣	٣٠٧٧,٢	٢٤٤,٩	٨,٠	٥٥٢,٠	١٨,٠	١٨٠,٢	٥,٩	٢١٠٠,١	٦٨,٢	١١,٥٠
١٩٩٤	٣٦٠٩,٤	١٩٧,٢	٥,٥	٧٤٧,٨	٢٠,٧	٣٠٠,٢	٨,٣	٢٣٦٤,٢	٦٥,٥	١٧,٢٩
١٩٩٥	٣٩٥٢,٣	٢١٣,٣	٥,٤	٨٣٧,٦	٢١,٢	٣٢٧,٨	٨,٣	٢٥٧٣,٦	٦٥,١	٩,٥٠
١٩٩٦	٤٣٤٧,٧	٢٣٢,٩	٥,٣	٩٤٠,٤	٢١,٦	٣٤١,١	٧,٨	٢٨٣٣,٣	٦٥,١	١١,٢٩
المعدل	١٤٥٧,١٧		٨,٣٣		١٨,٨٣		٧,٤٩		٦٢,٩٥	

المصدر: ١. البنك المركزي الأردني، نشرة البيانات الاحصائية (١٩٩٤ - ١٩٩٥) عدد خاص، أيار ١٩٩٦، جدول رقم (٢١).

٢. البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، شباط، ١٩٩٧، جدول (٤٦).

أما بالنسبة لواقع الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٠) فقد تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ليصل إلى أدنى مستوياته عبر فترة الدراسة حيث بلغ (٦,٦٪)، نتيجة عبء الدين الخارجي، وتدهور سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي.

فيما شهدت الفترة (١٩٩١ - ١٩٩٦) تحسناً طفيفاً، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، معدل نمو بلغ بالمتوسط حوالي (١١,٦٩٪).

وعلى صعيد مصادر الناتج المحلي الإجمالي، والأهمية النسبية قطاعياً، فلا يزال قطاع الخدمات مهيمن على قطاع الإنتاج السلعي، حيث استحوذ على ما نسبته (٧٣,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٠، تراجع تراجعاً طفيفاً عبر فترة الدراسة ليصل إلى حوالي (٦٥,١٪) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام ١٩٩٦.

فيما ارتفعت مساهمة الانتاج السلعي من (٢٦,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٣٤,٩٪) عام ١٩٩٦، ويعزى ذلك إلى ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المجلي الإجمالي من (١١,٥٪) عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٢١,٦٪) عام ١٩٩٦، كما ويعزى تدني مساهمة قطاعات الانتاج السلعي، إلى تراجع مساهمة قطاع الزراعة بشكل ملحوظ، حيث تراجع من (١٤,٤٪) عام ١٩٧١ إلى حوالي (٥,٣٪) عام ١٩٩٦.

ثالثاً: أسعار عوامل الانتاج الأخرى (رأس المال).

يعتمد تأثير أسعار عوامل الانتاج (رأس المال) على الطلب المحلي من القوى العاملة على طبيعة العلاقة بين العمل ورأس المال، وإمكانية الاحلال بينهما في العملية الانتاجية. فقد تكون العلاقة تكاملية أو تبادلية، تبعاً للعلاقة بين عنصري العمل ورأس المال. في حين ترى النظرية الاقتصادية أن أثر أسعار رأس المال على الطلب من القوى العاملة موجباً، لأن الزيادة المستمرة في استخدام رأس المال أكثر من عنصر العمل سوف يؤدي إلى زيادة الانتاجية الحدية للعامل. وبالتالي انتقال منحنى قيمة الانتاجية الحدية، الذي يمثل طلب المنشأة على القوى العاملة إلى اليمين، ويحدث هذا في الدول الصناعية والمتقدمة اقتصادياً. أما في الدول النامية كالأردن، فإن منحنى قيمة الانتاجية الحدية، مرتبط بدرجة التطور التكنولوجي، الذي يحدد مستوى الانتاجية الحدية للعامل[1].

وعلى ضوء ذلك، فإن زيادة الانتاجية الحدية لعنصر العمل، تؤدي إلى زيادة الطلب على القوى العاملة، ويكون ذلك عندما تكون العلاقة تكاملية بين العمل ورأس المال. ولكن قد تكون العلاقة تبادلية، اعتماداً على طبيعة مستوى التكنولوجية المستخدمة في الأساليب الانتاجية،

---

(1) Campbell R. and Stanley L., <u>Contemporary Labor Economics</u>, 3rd McGraw- Hill, Inc, 192, P. 183.

ومدى ملائمتها لعمليات الانتاج المختلفة، وهذا يعني أن زيادة عنصر رأس المال لا بد وأن يحل محل عنصر العمل، وبالتالي انخفاض الطلب على القوى العاملة[١] .

تحتاج بعض القطاعات الاقتصادية إلى استخدام عنصر العمل أكثر من استخدام عنصـو رأس المال. وفي حالة الأردن يتبوأ قطاع الخدمات القطاعات الاقتصادية الأخرى، مـــن حيـــث استحواذه على (٦٠%) من تكوين الناتج المحلي الإجمالي والقوى العاملــــة، ولا يحتـــاج إلـــى عمليات انتاج كثيفة رأس المال. وهنا يتطلب هذا القطاع مشاركة قوى عاملة كبيرة فـــي ظـــل صعوبة احلال عنصر رأس المال محل عنصر العمل[٢] .

وفي الوقت ذاته تستوعب القطاعات الأخرى كالصناعة مثلاً اســـتثمارات تكنولوجيـــة، نظراً لطبيعة أساليب الإنتاج فيها.

---

[١] منذر الشرع وآخرون، الطلب على العمل ومرونات الاحلال في سوق العمل الأردني، أبحاث اليرموك، مجلد ١٠، عـــدد ١٣، ١٩٩٤، ص ١٣١.

[٢] زياد زريقات، المرجع السابق، ص٧٢.

يشير الجدول رقم (٢-٥) إلى ارتفاع فائض التشغيل - كمقياس لرأس المال - من (٧٤,٩) مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى (١٧٤٢) مليون عام ١٩٩٦، وبمعدل نمو سنوي عبر فترة الدراسة حوالي (١٨,٦٩%). وتصدر قطاع الخدمات المرتبة الأولى من حيث تطور فائض التشغيل، حيث ارتفع من (٤٨,٤٠٠) مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى حوالي (١٣١٣,٧٠٠) مليون دينار عام ١٩٩٦، وبمعدل نمو سنوي (١٣,٦٥%). تلا قطاع الخدمات قطاع الصناعة، حيث ارتفع فائض التشغيل من (٩,٧٠٠) مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٣٢٨,٩٠٠) عام ١٩٩٦. ثم احتل قطاع الزراعة المرتبة الثالثة، حيث ارتفع فائض التشغيل من (١٣,٨٠٠) مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٩٨,٦٠٠) مليون دينار عام ١٩٩٦. بينما شهد قطاع الانشاءات تطوراً ضئيلاً، حيث ارتفع فائض التشغيل من (٣) مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٣٩,٢٠٠) مليون دينار عام ١٩٩٦.

جدول رقم (٢-٥)

فائض التشغيل حسب النشاط الاقتصادي للفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٦)   مليون دينار

السنة	الاقتصاد	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الانشاءات
١٩٧٠	٧٤,٩٠٠٠٠	١٣,٨٠٠٠٠	٩,٧٠٠٠٠٠	٤٨,٤٠٠٠٠	٣,٠٠٠٠٠٠
١٩٧١	٨٣,٨٠٠٠٠	٢١,٢٠٠٠٠	١٠,٠٠٠٠	٤٩,٧٠٠٠٠	٢,٩٠٠٠٠٠
١٩٧٢	٩١,٩٠٠٠٠	٢٣,٦٠٠٠٠	١١,٤٠٠٠٠	٥٣,٤٠٠٠٠	٣,٥٠٠٠٠٠
١٩٧٣	٩٢,٠٠٠٠٠	١٥,٤٠٠٠٠	١٢,٦٠٠٠٠	٥٨,١٠٠٠	٥,٩٠٠٠٠٠
١٩٧٤	١٢٦,٧٠٠٠	٢٦,٨٠٠٠٠	٢٨,٩٠٠٠٠	٦٤,٣٠٠٠٠	٦,٧٠٠٠٠٠
١٩٧٥	٢١٤,٣٠٠٠٠	٢١,١٠٠٠٠	٣٢,٩٠٠٠٠	٨٠,٠٠٠٠٠	٦,٣٠٠٠٠٠
١٩٧٦	٢٢١,٨٠٠٠	٣١,١٠٠٠٠	٥٢,٢٠٠٠٠	١٢٦,٧٠٠٠	١١,٨٠٠٠٠
١٩٧٧	٢٣٤,٣٠٠٠	٣٩,٢٠٠٠٠	٥٦,٣٠٠٠	١٧٣,٨٠٠٠	١٥,٠٠٠٠٠
١٩٧٨	٣٤١,٠٠٠٠	٦٠,٢٠٠٠٠	٥٩,٦٠٠٠٠	٢٠٢,٣٠٠٠	١٨,٣٠٠٠٠
١٩٧٩	٤٤٨,١٠٠٠	٤٧,٣٠٠٠٠	٩٩,٤٠٠٠٠	٢٧٩,٠٠٠٠	٢٣,٤٠٠٠٠
١٩٨٠	٦٣٧,٥٠٠٠	٦٥,٥٠٠٠٠	١٠٩,٨٠٠٠	٣٣٤,٣٠٠٠	٢٧,٩٠٠٠٠
١٩٨١	٥٧٨,٧٠٠٠	٦٧,٠٠٠٠٠	١٤٤,٨٠٠٠	٤٣٣,٥٠٠٠	٣٥,٤٠٠٠٠
١٩٨٢	٧٦٨,٧٠٠٠	٦٩,٤٠٠٠٠	١٦٣,٢٠٠٠	٤٩٩,٦٠٠٠	٤٦,٥٠٠٠٠
١٩٨٣	٧٧٢,٩٠٠٠	٨٦,٠٠٠٠٠	١٣١,٨٠٠٠	٥٠٢,٠٠٠٠	٥٣,١٠٠٠٠
١٩٨٤	٨٥٦,٧٠٠٠	٧٨,٧٠٠٠٠	١٧٠,٥٠٠٠	٥٥٨,٨٠٠٠	٥٦,٩٠٠٠٠
١٩٨٥	٨٢٤,٤٠٠٠	٧١,١٠٠٠٠	١١٣,٢٠٠٠	٦٠٣,٧٠٠٠	٣٦,٣٠٠٠٠
١٩٨٦	٨٢١,٣٠٠٠	٨٦,٢٠٠٠٠	١١٢,٨٠٠٠	٥٨٧,٦٠٠٠	٣٥,٧٠٠٠٠
١٩٨٧	٨٣٦,٨٠٠٠	١٠٧,٦٠٠٠	١٢٤,٦٠٠٠	٥٨٦,٠٠٠٠	١٨,٧٠٠٠٠
١٩٨٨	٨٣٨,٠٠٠٠	١٠٤,٠٠٠٠	١٠٥,٩٠٠٠	٨١٧,٠٠٠٠	١٠,٣٠٠٠٠
١٩٨٩	٩٣٧,٩٠٠٠	١٠٤,٣٠٠٠	٢١٥,٥٠٠٠	٦٢٤,٧٠٠٠	٦,٦٠٠٠٠٠-
١٩٩٠	١٠٩٦,٥٠٠	١٤٩,٦٠٠٠٠	١٨٧,٠٠٠٠	٦٦٣,٣٠٠٠	٣,٤٠٠٠٠٠-
١٩٩١	١١٢٨,٤٠٠	١٥٨,٧٠٠٠	٢٣٠,٩٠٠٠	٧٣٧,٧٠٠٠	١,١٠٠٠٠٠
١٩٩٢	١٣٤٩,٥٠٠	١٨٧,٥٠٠٠	٢٥١,٩٠٠٠	٨٦٩,٦٠٠٠	٤٠,٥٠٠٠٠
١٩٩٣	١٣٩٠,١٠٠	١٤٦,٠٠٠٠	٢٣٩,١٠٠٠	٩٥٦,٨٠٠٠	٤٨,٢٠٠٠٠
١٩٩٤	١٤٨٩,٧٠٠	١٣٩,٤٠٠٠	٣١٠,٢٠٠٠	٩٧٣,٨٠٠٠	٦٦,٣٠٠٠٠
١٩٩٥	١٦٥٠,٤٠٠	٨٧,٧٠٠٠٠	٣٠٦,٠٠٠٠	١٢١٩,٢٠٠	٣٧,٥٠٠٠٠
١٩٩٦	١٧٤٢,٠٠	٩٨,٦٠٠٠	٣٢٨,٩٠٠٠	١٣١٣,٣٠٠٠	٣٩,٢٠٠٠

المصدر: ١. البنك المركزي الأردني بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٩٥)، أيار ١٩٩٦، جدول ٣٨، ص٤٩.

٢. دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية في الأردن، ١٩٩٦، س ٣٣.

رابعاً: الطلب على القوى العاملة في الفترة السابقة:

يتأثر الطلب على القوى العاملة في الفترة الحالية بالطلب على القوى العاملة في الفترة السابقة، ويعتبر محدداً رئيسي في حجم الطلب الكلي[1]، ويعتمد تأثير هذا المتغير على طبيعة المشاريع، وحجمها في الاقتصاد والامتداد الزمني لعمر هذه المشاريع، وأهميتها النسبية في خطط التنمية الاقتصادية، وعلاقتها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

خامساً: تحويلات العاملين في الخارج:

تلعب تدفقات تحويلات العاملين في الخارج، دوراً كبيراً في زيادة الطلب على القوى العاملة. وتعتبر من أهم الموارد الاقتصادية التي تساهم في تحسين ميزان المدفوعات، ورفع معدلات نمو الناتج القومي ومستوى المعيشة. إلا أنها في الوقت ذاته تعتبر مصدراً من مصادر الضغوط التضخيمية التي عانى منها الاقتصاد الأردني، وعاملاً مساعداً في زيادة الطلب الاستهلاكي، الذي أدى بدوره إلى تزايد المستوردات بمعدلات عالية. حيث أدى النمط الاستهلاكي، نتجية تحويلات العاملين في الخارج إلى تحويل مبالغ كبيرة من العملات الصعبة لتمويل استيراد السلع الكمالية على حساب تمويل السلع الرأسمالية .

يشير الجدول رقم (٢-٦) إلى زيادة تحويلات العاملين في الخارج من (٥,٥) مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى (١٢٩,٦) مليون دينار عام ١٩٧٦، وبمعدل نمو سنوي خلال هذه الفترة بلغ (٧٦,٧٥%). وارتفعت عام ١٩٨١ لتصل إلى حوالي (٢٨٨,٩) مليون دينار، إلا أنها تعرضت إلى عقبات اقتصادية مختلفة في منتصف عقد الثمانينات نتيجة الأوضاع الاقتصادية العالمية والداخلية حيث تراجعت من (٣٤٦) مليون دينار عام ١٩٨٦ إلى (٣٥٥,٣) مليون دينار عام ١٩٨٧. وسجلت أدنى مستوى لها عام ١٩٩١، حيث بلغت حوالي (٣٦٤,٧) مليون دينار، نتيجة أزمة الخليج وعودة العمالة الأردنية من دول الخليج العربي. ثم واصلت ارتفاعها بعد أن شهدت العلاقات الأردنية الخليجية تحسناً وتعاوناً ثنائياً، حيث ارتفعت تحويلات العاملين في الخارج، لتصل إلى أعلى مستوى لها عبر فترة الدراسة (١٩٧٠ - ١٩٩٦) تجاوزه المليار دينار عام ١٩٩٦.

وفي ضوء هذه المعطيات، نستطيع القول أن تحويلات العاملين في الخارج ساهمت في تعزيز ميزان الدفوعات الأردني، وبناء احتياطات نقدية كبيرة، وتوسعت الاستثمارات الانتاجية. وأدت إلى زيادة الطلب على القوى العاملة، وخاصة بعد أزمة الخليج العربي، حيث زاد حجم العاملين في الاقتصاد من (٥٢٥) ألف عامل عام ١٩٩١ إلى حوالي (٦٠٠) ألف عامل، بمعدل

---

(1) Hamermesh, Daniel Econometric Studies of Labor Demand and Their Applications: the Policy Analysis, Journal of Human Resources, Vol. XL, 1976, No. 4, p. 509.

نمو بلغ (١٤,٢٨%) عام ١٩٩٦. وساهمت مدخرات العاملين في الخارج في خلق (٢٥٩,٢٩) ألف فرصة عمل عام ١٩٩٣،وهو أعلى مستوى استخدام عبر فترة الدراسة، أنظر الجدول رقم (١-٤).

سادساً: المساعدات الخارجية:

تعتبر المساعدات الخارجية المقدمة إلى الأردن، من أهم الروافد التنموية للاقتصاد الأردني، وترتبط تلك المساعدات بالأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية، التي عاشها الأردن، ولا زال يتعايش معها. إضافة إلى الجهود والخطط التنموية الهادفة إلى دفع عجلة التنمية إلى الأمام وتعزيز القدرات الذاتية.

تدفقت المساعدات الخارجية على الأردن بشكل كبير في الفترة (١٩٧٠ -١٩٨٠)، فقد ارتفعت من (٣٥,٤٠٠) مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٢٠٩,٣) مليون دينار عام ١٩٨٠. بلغت بالمتوسط حجم هذه المساعدات سنوياً حوالي (٩١,٨١) مليون دينار، ثم تذبذبت خلال عقد الثمانينات من (٢٠٦,٣) مليون دينار عام ١٩٨١ إلى حوالي (١٦٤,٣) مليون دينار عام ١٩٩٠. واستمرت في التذبذب خلال الفترة (١٩٩١ -١٩٩٦) حيث بلغت عام ١٩٩١ حوالي (٢٢٥,٢) مليون دينار، في حين بلغت عام ١٩٩٦ حوالي (٢١٩,٩) مليون دينار كما يشير الجدول رقم (٢-٦).

ولا شك أن هذه المساعدات، قد ساهمت في خلق فرص عمل، وبالتالي زيادة الطلب على القوى العاملة من خلال توظيفها في الانفاق الجاري والاستثماري.

جدول رقم (١٤)

حوالات العاملين في الخارج والمساعدات الخارجية خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٦)   مليون دينار

السنة	حوالات العاملين	القروض الخارجية	المساعدات الخارجية
١٩٧٠	٥,٥٠٠٠٠٠٠	٢,٥٠٠٠٠٠٠	٣٥,٤٠٠٠٠٠
١٩٧١	٥,٠٠٠٠٠٠	٧,٩٠٠٠٠٠٠	٣٥,٤٠٠٠٠٠
١٩٧٢	٧,٤٠٠٠٠٠٠	٨,٥٠٠٠٠٠٠	٤٤,٥٠٠٠٠٠
١٩٧٣	١٤,٧٠٠٠٠٠	١١,٤٠٠٠٠٠	٤٥,٦٠٠٠٠٠
١٩٧٤	٢٤,١٠٠٠٠٠	١٥,٢٠٠٠٠٠	٥٨,٨٠٠٠٠٠
١٩٧٥	٥٣,٣٠٠٠٠٠	١٦,٢٠٠٠٠٠	١٠٠,٦٠٠٠٠
١٩٧٦	١٢٩,٦٠٠٠٠	١٩,٩٠٠٠٠٠	٦٦,٢٠٠٠٠٠
١٩٧٧	١٣٩,٨٠٠٠٠	٥٨,٥٠٠٠٠٠	١٢٢,٢٠٠٠٠
١٩٧٨	١٣٩,٤٠٠٠٠	٩٠,٧٠٠٠٠٠	٨١,٧٠٠٠٠٠
١٩٧٩	١٩٠,٧٠٠٠٠	٣٧,٦٠٠٠٠٠	٢١٠,٣٠٠٠٠
١٩٨٠	١٥١,٤٠٠٠٠	٧١,١٠٠٠٠٠	٢٠٩,٣٠٠٠٠
١٩٨١	٢٨٨,٩٠٠٠٠	٧١,٤٠٠٠٠٠	٢٠٦,٣٠٠٠٠
١٩٨٢	٢١٩,٥٠٠٠٠	٦٥,٢٠٠٠٠٠	١٩٩,٥٠٠٠٠
١٩٨٣	٢٣٠,١٠٠٠٠	٧٦,٨٠٠٠٠٠	١٩٧,٠٠٠٠٠
١٩٨٤	٣٧٧,٥٠٠٠٠	١٢٢,٢٠٠٠٠	١٠٦,١٠٠٠٠
١٩٨٥	٣٠٩,٩٠٠٠٠	١٦٢,٤٠٠٠٠	١٨٧,٨٠٠٠٠
١٩٨٦	٣٤٦,٠٠٠٠٠	١٥٩,٧٠٠٠٠	١٤٣,٧٠٠٠٠
١٩٨٧	٣٥٥,٣٠٠٠٠	٦٣,٢٠٠٠٠٠	١٢٧,٦٠٠٠٠
١٩٨٨	٢٧٨,٥٠٠٠٠	٩٧,٥٠٠٠٠٠	١٥٥,٤٠٠٠٠
١٩٨٩	٣٠٦,٣٠٠٠٠	١٨٤,٣٠٠٠٠	٣٦١,٧٠٠٠٠
١٩٩٠	١٨٥,٠٠٠٠٠	١٩٧,٩٠٠٠٠	١٦٤,٣٠٠٠٠
١٩٩١	٣٦٤,٧٠٠٠٠	٢٣٦,٧٠٠٠٠	٢٢٥,٢٠٠٠٠
١٩٩٢	٥١٤,٦٠٠٠٠	٣٢٨,٤٠٠٠٠	١٣٧,٤٠٠٠٠
١٩٩٣	٦٦٦,٦٠٠٠٠	٢٤٢,٨٠٠٠٠٠	١٤٢,٠٠٠٠٠
١٩٩٤	٦٩٨,٧٠٠٠٠	٢١٨,٠٠٠٠٠	١٧٥,٢٠٠٠٠
١٩٩٥	٧٩٦,٧٠٠٠٠	٥١٢,٨٠٠٠٠	١٦٩,٧٠٠٠٠
١٩٩٦	١٠٩٤,٨٠٠	١٦٨,٦٠٠	٢١٩,٩٠٠٠٠

المصدر: ١. البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٩٥)، عدد خاص، أيار١٩٩٦، جداول أرقام ١٦، ٢٢، ٣٩، صفحات ٢١، ٢٨، ٤٨ على التوالي.

٢. البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، مجلد ٣٣، عدد ٤، نيسان ١٩٩٧، جداول أرقام ٢٦، ٣٣، ٣٥، صفحات ٢١، ٢٨، ٤٨ على التوالي.

٣. البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، ١٩٩٧، مجلد ٣٤، عدد ١٠، جدول ٢٤، ص٤٢.

المبحث الثالث

بناء النماذج القياسية

١. نموذج محددات عرض القوى العاملة.

تستخدم الدراسة نموذجاً قياسياً، يكون فيه عرض القوى العاملة متغيراً تابعاً، ومعدل الأجور الحقيقية، وحجم السكان، ومعدل المشاركة في القوى العاملة، وكمية العمل المعروضة في الفترة السابقة، والانفاق الحكومي الحقيقي كمتغيرات مستقلة وعلى النحو التالي:

$$ls = f(wr, pop, pr, GE, lS_{t-1}) \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

ويمكن تحويل هذه العلاقة الرياضية إلى صيغة جمعية لوغارتمية على الشكل القياسي التالي:

$$lnls = b_0 + b_1 lnwr + b_2 lnpop + b_3 lnpr + b_4 lnGE + b_5 lnls_{t-1} + D + ut \ldots (2)$$

حيث أن:

ls: عرض القوى العاملة.

wr: الأجور الحقيقية (١٩٩٢ = ١٠٠)، حيث هناك علاقة إيجابية بين عرض القوى العاملة، ومعدل الأجور الحقيقية، وتعتمد الدراسة عوائد العاملين بأجر كمقياس للأجور الحقيقية.

pop: حجم السكان، تؤدي معدلات نمو السكان إلى زيادة عرض القوى العاملة.

pr: معدل المشاركة في القوى العاملة.

GE: الانفاق الحكومي الحقيقي، حيث كلما زاد حجم الانفاق زاد عرض القوى العاملة.

ls_{t-1}: عرض القوى العاملة في الفترة السابقة، حيث توجد علاقة إيجابية بين كمية العمل المعروضة في الفترة السابقة والحالية.

D: المتغير الوهمي(*)

Ut: تمثل الخطأ العشوائي.

$b_0, b_1, b_2, b_3, b_4, b_5$: معلمات النموذج القياسي.

$b_1, b_2, b_3, b_4, b_5 > 0$

وعلى نفس المنوال يتم تقدير عرض القوى العاملة قطاعياً وتعليمياً وعلى النحو التالي:

$$lnlsi = b_0 + b_1 lnwri + b_2 lnpop + b_3 lnpr + b_4 lnGE + b_5 lnls_{t-1} + D + ut \ldots\ldots (3)$$

حيث أن:

lsi: عرض القوى العاملة في القطاع i و المستوى التعليمي i.

wri: الأجور الحقيقية في القطاع i و المستوى التعليمي i.

(*) تمثيل السنوات (١٩٧٠ – ١٩٧٣) ، (١٩٨٨ – ١٩٩١) صدمات اقتصادية. بينما تمثل السنوات (١٩٧٤ – ١٩٨٧)، (١٩٩٢ – ١٩٩٦) مرحلة استقرار، حيث تم تمثيل سنوات الصدمات الاقتصادية برقم واحد صحيح، بينما سنوات مرحلة الاستقرار تم تمثيلها بالصفر.

pr: معدل المشاركة.

pop: حجم السكان.

GE: الانفاق الحكومي الحقيقي.

ls_{i-t}: عرض القوى العاملة في الفترة السابقة في القطاع i و المستوى التعليمي i.

D: المتغير الوهمي.

Ut: تمثل الخطأ العشوائي.

٢. نموذج محددات الطلب على القوى العاملة:

ترتبط دراسة الطلب على القوى العاملة بدراسة الطلب على السلع والخدمات، باعتبار الطلب على القوى العاملة طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، حيث يتم اشتقاقه من عملية تعظيم الأرباح (Profit Maximization) أو تخفيض التكاليف (Cost Minimization)، كون المنشأة الاقتصادية تسعى إلى تعظيم أرباحها عن طريق استخدام عمال أضافيين حتى تتساوى قيمة الانتاجية الحدية للعامل الواحد مع التكلفة الاضافية لذلك العامل، ويمكن اشتقاق طلب المنشأة على العمالة بأخذ المشتقة الأولى لمعادلة الربح بالنسبة للعمل ورأس المال، والتي تساوي الإيرادات الكلية (TR) مطروحاً منها التكاليف الكلية (TC) كما في المعادلة التالية[١]:

$$\pi = P.\ Q\ (L, K) - w\ L - r\ K \qquad (4)$$

وباشتقاق المعادلة رقم (4) بالنسبة للعمل ورأس المال ومساواتها بالصفر ينتج:

$$\partial \pi / \partial L = P.\ \partial Q / \partial L - w = 0 \qquad (5)$$

$$\partial \pi / \partial K = P.\ \partial Q / \partial K - r = 0 \qquad (6ý)$$

حيث أن:

$P.\ \partial Q/ \partial L$: قيمة الانتاجية الحدية للعمل (VMP_L).

$P.\ \partial Q / \partial K$: قيمة الإنتاجية الحدية لرأس المال (VMP_k).

وبإعادة ترتيب أطراف المعادلتين أرقام (5، 6) ينتج الآتي:

$$VMP_L = w \qquad (7)$$

$$VMP_k = r \qquad (8)$$

حيث تمثل المعادلة رقم (7) طلب المنشأة الاقتصادية علىالقوى العاملة في الأمد القصير ومنحنى قيمة الانتاجية الحدية (VMP_L)، يمثل منحنى الطلب على القوى العاملة من قبل المنشأة، وميل ها المنحنى سالب، بسبب قانون تناقص الانتاجية الحدية للعامل، والذي يعبر

---

(1) **Addison John, Stanley, <u>The Market for Labor: An Analytical Treatment</u>, California, Good Year Publishing Company, 1979, p. (35 - 42).**

عن استخدام وحدات إضافية من عنصر العمل سوف يؤدي بالتالي إلى انخفاض الناتج الحدي للعامل، مع افتراض ثبات العناصر الانتاجية الأخرى.

وبافتراض أن الطلب على الإنتاج (Q) يعتمد على الأسعار في السوق (P) وكما في المعادلة التالية[١]:

$$Q = F (P) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

وأن السعر يتحدد في سوق الإنتاج ويعتمد على الأجور الحقيقية (WR) وعلى أسعار عوامل الانتاج الأخرى مثل رأس المال (P_k)، كما في المعادلة التالية:

$$P = F (WR, P_k) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

وعليه، فإن الطلب على القوى العاملة (LD) على مستوى الاقتصاد، يعتمد على حجم الانتاج (Q) والأجور الحقيقية (WR) وأسعار رأس المال (P_k) وبإضافة المتغيرات الجديدة لغايات هذه الدراسة، حيث (R) تمثل حوالات العاملين في الخارج و (Ho) المساعدات الخارجية و (Lo) القروض الخارجية، إضافة إلى الطلب على العمالة في الفترة السابقة (LD_{t-1}) مع إدخال متغير وهمي على النموذج المقدر (D) لتصبح العلاقة على النحو التالي:

$$LD = F (WR, Q, Pk, R, Ho, Lo, LD_{t-1}, D) \ldots\ldots (11)$$

ويمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (10) على الشكل القياسي اللوغاريتمي التالي:

$$InLD= b_0+ b_1InWR+ b_2InQ+ b_3Pk+ b_4 InR+ b_5InHo, +b_6InLo+b_7InLD-1+D+Ut\ldots\ldots(12)$$

حيث أن:

LD: الطلب على القوى العاملة (المتغير التابع).

WR: الأجور الحقيقية .

Q: كمية الإنتاج، واعتمدت الدراسة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس لكمية الإنتاج. سنة الأساس (١٩٩٢ = ١٠٠).

P_k: أسعار رأس المال واعتمدت الدراسة فائض التشغيل كمقياس لاسعار رأس المال. سنة الأساس (١٩٩٢ = ١٠٠).

R: حوالات العاملين في الخارج.

HO: المساعدات الخارجية.

LO: القروض الخارجية.

D: المتغير الوهمي.

Ut: تمثل المتغير العشوائي.

$b_1 < 0$

$b_2, b_3, b_4, b_5, b_6, b_6, b_7 > 0$

---

[١] Daniel Hamermesh, Op, Cit, P. 511.

ولتقدير دالة الطلب على القوى العاملة على المستوى القطاعي يمكن استخدام النمـــوذج القياسي اللوغاريتمي التالي:

$$InLDi= b_0+ b_1InWRi+ b_2\,InQi+ b_3InPki+ b_4InR+ b_5InHo + b_6InLo+b_7InLDi_{-1}+D +Ut..........(13)$$

حيث أن:

LDi: الطلب على القوى العاملة في القطاع i.

WRi: عوائد العاملين بأجر حقيقي كمقياس للأجور في القطاع i.

Qi: مساهمة القطاع i في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

Pki: فائض التشغيل في القطاع i حيث استخدم فائض التشغيل كمقياس لاسعار رأس المال.

LDi -1: الطلب على العمالة في الفترة السابقة.

وقد استخدمت كل من حوالات العاملين في الخارج والقروض والمساعدات الخارجيـــة الاجمالية في تقدير المعادلات القطاعية نظراً لعدم إمكانية توزيع هذه المتغيرات قطاعياً.

R: حوالات العاملين في الخارج.

HO: المساعدات الخارجية.

LO: القروض الخارجية.

D: المتغير الوهمي.

Ut: تمثل الخطأ المعياري.

$b_1 < 0$

$b_2, b_3, b_4, b_5, b_6, b_6\, b_7 > 0$

كما يمكن تقدير دالة الطلب على القوى العاملة حسب المســـتوى التعليمـــي باســـتخدام النموذج القياسي التالي:

$$InLDi=b_0+b_1InWRi+b_2InQi+b_3InPK +b_4InR+b_5InHo+b_6InLO +b_7InLD_{t-1}+ D +Ut..........(14)$$

حيث أن:

Ldi: العمالة من المستوى التعليمي i.

WRi: الأجور الحقيقية للمستوى التعليمي i.

Qi: الإنتاج مقاساً بالناتج المحلي الحقيقي.

Pk: أسعار رأس المال مقاسة بفائض التشغيل.

Ldt-1: العمالة من المستوى التعليمي i في السنة السابقة.

D: المتغير الوهمي.
(Lo, Ho, R) كما عرفت سابقاً.

٣. مرونات الاحلال:

يقصد بمرونة الاحلال، التغير بمزج عناصر الانتاج، عند تغير الأسعار النسبية لتلك العناصر بنسبة معينة. أو مدى تأثير تغير معين في معامل الانتاجية الحدية لعنصري العمل ورأس المال على الكميات المستخدمة منهما[١].

وتعتبر دراسة مرونة الاحلال بين العمل ورأس المال، من المعلومات الهامة في رسم السياسات الاقتصادية المناسبة، نظراً لأهمية طبيعة العلاقة بين العمل ورأس المال. فزيادة رأس المال تزيد من العمالة في حالة العلاقة التكاملية بين العمل ورأس المال. أما إذا كانت العلاقة تبادلية، فيعني ذلك انخفاض التشغيل مع زيادة رأس المال في العملية الانتاجية، ويتم دراسة مرونة الاحلال في اتجاهين [٢]:

أ. مرونة الاحلال بين العمل ورأس المال:

$$Ln (L / K) = B + \delta \ln (W/ P_k) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (15)$$

حيث أن:

L / K: نسبة العمل إلى رأس المال.

W/ P_k: نسبة الأجور إلى أسعار رأس المال.

δ: مرونة الاحلال.

حيث تدل الإشارة السالبة لمرونة الاحلال، على العلاقة التبادلية بين العمل ورأس المال، فيما تدل الإشارة الموجبة على العلاقة التكاملية بينهما.

ب. مرونة الاحلال بين العمل والعمل:

تبين دراسة مرونة الاحلال بهذا الاتجاه، أهمية استخدام سياسات الأجور وفعاليتها في إعادة توزيع القوى العاملة حسب المستوى التعليمي، وبخاصة في حالة وجود فائض من القوى العاملة.

ويتم دراسة مرونة الاحلال بين العمل والعمل بالعلاقة السابقة وعلى النحو التالي:

$$\ln (Li/Lj) = B + \delta \ln (Wi/Wj) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (16)$$

حيث أن:

---

(١) منى الطحاوي، مرجع سابق، ص٢١٠.

(2) Daneil D. Hamermesh, Op. Cit, P. 51.

Li/Lj: نسبة العمل في المستوى التعليمي i إلى العمل حسب المستوى التعليمي j.
Wi/Wj: نسبة الأجور في المستوى i إلى الأجور حسب المستوى التعليميj.
δ: مرونة الاحلال.

تستدعي الدراسة استخدام طريقة نسبة رأس المال إلى الإنتاج (ICOR)(*)، التي استخدمها خليل حماد في دراسته حول دالة الانتاج الكلية للأردن، والذي تبع فيها ادلمان وتشنري حين درسا تجربة اليونان في التنمية(١). كما استخدمها عبد الرزاق بني هاني في دراسته للقطاع الصناعي في الأردن(٢)، وذلك على النحو التالي:

$$\text{رأس المال في القطاع I} = \frac{\text{انتاج القطاع I}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times \text{رأس المال الكلي في الاقتصاد}$$

حيث تستخدم الدراسة فائض التشغيل كمقياس لأسعار رأس المال ومتوسط عوائد العاملين بأجر كمقياس للأجور.

(*) **Incremental Capital - output Ratio.**

(1) **Khalil Hammad, An Aggregate Production Function for Jordan, <u>METU</u>, Vol. 13, No. (3 -4), 1986, PP. 288-290.**

(2) **Abederrzaq Bani - Hani and Abedalla Shamia, The Jordanian Industrial Sector: Out put and Productivity, (1967 -1986), <u>Abhath Al - Yarmouk</u>, Vol. 5, No. 2, 1989, P. 60.**

الفصل الثالث

تحليل النماذج القياسية وتقدير التنبؤ

المبحث الأول

تقدير وتحليل نموذج محددات عرض العمل

تمهيد:

بعد أن استعرضت الدراسة الإطار النظري في الفصل الثاني، وتحديد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على عرض العمل، ستلج الدراسة في قياس وتحليل التأثير الكمي للمتغيرات على عرض العمل في الأردن، من خلال استخدام معادلات انحدار قياسية، تم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى (OLS) خلال فترة الدراسة (١٩٧٠ - ١٩٩٦) لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، واعتمادا على الاختبارات النظرية والاحصائية والقياسية، على مستوى الاقتصاد ككل، والنشاط الاقتصادي والمستوى التعليمي.

كما وتتوقع النظرية الاقتصادية فإن تأثير الأجور الحقيقية وحجم السكان ومعدل المشاركة الاقتصادية موجب على عرض العمل، في حين أن تأثير العمالة في الفترة السابقة يمكن أن يكون سالبا أو موجبا. كما أن تأثير الانفاق الحكومي الحقيقي موجب على عرض العمل.

أولا: نتائج تقدير دالة عرض العمل على مستوى الاقتصاد:

تم تقدير نموذج عرض العمل رقم (٢) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وكانت نتائج التقدير كما هي في الجدول رقم (٣-١):

أ. ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج، حيث يشير معامل التحديد (R^2)، إلى أن ما نسبته (٩٨%) من التغيرات في عرض العمل على مستوى الاقتصاد ككل، يمكن تفسيرها من خلال الأجور الحقيقية وحجم السكان، ومعدل المشاركة الاقتصادية، والانفاق الحكومي الحقيقي وعرض العمل في الفترة السابقة، والمتغير الوهمي الذي يمثل الصدمات الاقتصادية والاستقرار السياسي، وأن ما نسبته (٠,٠٢%) من التغيرات يمكن تفسيرها، اما بالخطأ أو بعوامل أخرى لم يتضمنها النموذج القياسي.

ب. يشير اختبار (t - ratio) إلى معنوية معلمات المتغيرات المستقلة، وبالتالي نرفض فرضية العدم (Ho: Bo = 0) ونقبل بالفرضية البديلة ($H_1: B_1 \neq 0$)، لأن قيمة (t - ratio) المحسوبة للمتغيرات المستقلة أكبر من قيمة (t - ratio) المجدولة عند مستويات معنوية مقبولة احصائيا.

جـ. دل اختبار (F) على المعنوية العالية للنموذج المقدر على مستوى الاقتصاد ككل، وبالتالي ملائمة النموذج لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

د. بين اختبار (h) * القياسي، إلى عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل من خلال وقوع قيمته في منطقة القبول.

هـ. أظهر اختبار (كلاين) وجود ارتباط خطي ضعيف بين المتغيرات المستقلة من خلال دلالة R^2 بين المتغيرات المستقلة بهدف الكشف عن وجود ارتباط خطي بينها.

وفي إطار التحليل الاقتصادي للنموذج القياسي المقدر على مستوى الاقتصاد، تبين ان مرونة عرض العمل بالنسبة للأجور الحقيقية ذات تأثير إيجابي، وهذا يعني أن زيادة الأجور الحقيقية على مستوى الاقتصاد ككل بمقدار(١%)، يزيد عرض العمل بمقدار (٠,٠٩٤%)، وبالتالي فان استخدام سياسات الاجور في التأثير على عرض العمل مجدية في حالة الاردن، وهذا ما تعززه معطيات النظرية الاقتصادية، حيث ان ارتفاع مستوى الاجر يحفز الفرد على الانخراط في سوق العمل، لتلبية تكاليف معيشته، واشباع حاجاته الضرورية، كما ان ارتفاع مستوى الاجر يدفع الفرد الى زيادة ساعات العمل، بهدف رفع المنفعة الحدية لدخلة.

كما ان مرونة عرض العمل بالنسبة الى حجم السكان موجبه، وذات دلالة احصائية بمستوى معنوية(١%)، بحيث ان زيادة معدل نمو السكان بمقدار (١%) يزداد عرض العمل بمقدار(٠,٢٧٤%)،اذ بلغ حجم قوة العمل عام ١٩٩٦ حوالي (١١٤٨,٣) الف عامل، في الوقت الذي يقدر فيه حجم السكان لنفس العام بحدود(٤٤٤٤)الف نسمة أي نسبة (٤:١) في سوق العمل الاردني. وتعتبر هذه النسبة متوافقة مع حجم موارد الاردن الشحيحة، على الرغم من أن تنمية الموارد البشرية ضرورية لزيادة حجم القاعدة الانتاجية.

---

* استخدمت الدراسة اختبار (h) القياسي بديلا لإختبار (D-W) نظرا لإستخدام متغير التباطؤ الزمني (lag-variable) كمتغير مستقل الممثل بالعلاقه الرياضيه التالية:

$$h = (1 - \frac{d^*}{2})\sqrt{\frac{n}{1 - nsb}}$$

حيث أن d^*: دربون واتسون.

n: عدد سنوات الدراسة.

sb: الانحراف المعياري لمتغير التباطؤ الزمني.

جدول رقم (٣-١)

نتائج تقدير دالة عرض العمل للاقتصاد ككل وحسب النشاط الاقتصادي للفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٦)

المتغير التابع : اللوغاريتم الطبيعي للعمالة

المعلمات المقدرة	الاقتصاد ككل	قطاع الصناعة	قطاع الزراعة	قطاع الانشاءات	قطاع الخدمات
الثابت bo	- ٤,٠٦ (٣,٨٩)***	- ٢,٩٥ (٣,٠٢)**	-٠,٤٨٤ (٠,٤٠٥)	- ٠,٤٠٨ (٠,٢٤٤)	- ٦,٦٨٨ (٣,١٩٩)**
معامل الأجور InWR	٠,٠٩٤ (٥,٢٨)***	٠,١١٤ (١,٩٠)*	٠,٠١٠ (٠,٠٧٨)	٠,٠٩٥ (٢,١٣٢)*	٠,٠٧٢ (١,٨٣٤)*
معامل السكان InPOP	٠,٢٧٤ (٤,٦٥)***	٠,٥١٩ (٣,٥٨٤)**	٠,٧٢١ (٣,٥٤٤)**	٠,١٦٣ (٢,٠١٥)*	٠,٩٩٤ (٤,٣٦٩)***
معامل معدل المشاركة InPR	٠,١١٦ (٣,٨٥)***	٠.٠٨٨ (٢,١٣)*	٠,٠٨٧ (٠,٩٦٦)	٠,١٠٣ (١,٦٦٢)*	٠,١٨٣ (٢,٨٣٦)*
معامل الانفاق الحكومي InGE	٠,١٠٥ (١,٧٥)*	٠,٠٠٩ (٠,٣٠٠)	٠,١١٤ (١,٨٨٩)*	٠,١١٠ (٣,٦٠٥)**	٠,٢٣٦ (١,٦٦٧)*
معامل العمالة السابقة $InLS_{t-1}$	٠,٥٢٩ (٦,٠٧)***	٠,٤٨٦ (٣,٧٦٠)**	٠,٧٧٩ (٨,٢٨٤)***	٠,٨٥٣ (٥,٨٧٨)***	٠.٢٣٥ (١,٤٣٠)
معامل المتغير الوهمي D	- ٠,٤٠٩ (٣,١٨)**	- ٠,١٧٤ (٢,٠٥)*	- ٠,٥٢٤ (٢,٠٣٧)*	- ٠,١٠٣ (٢,٠٦٢)*	- ٠,٥٩٨ (٢,٤٣٧)*
معامل التحديد R^2	٠,٩٨	٠,٩٧	٠,٩٤	٠,٩٦	٠,٩٧
معامل التحديد المعدل R^{-2}	٠,٩٧	٠,٩٦	٠,٩٢	٠,٩٥	٠,٩٦
قيمة F	٦٤٩,٢٧	٢٤٩,٧٦٧	٥٤,١٦١	٨٥,٩٠	١١١,٦٠٨
قيمة D - W	٢,٠٤	١,٩٤	٢,٠٩	٢,٢٠	٢,٠٥٦
قيمة h	-٠,١٠٤	٠,١٥٧	-٠,٣٨٩	-٠,٥٢٥	-٠,٢٧٢

ملاحظة :

١. الأرقام داخل الأقواس قيمة (t-ratio).

٢. تم تعديل مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل.

* : ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (١٠%).

** : ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (٥%).

*** : ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (١%).

أما مرونة عرض العمل بالنسبة لمعدل المشاركة في القوى العاملة فكانت موجبة، وذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة (١%)، وبالتالي فان زيادة معدل المشاركة الاقتصادية بمقدار(١%) تؤدي إلى زيادة عرض العمل بمقدار(٠,١١٦%)، وعلى الرغم من تدني معدل المشاركة في الاردن، الا أنه يعتبر من المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على زيادة عرض العمل.

فيما كانت مرونة عرض العمل بالنسبة للانفاق الحكومي الحقيقي موجبة، وذات دلالة احصائية بمستوى معنوية.(١٠%)، وبالتالي فان زيادة الانفاق الحكومي الحقيقي بمقدار(١%) يؤدى الى زيادة عرض العمل بمقدار(٠,١٠٥%)، ويعتبر الانفاق الحكومي اداة من ادوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في التأثير على حجم الاستخدام في سوق العمل الاردني، وخاصة في الركود الاقتصادي. حيث يستوعب القطاع الحكومي حوالي (٥٠%) من مجمل القوى العاملة الأردنية[١] .

كما تنعكس آثار الانفاق الحكومي على القوى البشرية من خلال مؤسسات التدريب المهني والصحة العامة التي تودي بدورها الى تخفيض معدلات الوفيات، وبالتالي زيادة عرض العمل من خلال زيادة معدل النمو السكاني. كما أدى الانفاق الحكومي على التعليم من خلال انشاء الجامعات والمعاهد، والزامية التعليم الاساسي، الى تأهيل وتنمية الموارد البشرية، وانخراطها في سوق العمل الاردني.

لقد كانت مرونة عرض العمل بالنسبة للعمالة المعروضة في الفترة السابقة موجبة، وذات دلالة احصائية عالية. إن كمية العمل المعروضة في الفترة الماضية تؤثر على عرض العمل الحالي، نظرا لأن تأثير المشاريع الانتاجية والخدمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة المنجزة في الفترة السابقة، ينعكس على مستوى الاستخدام في الفترة الحالية، لحاجة هذه المشاريع إلى عمالة إضافية، لتحقيق أهدافها، ورفع انتاجيتها، والتوسع في مراحل الانتاج ويمكن تفسير إيجابية العمالة السابقة على عرض العمل الحالي من خلال أثر الدخل المتحقق من هذه المشاريع، ونجاحها في عمليات التنمية، والعمل المبذول فيها[٢] .

أما مرونة عرض العمل بالنسبة إلى المتغير الوهمي، الذي يمثل الصدمات الاقتصادية عبر فترة الدراسة فكانت سالبة، وذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (٥%). وبالتالي فإن عرض العمل حساس وشديد الاستجابة إلى الهزات الاقتصادية، التي تؤدي بدورها إلى تفاقم مشكلة البطالة، نتيجة زيادة عرض العمل والتراجع في مستوى النشاط الاقتصادي، أما بالنسبة إلى الإشارة السالبة في الحد الثابت فإن آثار الصدمات الاقتصادية على الأساليب القياسية في

---

(١) عيسى إبراهيم وآخرون، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني قاعدة بيانات سوق العمل، الجزء الثالث، ١٩٨٩، ص١٧٣.

(٢) محمد الصمادي، مشلكة البطالة في الأردن، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٨، ص١٠٣.

الاقتصاد، ناتجة عن وجود قيم متطرفة من المشاهدات نظرا لاعتماد تحليـل الانحـدار علـى الوسط الحسابي، الذي يتأثر بالقيم المتطرفة للمشاهدات بشكل كبير. وهذا يسحب خط الانحدار نحو الأسفل حتى يتجاوز المحور الأفقي محدثا قيما سالبة للحد الثابت[١] .

ثانيا: نتائج تقدير دالة عرض العمل حسب النشاط الاقتصادي:

تعتمد الدراسة تقدير عرض العمل قطاعيا لبيان حجم تأثير المتغيرات المسـتقلة علـى الهيكل القطاعي من خلال تقدير المعادلة رقم (٣).

١. نتائج تقدير دالة عرض العمل في القطاع الصناعي:

عند تقدير نموذج عرض العمل قطاعيا وباستخدام طريقـة (OLS)، أظـهرت النتـائج الاحصائية والقياسية المبينة في الجدول رقم (٣-١) ما يلي:

وعلى ضوء دلائل الاختبارات الاحصائية والقياسية للنموذج المقدر في قطاع الصناعـة، نستخلص بأن مرونة عرض العمل في القطاع الصناعي الاردني بالنسبة للأجور الحقيقية، ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (١٠%)، بحيث أن زيادة مستوى الأجر الحقيقي فـي قطـاع الصناعة بنسبة (١%) ينتج عنه زيادة عرض العمل في القطاع الصناعي بنسبة (٠,١١٤%)، وبالتالي فإن سياسة الأجور لها تأثير على زيادة عرض العمل في هذا القطاع، وخاصة العمالـة المدربة والمهنية، نظرا لاستخدام أساليب إنتاجية مكثفة لرأس المال، وفن انتاجي يتطلب خـبرة عملية للعمالة.

لقد كانت مرونة عرض العمل بالنسبة لحجم السكان موجبة ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (٥%)، ومع زيادة معدل النمو السكاني بنسبة (١%) يـزداد عـرض العمـل بنسـبة (٠,٥١٩%)، كما أن مَعدل نمو عرض العمل في القطاع الصناعي خلال فترة الدراسـة بلـغ (١٢,٩%) أي بمعدل أكبر من معدل النمو السكاني، الذي بلغ (٤,٣٦٥%) خلال فترة الدراسة. وهذا يعني أن بإمكان القطاع الصناعي توظيف عمالة إضافية مع زيادة معدل السكان، إضافـة إلى أن زيادة حجم السكان يؤدي إلى توسيع السوق الاستهلاكي أمام تدفق مخرجـات القطـاع الصناعي، وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات الصناعية، وارتفاع مستوى الاستخدام.

بلغت مرونة عرض العمل بالنسبة لمعدل المشاركة الاقتصادية (٠,٠٨٨%)، وذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (١٠%). إن زيادة معدل المشاركة الاقتصادية ضروريـة، لزيـادة

---

(١) Berndt R. Ernst, The Practice of Econometrics, Addison, Wiesley Publishing Company Inc, 1991, P. 101.

مستوى الكفاءة الانتاجية، بحيث كلما زاد عـرض العمـل نتيجـة زيـادة معـدل المشـاركة الاقتصادية، تزداد فرصة عرض عمالة ماهرة تبدع في الفن الانتاجي الصناعي.

إن مرونة عرض العمل بالنسبة للانفاق الحكومي الحقيقي موجبة ولا تختلف احصائيـا عن الصفر. ويعزى ذلك إلى أن الإنفاق الحكومي الحقيقي موجه في معظمـه نحـو الانفـاق الجاري والرأسمالي الخدمي، وليس إلى الاستثمارات الحقيقية التي تخلق فرص العمل، كمـا أن معظم الاستثمارات الصناعية متولدة من رأس المال الخاص، وهذا ما يفسر ضعـف الانفـاق الحكومي الحقيقي في زيادة عرض العمل في القطاع الصناعي.

أما بالنسبة لمرونة عرض العمل بالنسبة للعمالة في الفترة السابقة فهي موجبـة، وذات دلالة احصائية عالية، وهذا يعني أن العمل المبذول في الفترة السابقة ينتج عنه زيادة في عرض العمل في الفترة الحالية، لأن كمية العمل تراكمية ومترابطة وذات طابع زمنـي فـي المنشـأة الاقتصادية.

فيما كان أثر الصدمات الاقتصادية على مرونة عرض العمل سلبيا، فعندمـا يتعـرض الاقتصاد بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص إلى صدمات اقتصادية، يحدث خلـل فـي العمليات الانتاجية، وتضطر معظم المنشآت الاقتصادية إلى تسريح جزء من العمالة، لمواجهـة آثار الصدمة، لضبط الانفاق، والحد من الخسائر التي تتكبدها من جراء ذلك.

٢. نتائج تقدير دالة عرض العمل في القطاع الزراعي:

تم تقدير دالة عرض العمل في القطاع الزراعي، باتباع نفس المنهجية السـابقة، حيـث بينت النتائج الاحصائية والقياسية المبينة في الجدول رقم (٣-١) ما يلي:

وعلى ضوء معطيات الاختبارات الاحصائية والقياسية، بينت نتائج التحليل الاقتصـادي أن مرونة عرض العمل في القطاع الزراعي بالنسبة للأجور الحقيقية موجبة، وليست ذات دلالة احصائية. بحيث ان زيادة الأجور الحقيقيـة بمقـدار (١%) تزيـد عـرض العمـل بمقـدار (٠,٠١٠%)، ويعزى تدني أثر الأجور الحقيقية في زيادة عرض العمل إلى اسـتخدام عمالـة وافدة، ذات أجور منخفضة نسبيا، مقارنة مع القطاعات الأخرى.

وتشير مرونة عرض العمل بالنسبة للسكان بأنها موجبة، وذات دلالة احصائية بمسـتوى ثقة (٥%)، وبالتالي فإن زيادة معدل النمو السكاني بمقدار (١%)، يزداد عرض العمـل فـي القطاع الزراعي بمقدار (٠,٧٢١%). وبالتالي تشجيع الاستثمار في الصناعات الزراعية التي تخلق بدورها فرص العمل فيزداد عرض العمل فيها.

ولقد كانت مرونة عرض العمل بالنسبة لمعدل المشاركة الاقتصادية موجبة، وليس لها دلالة احصائية. بحيث إذا زاد معدل المشاركة بمقدار (١%) يزداد عرض العمل بمقدار (٠,٠٨٧%)، مما يعني أنه ومع زيادة معدل المشاركة في قوة العمل فإن حصة المشاركة في قطاع الزراعة ضئيلة جدا، نظرا لاستخدام هذا القطاع معظم عمالته من العمالة الوافدة، إضافة إلى القيم السائدة في المجتمع التي تحول دون الانخراط في العمل الزراعي، وإضافة وارتفاع مخاطر الاستثمار، وشح الموارد المائية ومشاكل قطاع الزراعة المتمثلة بالإنتاج وتكلفته، والتسويق والأرباح المتدنية التي يجنيها المزارع، إضافة إلى عوامل الطقس السلبية، ومشاكل التربة والتصحر. وكل هذه المشاكل تنعكس سلبا على المشاركة في القطاع الزراعي، والعزوف عن الاستثمار فيه، مما يقلل من فرصة زيادة عرض العمل في القطاع الزراعي. فيما دلت مرونة عرض العمل بالنسبة للانفاق الحكومي الحقيقي على الأثر الموجب، وذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (١٠%) بحيث إذ زاد الانفاق الحكومي بمقدار (١%)، يزداد عرض العمل بمقدار (٠,١١٠%). ولقد أدت الخطط التنموية في القطاع الزراعي إلى زيادة رقعة الأرض الصالحة للزراعة، وذلك من خلال إنشاء السدود، وحفر الآبار الجوفية ، وإعفاء المزارعين من ضريبة المبيعات على مستلزمات الإنتاج الزراعي، وتقديم القروض طويلة الأجل، وأثمرت هذه السياسات إلى زيادة عرض قوة العمل في القطاع الزراعي، إلا أنها خلقت فرص عمل للعمالة الوافدة، ولم تحقق أهدافها المنشودة.

إن مرونة عرض العمل بالنسبة للعمالة السابقة موجبة، وذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (١%)، وبالتالي فإن أثر العمالة السابقة على الحالية، ينعكس على مستوى الاستخدام في القطاع الزراعي، من خلال العمل المبذول في الفترة السابقة.

كما وتدل مرونة عرض العمل بالنسبة للمتغير الوهمي على الأثر السلبي للصدمات الاقتصادية، وذات دلالة احصائية بمستوى ثقة (٥%)، ويعتبر القطاع الزراعي أكثر القطاعات الاقتصادية استجابة للعوامل الخارجية.

٣. نتائج تقدير دالة عرض العمل في قطاع الانشاءات:

عند تقدير نموذج عرض القوى العاملة في قطاع الانشاءات، وباستخدام نفس المنهجية الاحصائية السابقة، بينت نتائج الاختبارات الاحصائية والقياسية المبينة في الجدول رقم (٣-١) ما يلي:

وعلى ضوء المؤشرات الاحصائية والقياسية، بينت نتائج دراسة التحليل الاقتصادي بأن مرونة عرض العمل في قطاع الانشاءات بالنسبة للأجور الحقيقية موجبة، وذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (٥%)، بحيث إذا زادت الأجور الحقيقية بمقدار (١%) يزداد عرض العمل بمقدار (٠,٠٩٥%)، وبالتالي فإن عرض العمل يتأثر بزيادة الأجور الحقيقية، ونظرا لتدني مستوى الأجر في هذا القطاع، فإن العمالة الأردنية تعزف عن الانخراط في العمل الانشائي، وأن إمكانية إحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة ممكنة في حالة رفع مستوى الأجر في ظل وجود عمالة وافدة تشغل فرص الاستخدام المتاحة.

إن مرونة عرض العمل بالنسبة لحجم السكان كانت موجبة وذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (٥%)، بحيث عند ازدياد معدل نمو السكان بمقدار (١%) يزداد عرض العمل في قطاع الانشاءات بمقدار (٠,١٦٣%)، مما يعني أن أثر معدل النمو السكاني إيجابي على زيادة عرض العمل، ويظهر ذلك من خلال التوسع العمراني الذي يخلق فرص عمل إضافية، تساهم في امتصاص الفائض من القوى العاملة.

فيما كانت مرونة عرض العمل بالنسبة لمعدل المشاركة الاقتصادية موجبة وذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة (٥%) ، حيث يزداد عرض العمل بمقدار (٠,١٠٣%) عندما يزداد معدل المشاركة بمقدار (١%)، ويعود تدني معدل المشاركة في المساهمة في حجم الاستخدام في هذا القطاع نظرا لصعوبة العمل فيه، والنظرة السائدة في المجتمع، وخاصة إذا ما نظرنا إلى المستوى التعليمي للقوى العاملة المتعطلة، واقتصاره على العمالة من جنس الذكور لمشقة العمل والأجور المتدنية التي تنافس بها العمالة الوافدة.

كما دلت مرونة عرض العمل بالنسبة للانفاق الحكومي على الأثر الإيجابي، وبدلالة احصائية بمستوى (٥%)، ويمكن زيادة عرض العمل بمقدار (٠,١١٠%) في حالة زيادة الانفاق الحكومي بمقدار (١%) . ويساهم الانفاق الحكومي الرأسمالي في زيادة عرض العمل كون معظمه موجه نحو بناء المرافق العامة والبنية التحتية.

أما بالنسبة لمرونة عرض العمل بالنسبة للعمالة في الفترة السابقة في قطاع الانشاءات فكانت موجبة وذات دلالة احصائية عالية بمستوى (١%)، مما يعني ان عرض العمل الحالي يعتمد على العمل المبذول في الفترة السابقة.

وأظهرت مرونة عرض العمل بالنسبة للمتغير الوهمي الأثر السلبي، وبدلالة احصائية مقبولة مما يعني ان قطاع الانشاءات يتأثر بالصدمات الاقتصادية، ويشهد حالة نهوض في ظروف الاستقرار.

٤. نتائج تقدير دالة عرض العمل في قطاع الخدمات:

عند تقدير نموذج عرض العمل في قطاع الخدمات باستخدام نفس المنهجية السابقة وكما هي في الجدول رقم (٣-١). بينت النتائج الاحصائية والقياسية ما يلي:

بينت نتائج دراسة التحليل الاقتصادي بأن مرونة عرض العمل في قطاع الخدمات بالنسبة للأجور الحقيقية موجبة، وذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة (١٠%)، وهذا يعني أنه عندما تزداد الأجور الحقيقية بمقدار (١%) تزيد عرض العمل في قطاع الخدمات بمقدار (٠,٠٧٢%).

أما مرونة عرض العمل بالنسبة لحجم السكان، فكانت موجبة وذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (١%)، مما يعني أن أثر حجم السكان ايجابي على عرض القوى العاملة، ويعزى ذلك إلى التوسع في الخدمات في كافة المناطق لتلبية وسائل المعيشة ومتطلبات التنمية المختلفة. بينما دلت مرونة عرض العمل بالنسبة لمعدل المشاركة على التأثير الايجابي، وبدلالة احصائية مقبولة، بحيث ان زيادة معدل المشاركة الاقتصادية بمقدار (١%) يزداد عرض العمل في قطاع الخدمات بمقدار (٠,١٨٣%)، ويظهر ذلك جليا عند النظر إلى التوزيع القطاعي للعمالة، حيث يستوعب قطاع الخدمات أكثر من (٦٠%) من مجمل العمالة الأردنية.

أما مرونة عرض العمل بالنسبة للانفاق الحكومي، فقد كانت ايجابية وبدلالة احصائية عند مستوى ثقة (١٠%)، وبالتالي فإن زيادة الانفاق الحكومي بمقدار (١%) يزداد عوض العمل بمقدار (٠,٢٣٦%). ولقد ساهم الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي في زيادة عرض العمل في قطاع الخدمات، باعتبار أن الانفاق على جهاز الحكومة انفاق خدمي في معظم جوانبه.

وبالنظر إلى مرونة عرض العمل بالنسبة للعمالة في الفترة السابقة نلاحظ أنها موجبة ولكن ليست ذات دلالة إحصائية مقبولة. وقد يعزى ذلك إلى أن المشاريع التي يتم الاستثمار فيها لا تعتمد على العمل المبذول في الفترة السابقة. بينما تأثيرها يظهر بشكل مباشر باعتبار أن الخدمات التي تقدم إلى المواطنين تأتي ثمارها ومنفعتها في فترة قصيرة.

وفيما يتعلق بمرونة عرض العمل بالنسبة للمتغير الوهمي كانت سالبة وذات دلالة إحصائية مقبولة، مما يعني أن عرض العمل في قطاع الخدمات يستجيب للعوامل الخارجية حيث يتأثر بالصدمات الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بقطاع السياحة والمواصلات والتجارة، التي تعتبر شديدة الحساسية لهذه الصدمات.

ثالثاً : نتائج تقدير دالة عرض العمل حسب المستوى التعليمي.

سيتم تقدير نموذج عرض العمل حسب المستوى التعليمي وفقاً للمنهجية السابقة، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، من خلال استخدام معادلات انحدار قياسية لفترة الدراسة (١٩٧٠ - ١٩٩٦) بعد معالجة مشكلة الارتباط الذاتي وفقاً لثلاثة مستويات من خلال تقدير المعادلة رقم (3) وكما يلي:

١. نتائج تقدير دالة عرض العمل لحملة الشهادات الجامعية:

بتقدير معادلة عرض العمل لحملة الشهادات الجامعية، بينت النتائج الاحصائية والقياسية المبينة في الجدول رقم (٣-٢) ما يلي :

وبناءاً على نتائج الاختبارات الاحصائية والقياسية، يمكن دراسة التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر، حيث بينت النتائج أن عرض العمل لحملة الشهادات الجامعية بالنسبة للأجور الحقيقية موجبة، وليست ذات دلالة احصائية، حيث زيادة الأجور الحقيقية بمقدار (١٪) يزيد عرض العمل بشكل ضئيل نتيجة انخفاض مستوى الأجر لحملة هذه الشهادات وبخاصة في القطاع العام.

أما بالنسبة لمرونة عرض العمل تجاه حجم السكان فهي موجبة وذات دلالة احصائية عالية، بحيث إذا زاد معدل النمو السكاني بمقدار (١٪) يزداد عرض العمل من حملة الشهادات الجامعية بمقدار (٠,٨٦٠٪) وهذا منسجم مع معطيات الواقع حيث يحتل الأردن المرتبة الثانية بعد لبنان في نسبة حملة الشهادات الجامعية إلى مجموع السكان في الوطن العربي، كما ودلت مرونة عرض العمل بالنسبة لمعدل المشاركة الاقتصادية على الأثر الموجب وبدلالة احصائية عالية، وكانت مرونة عرض العمل لحملة الشهادات الجامعية بالنسبة للانفاق الحكومي ذات دلالة احصائية، حيث ساهم الانفاق الحكومي على زيادة عرض العمل من حملة الشهادات الجامعية وكانت هناك شروط لشغل بعض الوظائف الحكومية من حملة الشهادات الجامعية الأولى فأكثر.

أما بالنسبة لمرونة عرض العمل تجاه العمالة في الفترة السابقة فهي موجبة وذات دلالة احصائية بمستوى ثقة (١٠٪) فيما كانت مرونة العمل بالنسبة لحملة الشهادات الجامعية بالنسبة للمتغير الوهمي سلبية وذات دلالة احصائية عالية.

٢. نتائج تقدير دالة عرض العمل لحملة شهادات كليات المجتمع والمعاهد :

بينت النتائج الاحصائية والقياسية باستخدام المنهجية السابقة في التقدير الاحصائي المبينة في الجدول رقم (٣-٢) ما يلي :

وعلى صعيد دراسة نتائج التحليل الاقتصادي، تبين بأن مرونة عرض العمل من حملة شهادات كليات المجتمع بالنسبة للأجور الحقيقية موجبة وذات دلالة احصائية بمستوى بمستوى (١٠%)، حيث يؤثر الأجر على التخصص والدراسة. إذ أن الدراسة في كليات المجتمع والمعاهد لمدة سنتين أقل كلفة مادية وزمنية ليتسنى للفرد دخول سوق العمل. وهو بهذا الاختيار يوفق ما بين الحصول على شهادة علمية ودخول سوق العمل بعد فترة زمنية قصيرة.

أما بالنسبة لمرونة عرض العمل من حملة شهادات كليات المجتمع بالنسبة لحجم السكان فهي موجبة وذات دلالة إحصائية بمستوى (٥%) بحيث أن زيادة معدل النمو السكاني بمقدار (١%) يزداد عرض العمل من حملة كليات المجتمع (٠,٢٣١%). فيما تشير مرونة عرض العمل بالنسبة لمعدل المشاركة إلى الأثر الايجابي والدلالة الاحصائية المقبولة عند مستوى ثقة (١٠%)، وبالتالي فإن زيادة معدل المشاركة بمقدار (١%) يزداد عرض العمل من هذه الفئة التعليمية بمقدار (٠,٠١٩%) .

كما دلت مرونة عرض العمل بالنسبة للانفاق الحكومي على الأثر الايجابي، ولكن بدلالة غير مقبولة احصائيا. مما يعني أن الانفاق الحكومي يؤثر نسبيا على زيادة عرض العمل من حملة شهادة كليات المجتمع، وخاصة مع وجود كلية مجتمع برأس مال خاص تحتوي على برامج تعليمية أحدث من البرامج التي تطرحها كليات المجتمع الحكومية.

أما بالنسبة لمرونة عرض العمل بالنسبة للعمالة السابقة فقد كان لها دلالة احصائية، فيختار الفرد االتخصص بناءا على توجهات العمالة السابقة والعمل المبذول في العمليات الانتاجية، كما يتأثر عرض العمل من حملة شهادات كليات المجتمع كغيره بالنسبة للصدمات الاقتصادية والعوامل الخارجية المؤثرة على سوق العمل الأردني.

٣. نتائج تقدير عرض العمل لحملة شهادات الثانوية العامة فما دون :

باستخدام نفس المنهجية السابقة في تقدير نموذج عرض العمل تعليميا، بينت النتائج الاحصائية والقياسية المبينة في الجدول رقم (٣-٢) ما يلي:

بينت نتائج التقدير الاحصائي في إطار التحليل الاقتصادي، أن مرونة عرض العمل لحملة شهادات الثانوية العامة فما دون بالنسبة للأجور الحقيقية موجبة وذات دلالة احصائية، وبالتالي فإن الفرد يقرر اختياره بعد استكماله الدراسة الثانوية فيما إذا سيدخل سوق العمل أو

يتابع دراسته الجامعية. والأجر هنا محفز لدخول سوق العمل في ظل الظروف المعيشية الصعبة. كما بينت مرونة عرض العمل بالنسبة لحجم السكان أنها موجبة وذات دلالة احصائية عالية، بحيث أن زيادة معدل السكان تزيد عرض العمل لهذه الفئة. بينما دلت مرونة معدل المشاركة على أنها موجبة وذات دلالة احصائية، مما يعني أن زيادة معدل المشاركة يزيد عرض العمل لحملة شهادات الثانوية العامة فما دون، وتشكل هذه الفئة أعلى نسبة مشاركة في سوق العمل الأردني.

أما بالنسبة لمرونة عرض العمل تجاه الانفاق الحكومي فهي موجبة وذات دلالة احصائية. ولقد أدى الانفاق الحكومي على البنية التحتية التعليمية إلى زيادة مخرجات النظام التعليمي الالزامي، وساهم في زيادة عرض العمل لحملة شهادات الثانوية العامة فما دون كما دلت مرونة عرض العمل بالنسبة للعمالة السابقة على التأثير الايجابي وذات دلالة احصائية، بحيث يعتمد عرض العمل الحالي على عرض العمل المبذول في الفترة السابقة. ويتأثر عرض العمل لحملة شهادات الثانوية العامة فما دون بالعوامل الخارجية تبعا للظروف المعيشية للفرد.

عند مقارنة نتائج هذه الدراسة بنتائج الدراسات السابقة (دراسة الطلافحة ١٩٩٣)(١) والتي استخدمت متغيرين فقط وهما الأجور الحقيقية والعمالة في الفترة السابقة تبين ما يلي :

١. بينت نتائج دراسة الطلافحة بأن الأجور الحقيقية، لها أثر موجب على المستوى القطاعي ويختلف إحصائيا عن الصفر في قطاعي الصناعة والخدمات. بينما كان تأثيره موجبا ولا يختلف إحصائيا عن الصفر في باقي القطاعات، علما بأن دالة عرض العمل غير لوغاريتمية كما هي الحال في هذه الدراسة، كما أن تأثير الأجور الحقيقية على المستوى التعليمي إيجابي ويختلف إحصائيا عن الصفر لحملة شهادات الثانوية العامة فما دون، ولم يظهر أي أثر للأجور على عرض العمل لحملة الشهادات الجامعية وكليات المجتمع.

٢. أما تأثير عرض العمل في الفترة السابقة فهو إيجابي وذو دلالة إحصائية بمستوى معنوية (١%)، حيث تطابق مع نتائج هذه الدراسة، ولم تستطع الدراسة مقارنة باقي المتغيرات (معدل المشاركة الاقتصادية، الإنفاق الحكومي، حجم السكان) مع الدراسات الأخرى نظرا لعدم دراستها إلا من خلال هذه الدراسة.

---

(١) حسين الطلافحة، مرجع سابق، ص٢٧١.

جدول رقم (٣-٢)

نتائج المربعات الصغرى لدالة عرض العمل حسب المستوى التعليمي للفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٦)

المتغير التابع : اللوغاريتم الطبيعي للعمالة

المعلمات المقدرة	الشهادة الجامعية	شهادة كليات المجتمع والمعاهد	شهادة الثانوية العامة فما دون
الثابت bo	-٨,٩٨٥ ***(٥,١٠٩)	- ٢,٩٨٣ **(٣,٢٨٧)	١,١٨١ *(٢,١٣٧)
معامل الأجور InWR	٠,٠٠٤ (٠,١٢٥)	٠,٥٦٤ *(٢,٠٥٤)	٠,٧٠٣ *(١,٨٤٦)
معامل السكان InPO	٠,٨٦٠ ***(٥,١٣٣)	٠,٢٣١ **(٣,٢٥١)	٠,٧٩٠ ***(٤,٨٧٠)
معامل معدل المشاركة InPR	٠,٠٨٧ **(٣,٣١٩)	٠,٠١٩ *(٢,١٩٥)	٠,٠٤١ *(٢,١٧١)
معامل الانفاق الحكومي InGE	٠,١١٢ *(٢,٧١٥)	٠,٠٢٢ (١,٠٣٧)	٠,١٤٠ *(٢,٥٨٧)
معامل العمالة السابقة $InLS_{t-1}$	٠,٣٣٦ *(٢,٧١٤)	٠,٤٥٤ **(٢,٥٥١)	٠,١٧٣ - *(٢,٠٧٤)
معامل المتغير الوهمي D	٠,٣٧٠ - ***(٤,٢٥٨)	٠,٢٨٣ - *(٢,٢٣٣)	٠,٤٧٥ - *(٢,٦١٨)
معامل التحديد R^2	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٩
معامل التحديد المعدل R^{-2}	٠,٩٨	٠,٩٨	٠,٩٨
قيمة F	٩٠٨,٦٢٠	١٠٢٧٨,٣	١٥٥٤,٨١
قيمة D - W	١,٨٢٣	٢,٠١٢	١,٨٥١
قيمة h	٠,٤٦٤	-٠,١٣٢	٠,٣٨٧

ملاحظة :

١. الأرقام داخل الأقواس قيمة (t-ratio).

٢. تم تعديل مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل.

* : ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (١٠%).

** : ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (٥%).

*** : ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (١%).

المبحث الثاني

تقدير وتحليل نموذج محددات الطلب على العمل

تمهيد:

تعتمد الدراسة تقدير نموذج الطلب على العمل في سوق العمل الأردني قطاعيا وتعليميا، من خلال معادلات إنحدار قياسية، تمت معالجتها بطريقة المربعات الصغــــرى (OLS) لفـترة الدراسة (١٩٧٠ - ١٩٩٦)، وكما يلي :

تتوقع النظرية الاقتصادية تأثير الأجور على طلب العمالة سالبا، في حين ترى أن تـأثير المتغيرات (R, Lo, Ho, Pk, GDP) موجب على طلب العمالة بينما تأثير Ld_{t-1} يمكن أن يكـون سالبا أو موجبا.

أولا: نتائج تقدير دالة الطلب على العمل على مستوى الاقتصاد ككل :

عند تقدير نموذج الطلب على العمل في الاقتصاد ككل من خلال المعادلـــة رقـم (12)، بينت نتائج التقدير الاحصائي المبينة في الجدول رقم (٣-٣) ما يلي :

وعلى ضوء الاختبارات الاحصائية والقياسية، بينت نتائج دراسة التحليل الاقتصـادي أن مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجور الحقيقية بلغت (-٠,٣٧٤%)، أي أن زيادة الأجـــور بنسبة (١%) يؤدي إلى انخفــاض الطلـــب علـــى العمـــل فـــي الاقتصـــاد الأردنـــي بنســبة (٠,٣٧٤%)، بمعنى أن الطلب على العمل غير مرن، وأن سياسة الأجور يمكن أن تكون فعالة في تخفيض معدل البطالة، أما بالنسبة إلى مرونة الطلب على العمل بالنســبة للنــاتج المحلــي الاجمالي الحقيقي فهي موجبة، وذات دلالة احصائية، أي أن زيادة الناتج الاجمالي بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل بنسبة (٠,٣٥٤%)، فيما تدل مرونة الطلب علـــى العمــل بالنسبة لأسعار رأس المال على أنها موجبة وذات دلالة احصائية بمستوى ثقة (٥%)، وبالتالي فإن العلاقة بين العمل ورأس المال تكاملية في حالة ثبات الأجور، وتؤدي إلى إمكانية زيـــادة الطلب عن طريق زيادة رأس المال .

دلت النتائج بأن مرونة الطلب على العمل بالنسبة للعمالة في الفترة السابقة كانت موجبة وذات دلالة احصائية عالية. مما يعني أن مشاريع الاقتصاد الأردني هـــي ذات طـــابع زمنـــي طويل الأجل، وبالذات في مشاريع البنية التحتية في الاقتصاد. فيما دلت النتائج أيضا علـــى أن مرونة الطلب على العمل بالنسبة لحوالات العاملين في الخارج ذات أثـــر موجـــب، وبدلالـــة إحصائية عالية وهذا يعني أن زيادة حوالات العاملين في الخارج بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل بنسبة (٠,٣٤٦%) من خلال المشاريع والاستثمارات التي يتم توظيفها فـــي الاقتصاد الأردني.

وفي الوقت ذاته دلت النتائج على أن مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقروض والمساعدات الخارجية كانت سلبية، مما يعني أن القروض الخارجية والمساعدات لا توجه إلى استثمارات إنتاجية بشكل عام، بل يتم توظيفها في خدمة المشاريع الخدمية أو سد العجز في موازنة الدولة من خلال الإنفاق الجاري والرأسمالي.

أما بالنسبة إلى مرونة الطلب على العمل بالنسبة للمتغير الوهمي فكانت سلبية وذات دلالة احصائية وهذا يعنيّ أن الطلب على العمل يتأثر بالظروف الخارجية والمتغيرات الاقتصادية.

ثانيا : نتائج تقدير دالة الطلب على العمل حسب المستوى القطاعي :

تستعرض الدراسة تقدير وتحليل الطلب على العمل قطاعيا، لمعرفة تأثير المحددات الأساسية على المستويات الاقتصادية وبيان حجم تغيرها ومجالات استخدامها من قطاع لآخر وذلك من خلال تقدير المعادلة رقم (13) وكما يلي :

١. نتائج تقدير دالة الطلب على العمل في القطاع الصناعي :

دلت نتائج الاختبارات الاحصائية والقياسية في الجدول رقم (٣-٣) على ما يلي :

وفي إطار التحليل الاقتصادي، بينت النتائج بأن مرونة الطلب على العمالة بالنسبة للأجور الحقيقية ذات دلالة احصائية، وبالتالي فإن زيادة الأجور بنسبة (١%) يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة بنسبة (٠,٦٠%) في القطاع الصناعي، وهذا يعني أن مستوى الاستخدام في القطاع الصناعي يمكن زيادته من خلال تخفيض الأجور الحقيقية. كما دلت النتائج بأن مرونة الطلب على العمل بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي موجبة ولا تختلف احصائيا عن الصفر، وهذا يعني أن تغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة ضئيلة في مستوى الاستخدام في قطاع الصناعة.

أما بالنسبة إلى العلاقة بين العمل ورأس المال فكانت تكاملية من خلال مرونة الطلب على العمالة بالنسبة لفائض التشغيل. وبالتالي فإن زيادة رأس المال تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ولا تؤدي إلى إحلال رأس المال محل العمل في العمليات الانتاجية في القطاع الصناعي في حالة ثبات الأجور.

وفيما يتعلق بمرونة الطلب على العمالة بالنسبة للعمالة السابقة فكانت ايجابية وذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (١%). أما بالنسبة لأثر تحويلات العاملين في الخارج، فدلت مرونة الطلب على العمل بالنسبة لها على أنها موجبة، وزيادة الحوالات بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل في قطاع الصناعة بنسبة (٠,١٦٧%). فيما كان تأثير القروض

الخارجية على الطلب على العمل ايجابي، وهذا يعني أن جزءا من القروض تم توظيفها في الانتاج الصناعي.

٢. نتائج تقدير دالة الطلب على العمل في قطاع الزراعة :

دلت النتائج الاحصائية والقياسية في الجدول رقم (٣-٣) على ما يلي:

وتأسيسا على الاختبارات الاحصائية والقياسية، بينت دراسة نتائج التحليل الاقتصادي أن مرونة الطلب على العمل في القطاع الزراعي بالنسبة للأجور الحقيقية سالبة وذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (١٠%)، بحيث إذا زادت الأجور الحقيقية بنسبة (١%) فإن الطلب على العمل ينخفض بنسبة (٠,١٢٠%)، مما يعني أن سياسة الأجور في زيادة الطلب على العمل فعالة ولكنها ليست مرنة، بينما دلت مرونة الطلب على العمل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أنها موجبة ولا تختلف احصائيا عن الصفر، فزيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمقدار (١%) يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل بمقدار (٠,٦٠%). ولقد تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، كما تراجع في الوقت ذاته مستوى الاستخدام للعمالة الأردنية لصالح العمالة الوافدة. بينما بينت مرونة الطلب على العمل بالنسبة للعمالة السابقة أنها موجبة وذات دلالة احصائية عالية. مما يعني أن العمل المبذول في الفترة السابقة له تأثير على الطلب في الفترة الحالية، وأن المشاريع في القطاع الزراعي ذات طابع زمني طويل الأمد.

أما بالنسبة لمرونة الطلب على العمل بالنسبة لحوالات العاملين في الخارج فكانت موجبة، وذات دلالة احصائية بمستوى ثقة (٥%)، بحيث أن زيادة حوالات العاملين بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة الاستثمارات من تدفق حوالات العاملين في قطاع الزراعة بنسبة (٠,٦٩٢%)، ودلت نتائج التقدير على أن مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقروض الخارجية سلبية ولا تختلف إحصائيا عن الصفر، مما يعني أن القروض الخارجية يتم توظيفها لصالح القطاعات الأخرى.

أما بالنسبة لتأثير المساعدات الخارجية على الطلب على العمل في القطاع الزراعي، فكانت ايجابية، وذات دلالة احصائية بمستوى ثقة (١٠%). مما يعني أن جزءا من هذه المساعدات موجه نحو الانفاق على البنية التحتية وخاصة تطوير المناطق المرتفعة، كما ويعتبر قطاع الزراعة شديد الحساسية بالنسبة للعوامل الخارجية.

٣. نتائج تقدير دالة الطلب على العمل في قطاع الانشاءات :

عند استخدام نفس المنهجية السابقة في تقدير الطلب على العمل في قطاع الانشاءات دلت النتائج المبينة في الجدول رقم (٣-٣) على ما يلي :

وعلى ضوء معطيات الاختبارات الاحصائية والقياسية، تشير نتائج التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر، أن مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجور الحقيقية ذات دلالة احصائية في قطاع الانشاءات، بحيث عند زيادة الأجور الحقيقية بمقدار (١%) ينخفض الطلب على العمل بمقدار (٠,٥٨٧%) مما يعني أن استخدام سياسة الأجور في التأثير على الطلب فعالة وبخاصة إذا تم إحلال العمالة الأردنية مجمل العمالة الوافدة المتمركزة في قطاع الانشاءات.

إن مرونة الطلب على العمل بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي موجبة وليست ذات دلالة احصائية، بحيث أن تغير بنسبة (١%) في الناتج المحلي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة في قطاع الانشاءات بنسبة (٠,١٤٧%)، ويعزى ذلك إلى أن نمو الطلب على العمل يعتمد على عنصر العمل وليس عنصر رأس المال. كما وتدل نتائج التقدير أن مرونة العمل بالنسبة لأسعار رأس المال موجبة وليست ذات دلالة احصائية، مما يعني أ ن العلاقة بين عنصري الانتاج (العمل ورأس المال) تكاملية، مما يعني أن هناك إمكانية في عملية الاحلال بين العمل ورأس المال في حالة ثبات الأجور.

أما بالنسبة لمرونة الطلب على العمل بالنسبة للعمالة السابقة فكانت موجبة وذات دلالة احصائية بمستوى ثقة (١%). وهذا يعني أن العمل تراكميا ومترابطا في قطاع الانشاءات، ويعتمد على العمل المبذول في الفترة السابقة، كما وأظهرت مرونة الطلب على العمل بالنسبة لحوالات العاملين في الخارج أثر ايجابي وذات دلالة احصائية، بحيث أن زيادة حوالات العاملين بنسبة (١%) تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة في قطاع الانشاءات بنسبة (٠,٢٦٥%)، ولقد ساهمت تحويلات العاملين في ازدهار النهضة العمرانية التي شهدها الأردن عبر العقود الماضية، مما أدى إلى زيادة الطلب على العمالة في هذا القطاع.

ولقد دلت مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقروض الخارجية على الأثر الايجابي مما يعني أن التدفقات المالية تتوجه نحو قطاع الانشاءات، الذي يستخدم عمالة وافدة بشكل كبير. فيما كانت مرونة الطلب على العمل بالنسبة للمساعدات الخارجية سلبية وذات دلالة احصائية، ويعزى ذلك إلى أن التدفقات المالية لا يتم توظيفها في قطاع الانشاءات، كما ويستجيب الطلب على العمل في قطاع الانشاءات للصدمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد بشكل عام.

٤. نتائج تقدير دالة الطلب على العمل في قطاع الخدمات :

عند تقدير نموذج محددات الطلب على العمل باتباع نفس المنهجية السابقة، دلت النتائج الاحصائية والقياسية المبينة في الجدول رقم (٣-٣) ما يلي:

وتأسيسا على نتائج الاختبارات النظرية والاحصائية والقياسية، بينت نتائج دراسة التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر بأن مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجور الحقيقية ذات دلالة احصائية بمستوى ثقة (١%)، بحيث أن زيادة الأجور الحقيقية بنسبة (١%) تؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل بنسبة (١,٢٦٢%)، مما يعني أن سياسة الأجور فعالة في زيادة الطلب على العمل في حالة تخفيضها بنسبة معينة. أما بالنسبة لمرونة الطلب على العمل بالنسبة لمساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي فكانت موجبة، وذات دلالة احصائية عالية، بحيث أن تغير بنسبة (١%) في مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل بنسبة (١,٣٩٤%)، وتعتبر نسبة مساهمة قطاع الخدمات أكبر نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ومستوى الاستخدام.

ولقد دلت النتائج أن مرونة الطلب على العمل بالنسبة لفائض التشغيل (أسعار رأس المال) موجبة وذات دلالة احصائية، بحيث أن زيادة أسعار رأس المال بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة الطلب على رأس المال بنسبة (٢,٣٢٠%)، وهذا يعني أن العلاقة بين العمل ورأس المال تكاملية في حالة ثبات الأجور، بمعنى أن زيادة رأس المال يتطلب زيادة في الطلب على العمل.

أما بالنسبة لمرونة الطلب على العمل بالنسبة لحوالات العاملين في الخارج فهي موجبة، ولا تختلف احصائيا عن الصفر، وهذا يعني أنها موجهة نحو الاستثمار لصالح قطاعات أخرى، في الوقت الذي بينت مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقروض الخارجية أنها موجبة، ولا تختلف احصائيا عن الصفر. بينما دلت مرونة الطلب على العمل بالنسبة للمساعدات الخارجية على الأثر السلبي وبدلالة احصائية عالية. وهذا يعني أنها موظفة في مجالات أخرى. فيما يعتمد الطلب على العمل في قطاع الخدمات على العمل المبذول في الفترة السابقة نظرا للدلالة الاحصائية العالية التي تتمتع بها مرونة الطلب على العمل بالنسبة للعمالة السابقة، كما ويستجيب الطلب على العمل للعوامل الخارجية وبخاصة قطاع السياحة والتجارة والمواصلات.

جدول رقم (٣-٣)

نتائج المربعات الصغرى لدالة الطلب على العمل للاقتصاد ككل وحسب المستوى القطاعي للفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٦)

المتغير التابع : اللوغاريتم الطبيعي للعمالة.

المعلمات المقدرة	الاقتصاد ككل	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الانشاءات	قطاع الخدمات
الثابت bo	٢٠,٩١٣- *(٢,٨٠٦)	٣,٠١٣- *(٢,٤١٥)	٣,٠٩٩ *(٣,٣٢١)	٦,٧١٦ **(٢,٦٣)	١,٠٧٧ (٠,٢٦٠)
الأجور الحقيقية lnWR	٠,٣٧٤- *(٢,٣١٠)	٠,١٢٠- *(١,٨٥٩)	٠,٠٦٠- *(١,٨٠٢)	٠,٥٨٧- *(٢,٠١٣)	١,٢٦٢- ***(٤,٤٥٨)
معامل الانتاج lnGDPi/GDP	٠,٣٥٤ *(١,٧٧٠)	٠,٠٦٠ (١,٠٧٢)	٠,٠٢١ (٠,٧٤٨)	٠,١٤٧ (٠.٥٦٨)	١,٣٩٤ **(٣,٤٢١)
معامل فائض التشغيلlnPk	١,٥٥٩ **(٣,٥٨٦)	٠,٢٦٢ (١,٢١٤)	٠,٠٦٨ *(١,٨١٢)	٠,٥٥١ (١,٢٦٢)	٢,٣٢٠ **(٢,٨٥٥)
معامل العمالة السابقة $lnLS_{t-1}$	٠,٦٥٤ ***(٦,٩٠٠)	١,٠٦١ ***(٧,١٣٠)	٠,٩٦٨ ***(١٣,٣٣٧)	٠,٧٨٤ ***(٤,٧٠١)	٠,٤٥٧ **(٢,٩٩٦)
معامل الحوالات lnR	٠,٣٦٤ ***(٣,٨٩٦)	٠,٦٩٢ **(٣,١٠٢)	٠,١٦٧ *(٢,٢٢٥)	٠,٢٦٥ *(٢,٠٩٢)	٠,١٢٠ (٠,٤٥٧)
معامل القروض lnLo	٠,١٥٣- *(١,٩٢٥)	٠,٠٧١- (٠,٤٣٤)	٠,١٦٩ *(٢,٠٥٧)	٠,٢٠٧ *(١,٧٦٥)	٠,٢٩٧- *(١,٧٧٦)
معامل المساعدات LnHo	٠,٠٩٨- *(١,٩٧٧)	٠,٢٩١ *(٢,٤٦٥)	٠,١٤٢- **(٢,٧٨٩)	٠,١٦٧- *(٢,١٣٢)	٠,٠٨٢ (٠,٦٧٤)
المتغير الوهمي D	١,٣١٨- **(٢,٧٣٢)	١,١٤٥- **(٣,١٢٦)	٠,١٥٠- *(٢,١٣٥)	٠,١٥٠- (٠,٥٢٣)	٤,٥٧١- **(٣,٩٤١)
معامل التحديد R^2	٠,٩٩	٠,٩٦	٠,٩٩	٠,٩٨	٠٩٦
معامل التحديد المعدل R^{-2}	٠,٩٨	٠,٩٤	٠,٩٨	٠,٩٧	٠٩٤
قيمة F	٢٠٥,٠٢٦	٥٥,٤٩١	٢١٧,٨٥٣	١١٣,٤٩١	٥٤,٧٧١
قيمة D - W	٢,٢١٦	١,٩٠٧	٢,٣٤٢	٢,٢٨٧	٢,١٠٢
قيمة h	٠,٥٦-	٠,٢٤٣	٠,[illegible]٠٦-	٠,٧٤٦-	٠,٢٧٠-

ملاحظة :

١. الأرقام داخل الأقواس قيمة (t-ratio).

٢. تم تعديل مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل.

* : ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (١٠%).

** : ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (٥%).

*** : ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (١%).

ثالثا: نتائج تقدير دالة الطلب على العمل حسب المستوى التعليمي :

وفقا لمنهجية التحليل القياسي السابق، سيتم تقدير نموذج الطلب على العمل المعادلة رقم (14) من حيث المستوى التعليمي وعلى ثلاثة مستويات وكما يلي :

١. نتائج تقدير دالة الطلب على العمل لحملة الشهادات الجامعية :

تشير نتائج الاختبارات الاحصائية والقياسية المبينة في الجدول رقم (٣-٤) إلى ما يلي:

دلت نتائج دراسة التحليل الاقتصادي بأن مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجور الحقيقية ذات دلالة احصائية، وبالتالي فإن تخفيض الأجور الحقيقية بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة العمالة بنسبة (٠,٢٠٣%)، وهذا يعكس فعالية سياسة الأجور في التخفيض من معدلات البطالة لحملة الشهادات الجامعية. وقد لا تعطي هذه السياسة ثمارها في حالة تطبيقها ما لم يصاحبها تغيرا في النظرة الاجتماعية للعمل إضافة إلى القيود على جدوى تطبيقها، في ظل غياب تنظيم سوق العمل الأردني للعمالة الوافدة واستخدامها الواسع في الاقتصاد الأردني.

فيما دلت مرونة الطلب على العمل بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على الأثر الايجابي وبدلالة احصائية بمستوى ثقة (١٠%)، بحيث أن زيادة الناتج الكلي الاجمالي الحقيقي بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل من حملة الشهادات الجامعية بنسبة (٠,٢٣٩%)، وهذا ينعكس على مستوى الاستخدام والطلب على هذه الفئة التعليمية، نظرا لحاجة القطاعات الاقتصادية على تخصصات جامعية في العمليات الانتاجية.

أما بالنسبة لمرونة الطلب على القوى العاملة تجاه فائض التشغيل (أسعار رأس المال) فكانت موجبة وذات دلالة احصائية بمستوى ثقة (١%). بحيث عند زيادة رأس المال بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل لحملة الشهادات الجامعية بنسبة (٠.٨٩١%). وبالتالي فإن العلاقة بين العمل ورأس المال علاقة تكاملية. وهذا يعني أن زيادة رأس المال تؤدي إلى زيادة الطلب على العمل لحملة الشهادات الجامعية.

وفيما يتعلق بمرونة الطلب على العمل بالنسبة للعمالة السابقة، فكانت موجبة وذات دلالة احصائية بمستوى ثقة (٥%). في الوقت الذي تدل مرونة الطلب على العمل بالنسبة لحوالات العاملين في الخارج على الأثر السلبي، وبدلالة لا تختلف احصائيا عن الصفر، مما يعني أن تحويلات العاملين توظف لصالح استثمارات أخرى.

إن مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقروض الخارجية سلبية ولا تختلف احصائيا عن الصفر. مما يعني أن القروض الخارجية لا يتم استثمارها في مشاريع التعليم العالي، حيث أن الجامعات تمول نفسها من خلال الرسوم الجامعية والضرائب المفروضة على المواطنين.

وكذلك الأمر بالنسبة لمرونة الطلب على العمل بالنسبة للمساعدات الخارجية، حيث يتم توظيفها لغايات أخرى وبالذات في سد عجز الموازنة العامة للدولة.

٢. نتائج تقدير دالة الطلب على العمل لحملة كليات المجتمع والمعاهد :

باتباع المنهجية السابقة في التقدير القياسي، دلت النتائج الاحصائية والقياسية المبينة في الجدول رقم (٣-٤) على ما يلي :

وعلى ضوء هذه الاختبارات بينت نتائج التحليل الاقتصادي، بأن مرونة الطلب على العمل لحملة شهادة كليات المجتمع بالنسبة للأجور الحقيقية، ذات دلالة احصائية وتختلف عن الصفر. وبالتالي فإن زيادة الطلب على العمالة لهذه الفئة التعليمية ممكنة في حالة تخفيض الأجور الحقيقية بنسبة معينة، حيث يعتمد سوق العمل الأردني مهنيا على حملة شهادة كليات المجتمع في العمليات الانتاجية المتوسطة.

وفيما يتعلق بمرونة الطب على العمل بالنسبة لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي فهي ايجابية، وذات دلالة احصائية بمستوى ثقة (١٠%)، بحيث أن زيادة الناتج المحلي بنسبة (١%) تؤدي إلى زيادة الطلب على العمل بنسبة (٠,٢٢٤%). مما يعني أن هذه الفئة التعليمية تعتمد على نمو الناتج المحلي في استخدامها في سوق العمل الأردني. كما أن مرونة الطلب على العمل بالنسبة لأسعار رأس المال كانت ايجابية وذات دلالة احصائية. وهذا يعني أن العلاقة تكاملية بين العمل ورأس المال في عملية الاستخدام لحملة شهادات كليات المجتمع.

ولقد دلت مرونة الطلب على العمل بالنسبة لحوالات العاملين في الخارج على الأثر الايجابي، وبدلالة احصائية مقبولة، بحيث أن زيادة حوالات العاملين تؤدي إلى زيادة الطلب على هذه الفئة التعليمية، من خلال الاستثمار في بناء المنشآت الأكاديمية والتوسع في البرامج التعليمية.

بينما كانت مرونة الطلب على العمل لحملة الشهادات المتوسطة بالنسبة للقروض والمساعدات الخارجية ذات أثر سلبي، وبدلالة احصائية لا تختلف عن الصفر، مما يعني أن مجالات استخدامها في العملية الاستثمارية ضيقة.

٣. نتائج تقدير دالة الطلب على العمل لحملة الثانوية العامة فما دون :

بينت نتائج الاختبارات الاحصائية والقياسية المبينة في الجدول رقم (٣-٤) ما يلي :

أما بالنسبة إلى نتائج دراسة التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر، فإن مرونة الطلب على العمل لحملة شهادات الثانوية العامة فما دون بالنسبة للأجور الحقيقية، فكانت فعالة وذات دلالة

احصائية. وبالتالي يمكن استخدام سياسة الأجور في زيادة الطلب على العمل لحملة شهادات الثانوية العامة، وتخفيض معدلات البطالة في صفوف هذه الفئة التعليمية. كما دلت مرونة الطلب على العمل بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على الأثر الايجابي بحيث أن زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي تؤدي إلى زيادة في الطلب على هذه الفئة وتخفيض معدلات البطالة، ولا يمكن استيعاب الفائض من العمالة لحملة شهادات الثانوية العامة فما دون، إلا من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي، لافتقار هذه الفئة إلى الخبرة في الأساليب الانتاجية، ومحدودية عملها في بعض القطاعات التي تحتاج عمالة مدربة وخاصة في قطاع الصناعة.

وفيما يتعلق بمرونة الطلب على هذه الفئة بالنسبة لأسعار رأس المال فهي موجبة وذات دلالة احصائية عالية. مما يعني أن العلاقة تكاملية بين العمل ورأس المال في عملية الاستخدام. كما دلت مرونة الطلب على العمل لحملة شهادات الثانوية العامة فما دون بالنسبة لحوالات العاملين في الخارج على الأثر الايجابي، أي أن زيادة تحويلات العاملين في الخارج تخلق فرص عمل لهذه الفئة في سوق العمل الأردني. بينما تأثير القروض والمساعدات الخارجية ضعيف في مجالات الاستخدام لهذه الفئة، ويعزى ذلك لضخامة حجمها وضيق مجالات استخدامها.

وعند مقارنة نتائج هذه الدراسة مع الدراسات التي طرقت جانب الطلب (دراسة الطلافحة ١٩٩٠)[١] و (دراسة الطلافحة والفهداوي ١٩٩٨)[٢] و (دراسة زريقات ١٩٩٣)[٣] تبين ما يلي :

١. استخدمت دراسة الطلافحة (١٩٩٠) ودراسة زريقات (١٩٩٣) نفس المتغيرات المستقلة وهي (الأجور الحقيقية، الناتج المحلي الإجمالي، العمالة المطلوبة في الفترة السابقة، أسعار رأس المال)، حيث تطابقت نتائجهما إلى حد ما. في حين بينت نتائج دراسة الطلافحة (١٩٩٠) أن مرونة الطلب على القوى العاملة بالنسبة للأجور الحقيقية قليلة جدا وليست ذات دلالة احصائية في قطاعي الزراعة والصناعة، كما أن مرونة الطلب على العمل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إيجابية وذات دلالة احصائية على مستوى الاقتصاد وقطاع الخدمات، بينما لا تختلف احصائيا عن الصفر في باقي القطاعات. كما دلت النتائج على أن العلاقة بين العمل ورأس المال تبادلية على مستوى الاقتصاد ككل وقطاع الزراعة، بينما

---

(١) حسين الطلافحة، مصدر سابق، ص ٣٥.

(٢) حسين الطلافحة، خميس الفهداوي، مصدر سابق، ص ٩٤.

(٣) زياد زريقات، مصدر سابق، ص ٨٤.

تكاملية في قطاع الصناعة والانشاءات والخدمات، وذلك من خلال تقدير مرونات الاحلال قطاعيا.

٢. أما بالنسبة لدراسة الطلافحة والفهداوي (١٩٩٨) فجاءت على نحو أشمل من دراسة الطلافحة عام (١٩٩٠)، حيث استخدمت الدراسة بالاضافة للمتغيرات السابقة (حوالات العاملين في الخارج، القروض والمساعدات الخارجية). أظهرت النتائج أن مرونة الطلب بالنسبة لحوالات العاملين في الخارج إيجابية بينما بالنسبة للقروض والمساعدات الخارجية سلبية على مستوى الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية ما عدا قطاع الانشاءات.

وعلى ضوء ذلك يتبين أن نتائج هذه الدراسة تطابقت إلى حد ما مع نتائج دراسة الطلافحة في بعض الجوانب واختلفت في جوانب أخرى، إلا أنها تطرقت إلى أسلوب آخر في تفسير تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، ثم إدخالها متغيرات أخرى لم تندرج في دراسة الطلافحة وخاصة جانب العرض.

جدول رقم (٣-٤)

نتائج المربعات الصغرى لدالة الطلب على العمل حسب المستوى التعليمي للفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٦)

المتغير التابع : اللوغاريتم الطبيعي للعمالة

المعلمات المقدرة	الشهادة الجامعية	شهادة كليات المجتمع والمعاهد	شهادة الثانوية العامة فما دون
الثابت bo	٢١,٣٥٤- ***(٩,٧٤٥)	١٦,٨٢٥- *(١,٨٢٦)	٢٥,٩٦٨- (٣,٣٧٧)
معامل الأجور lnWR	٠,٢٠٣- *(١,٨٤٩)	٠,٢٠٠- *(٢,٠٤٦)	٠,٤٥٨- **(٢,٤٨٤)
معامل الناتج المحلي الاجمالي lnRGDP	٠,٢٣٩ *(١,٨٥٥)	٠,٢٢٤ *(١,٨٥٢)	٠,٤٠٢ *(١,٧٦٢)
معامل فائض التشغيل lnPk	٠,٨٩١ ***(٨,٣٧٣)	٠,٦٦٢ **(٢,٥١٠)	٢,١٢٤ ***(٤,٢٦٩)
معامل العمالة السابقة $lnLS_{t-1}$	٠,٢٢٥ **(٣,٢٢٢)	٠,١٢٩ *(٢,٢٥١)	٠,٧٠٩ ***(٦,٥٦٢)
معامل الحوالات lnR	٠,٠٢٦- (٠,٢٩٠)	٠,٠٩٩ *(١,٨٣٩)	٠,١٧٣ *(١,٧٠٨)
معامل القروض lnLo	٠,٠٧٧- (١,٤٢٣)	٠,٠٢١- (٠,٤٣٩)	٠,١٢٤- (١,٣٦٨)
معامل المساعدات lnHo	٠,٠٧٦- **(٢,٢١٠)	٠,٠٢٨- (٠,٩٢٠)	٠,١٠٣- *(١,٨٢٢)
معامل المتغير الوهمي D	٠,٠١٧- (٠,١٢٨)	٠,١٣٣- (٠,٤٥٨)	١,٧٩٣- **(٣,٢٦٤)
R^2	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٨
R^{-2}	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٨
قيمة F	٤٥٩,٤٥٧	٥٦٦,٨٩٨	١٥٧,٥٨٢
قيمة D - W	٢,١٥٨	١,٧٥٦	٢,١٩٥
قيمة h	٠,٤١٤-	٠,٦١٣	٠,٥٠٩-

ملاحظة :

١. الأرقام داخل الأقواس قيمة (t-ratio).

٢. تم تعديل مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل.

* : ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (١٠%).

** : ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (٥%).

*** : ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (١%).

المبحث الثالث

مرونات الاحلال وتقدير التنبؤ

أولاً: مرونات الاحلال

يتناول هذا الجزء مرونة الاحلال بين العمل ورأس المال ومرونة الاحلال بين أقسام العمل وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) و (GLS) لفترة الدراسة (١٩٧٠ – ١٩٩٦) وكما يلي:

١. **نتائج تقدير دالة مرونة الاحلال بين العمل ورأس المال:**

عند تقدير معادلة مرونة الاحلال رقم (15) بينت النتائج الموضحة في الجدول رقم (٣-٥) ما يلي:

أ. أن مرونة الاحلال بين العمل ورأس المال كانت ذات دلالة احصائية على مستوى الاقتصاد وكافة النشاطات الاقتصادية الأخرى.

ب. دلت نتائج التقدير، على أن العلاقة بين العمل ورأس المال علاقة تبادلية على مستوى الاقتصاد، وقطاع الزراعة والإنشاءات والخدمات. وذلك من خلال الكشف عن الإشارة السالبة لمرونة الاحلال بين العمل ورأس المال، فيما كانت العلاقة تكاملية بين العمل ورأس المال في القطاع الصناعي.

إن ارتفاع الأجور بالنسبة لأسعار رأس المال (فائض التشغيل) سوف يؤدي إلى إحلال رأس المال محل العمل. حيث أدت السياسات الاقتصادية المتبعة في الأردن خلال العقود الماضية إلى دعم المشاريع الانتاجية والاستثمارية في النشاطات الاقتصادية. وذلك من خلال الاعفاءات الضريبية، ودعم المستوردات ومستلزمات الانتاج والمواد الخام والسلع الرأسمالية المتمثلة في الآلات والمعدات وقطع الغيار ومدخلات الانتاج الزراعي. وعن طريق التسهيلات الائتمانية المقدمة من بنك الإنماء الصناعي، الأمر الذي أدى إلى جعل أسعار رأس المال أرخص نسبياً من العمل.

وعلى ضوء ذلك، يمكن تخفيض معدلات البطالة من خلال تخفيض رأس المال المستخدم في القطاعات الاقتصادية وذلك باستخدام الأساليب الانتاجية كثيفة العمل، وخاصة في القطاعات الاقتصادية التي تكون فيها العلاقة تبادلية بين رأس المال والعمل.

أما في قطاع الصناعة، والتي دلت النتائج على أن العلاقة بين رأس المال والعمل تكاملية. فإن تخفيض معدل البطالة لا بد وأن يكون من خلال زيادة رأس المال، لزيادة الطلب على قوة العمل.

جدول رقم (٣-٥)

نتائج تقدير دالة مرونات الاحلال بين العمل ورأس المال حسب النشاط الاقتصادي للفترة (١٩٧٠-١٩٩٦)

المتغير التابع اللوغاريتم الطبيعي (عدد العمال ÷ رأس المال)

النشاط الاقتصادي	الثابت bo	مرونة الاحلال Ln W/R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل R^{2-}	قيمة D - W	قيمة F
الاقتصاد ككل	٢,٢٠٢- (١,٤٤٦)	٠,٨٥٣- (٨,١٦٦)***	٠,٧٢٧	٠,٧١٦	١,٩٧٦	٦٦,٦٨٤
القطاع الصناعي	٠,٩٠٤ (١٣١,٤٢٢)***	٠,٨٠١ (٦,٨٦٧)***	٠,٦٥٤	٠,٦٤٠	١,٩٨٢	٤٧,١٥٥
القطاع الزراعي	١٦,٦٨٩ (١٧,٠٦٠)***	٠,٤٥٦- (٢,٥٥٩)**	٠,٥٠٨	٠,٤٧٦	١,٨٣٧	٦,٥٤٧
قطاع الانشاءات	٧٩,٣٤٤ (٣,٢٨٣)**	٠,٤٦٤- (٢,٦٢٠)**	٠,٥٧٥	٠,٥٨٤	١,٧٨٦	٦,٨٦٥
قطاع الخدمات	٢,٧١٨ (٧,٧١٨)***	٠,٧١٧- (٥,١٤٨)***	٠,٥١٥	٠,٤٩٥	١,٩٤٤	٢٦,٥٠٢

٢. نتائج تقدير دالة مرونة الاحلال بين أقسام العمل حسب المستوى التعليمي:

بينت نتائج تقدير المعادلة (16) إلى أن مرونة الاحلال بين أقسام العمل من حيث المستوى التعليمي لقوة العمل من حملة الشهادة الجامعية، ودبلوم كليات المجتمع والثانوية العامة فما دون، المبينة في الجدول رقم (٣-٦) كانت كما يلي:

أ. إن مرونة الاحلال بين أقسام العمل ذات دلالة احصائية بين العمل والعمل لجميع المستويات التعليمية.

ب. تدل الإشارة السالبة لمرونة الاحلال بين العمل من حملة كليات المجتمع والعمل من حملة الشهادات الجامعية والعليا، على العلاقة التبادلية بينهما. في حين دلت الإشارة الموجبة لمرونة الاحلال بين العمل من حملة الثانوية العامة والعمل من حملة كليات المجتمع من ناحية، وبين العمل من حملة الثانوية العامة والعمل من حملة الشهادات الجامعية على العلاقة التكاملية بين العمالة من ذات المستويات التعليمية.

وعليه نستنتج بإمكانية احلال العمالة من حملة كليات المجتمع محل الشهادات الجامعية والعكس صحيح. وبالتالي فإن زيادة العمال من حملة أي من المستويات التعليمية، والتي ترتبط

بالعمالة الأخرى بعلاقة تبادلية، ممكنة من خلال تخفيض مستويات الأجور لأحدهما بالنسبة للآخر. نظرا لتقارب التخصصات وسد حاجة العمل عن طريق التأهيل والتدريب في العمل.

وفي الوقت ذاته، دلت نتائج التقدير على صعوبة امكانية عملية الاحلال بين حملة الثانوية العامة والشهادات الجامعية والعليا. نظرا للعلاقة التكاملية التي يرتبط بها كل مستوى تعليمي مع الآخر. وهذا يعني أن زيادة العمالة من حملة الثانوية العامة فما دون يقضي زيادة العمالة في حملة الشهادات الجامعية دون التعويض من كليهما. ويمكن تفسير صعوبة الاحلال بين هذه المستويات لاختلاف التخصص والخبرة والكفاءة العملية، التي يتمتع بها حملة الشهادات الجامعية والعليا، عن الخبرة المتواضعة الموجودة لدى حملة الشهادات الثانوية العامة فما دون.

جدول رقم (٣-٦)

نتائج تقدير دالة مرونات الاحلال بين أقسام العمل حسب المستوى التعليمي للفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٦)

المتغير التابع اللوغاريتم الطبيعي (عدد العمال من المستوى **i** ÷ عدد العمال من المستوى التعليمي **j**)

المستوى التعليمي	الثابت bo	مرونة الاحلال Ln W/R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل R^{2-}	قيمة D - W	قيمة F
ثانوية عامة / دبلوم كليات مجتمع	-٩,٢ (٨,١٠٤)***	٠,٤٥٥ (٢,٥٥٦)**	٠,٢٠٧	٠,١٧٥	١,٨٧٥	٦,٥٣١
دبلوك كليات مجتمع / الشهادات الجامعية	١,٠٠٥ (٥,٦٥١)***	-٠,٨١٧ (٧,٠٨٥)***	٠,٦٦٨	٠,٦٥٤	١,٨٢١	٥٠,٢٠١
ثانوية عامة فمادون / الشهادات الجامعية	-١,٢٩٦ (٧,٣٠٣)***	٠,٧٦٨ (٦,٠٠٢)***	٠,٨٩٠	٠,٥٧٤	١,٩٢٧	٣٦,٢٥

ملاحظة :

١. الأرقام داخل الأقواس قيمة (t-ratio).

**** : ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (٥%).**

***** : ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية (١%).**

ثانيا: التنبؤ بالعرض والطلب من القوى العاملة.

تمهيد:

يعتبر تخطيط القوى البشرية وخاصة في مجالي العرض والطلب من الدراسات الشائكة والمعقدة وبالذات في الدول النامية اقتصاديا كونها تتعامل مع احتمالات وتوقعات المستقبل في مجالات عديدة كتوقعات النمو الاقتصادي، ومخرجات النظام التعليمي ومتغيرات سوق العمل، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في كل هذه المتغيرات.

وتزداد الأمور تعقيدا في ظل عدم توفر بيانات احصائية لكثير من المتغيرات التي لها علاقة بسوق العمل، وخاصة إذا ما علمنا أن هذه البيانات تعتريها كثير من الأخطاء، مما يحتاج الباحث إلى اللجوء إلى استخدام عدد من الفرضيات، والبدائل لبناء نماذج التوقع.

وتعتمد الدراسة في تقدير التنبؤ بالعرض والطلب على معادلة انحدار قياسية يكون فيها الزمن متغيرا مستقلا، يتم معالجتها بطريقة المربعات الصغرى (OLS)، لمعرفة الحجم الكلي للطلب والعرض للفترة (١٩٩٧ – ٢٠٠٦)، بهدف تخطيط البرامج الاقتصادية، ورسم السياسات التي تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للقوى العاملة، وزيادة تشغيل العاطلين عن العمل ومواجهة مشكلة البطالة، في حالة أن العرض يفوق الطلب المحلي على القوى العاملة، وسيتم دراسة تقدير التنبؤ وفقا للمعادلة التالية[١]:

$$\ln y = a + b\, T_{+1} \;\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\; (17)$$

حيث أن:

lny: اللوغاريتم الطبيعي للعرض والطلب على العمل.

a, b: معلمات النموذج.

T: الزمن.

وعلى نفس المنوال سيتم تقدير التنبؤ من الطلب على القوى العاملة وعلى النحو التالي:

$$\ln q = a + b\, T_{+1} \;\ldots\ldots\ldots\ldots\; (18)$$

حيث أن:

lnq: اللوغاريتم الطبيعي للطلب على العمل.

T, a, b: كما عرفت سابقا.

أ- تقدير التنبؤ بالعرض من القوى العاملة.

يتم تقدير العرض المتوقع من القوى العاملة للفترة (١٩٩٧ – ٢٠٠٦) وباستخدام معادلة الانحدار رقم (17)، لمعرفة الفائض والعجز تعليميا ومهنيا، ليتسنى مواجهة الفائض واستيعابه

---

(1) William G. Wasserman, Applied Statistice, Allynan and Bacon Inc, N.Y, 1992, 311.

في سوق العمل الأردني، من خلال وضع السياسات الاقتصادية المناسبة، لمعالجة المردود السلبي الناجم عن مشكلة البطالة وآثارها المختلفة. ويتوقع أن تشهد الفترة القادمة زيادة كبيرة في حجم عرض القوى العاملة.

من المتوقع أن يرتفع حجم العرض الكلي خلال فترة التنبؤ من حوالي (١١٤٨,٣) ألف عامل عام ١٩٩٦(كسنة أساس) إلى حوالي (١٥٩١,٣) ألف عامل عام ٢٠٠٦، بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٣,٣١%). كما بينت نتائج العرض الإضافي والكلي حسب المستوى التعليمي المبينة في الجدولين أرقام (٣-٧) و (٣-٨) ما يلي :

١. إن حجم العرض الاضافي لمستوى بكالوريوس ودراسات عليا ارتفع من (١٠,٥) ألف عامل عام ١٩٩٧ إلى حوالي (١٣,٩) ألف عامل عام ٢٠٠٦، بمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط (٣,٥%) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١%) خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦). وبالتالي فإن حجم العرض الاضافي الكلي يقدر بحوالي (١٢٢) ألف عامل، حيث من المتوقع أن يرتفع حجم العرض الكلي من (١٥٩,٧) ألف عامل عام ١٩٩٦ (كسنة أساس) إلى حوالي (٢٨١,٧) ألف عامل عام ٢٠٠٦.
٢. ارتفع حجم العرض الاضافي لحملة شهادات كليات المجتمع والمعاهد من (٣,٣) ألف عامل عام ١٩٩٧، إلى حوالي (٤,٤) ألف عامل عام ٢٠٠٦، بمعدل نمو سنوي (٣,٣%) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١,١%) وبالتالي فإن حجم العرض الاضافي الكلي يقدر بحوالي (٤٨,٧) ألف عامل، حيث من المتوقع أن يرتفع العرض الكلي من (١٤٥,٨) ألف عامل عام ١٩٩٦ (كسنة أساس) إلى حوالي (١٨٤,٦) ألف عامل عام ٢٠٠٦.
٣. إن حجم العرض الإضافي لحملة شهادة الثانوية العامة فما دون، ارتفع من (٢٤,٣) ألف عامل عام ١٩٩٧ إلى حوالي (٣٢,٢) ألف عامل عام ٢٠٠٦، بمعدل نمو سنوي قدره (٣,٢%) خلال الفترة القادمة، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١%)، حيث من المتوقع أن يرتفع مجمل العرض الاضافي إلى حوالي (٢٨٢,٢) ألف عامل، وبالتالي فإن حجم العرض الكلي لفترة التنبؤ سيرتفع من (٨٤٢,٨) ألف عامل عام ١٩٩٦ إلى حوالي (١١٢٥) ألف عامل عام ٢٠٠٦.

جدول رقم (٣-٧)

مجمل العرض الإضافي حسب المستوى التعليمي للفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) ألف عامل

السنة / العرض الأضافي	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
بكالوريوس + دراسات عليا	١٠,٥	١٠,٩	١١,٣	١١,٦	١٢,٠	١٢,٤	١٢,٨	١٣,١	١٣,٥	١٣,٩
كليات مجتمع	٣,٣	٣,٦	٣,٦	٣,٧	٣,٨	٣,٩	٤,٠٠	٤,٢	٤,٣	٤,٤
ثانوية عامة فما دون	٢٤,٣	٢٥,٢	٢٦,٠٠	٢٦,٩	٢٧,٨	٢٨,٦	٢٩,٥	٣٠,٤	٣١,٣	٣٢,٢
المجموع	٣٨,١	٣٩,٧	٤٠,٩	٤٢,٢	٤٣,٦	٤٤,٩	٤٦,٣	٤٧,٧	٤٩,١	٥٠,٥

جدول رقم (٣-٨)

مجمل العرض الكلي المتوقع حسب المستوى التعليمي للفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٦) ألف عامل

السنة / العرض الاضافي	*١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
بكالوريوس + دراسات عليا	*١٥٩,٧	١٧٠,٢	١٨١,١	١٩٢,٤	٢٠٤	٢١٦	٢٢٨,٤	٢٤١,٢	٢٥٤,٣	٢٦٧,٨	٢٨١,٧
دبلوم	*١٤٥,٨	١٤٩,١	١٥٢,٧	١٥٦,٣	١٦٠	١٦٣,٨	١٦٧,٧	١٧١,٧	١٧٥,٩	١٨٠,٢	١٨٤,٦
ثانوية عامة فما دون	*٨٤٢,٨	٨٦٧,١	٨٩٢,٣	٩١٨,٣	٩٤٥,٢	٩٧٣	١٠٠١,٦	١٠٣١,١	١٠٦١,٥	١٠٩٢,٨	١١٢٥
المجموع	*١١٤٨,٣	١١٨٦,٤	١٢٢٦,١	١٢٦٧	١٣٠٩,٢	١٣٥٢,٨	١٣٩٧,٧	١٤٤٤	١٤٩١,٧	١٥٤٠,٨	١٥٩١,٣

* سنة الأساس.

بينت نتائج العرض الإضافي والكلي للمجموعات المهنية المبينة في الجدولين (٣-٩) و (٣-١٠) ما يلي:

١. أن حجم العرض الاضافي لفئة المتخصصين والفنيين ارتفع من (٧,٧) ألف عامل عام ١٩٩٧ إلى حوالي (١١) ألف عامل عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو بلغ (٣,٨%) خلال فترة التنبؤ، وبالتالي فإن حجم الطلب الاضافي الكلي يقدر بحوالي (١٠٣,٤) ألف عامل بمعدل نمو سنوي مركب قدره (١,٤%)، مما يعني أن حجم العرض الكلي سيرتفع من (٢٣٠,٨) ألف عاما عام ١٩٩٦ (كسنة أساس) إلى حوالي (٣٣٤,٢) ألف عامل عام ٢٠٠٦.

٢. من المتوقع أن يرتفع حجم العرض الاضافي لفئة الإداريين من (٠,٩١) عامل إلى حوالي (١,٢) ألف عامل خلال فترة التنبؤ على التوالي، بمعدل نمو سنوي قدره (١,٧٤%)، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٠,٧%)، وبالتالي فإن حجم العرض الاضافي لهذه الفئة يقدر بحوالي (٥,٩) ألف عامل، حيث سيرتفع حجم العرض الكلي من (٢٧,٥) ألف عامل عام ١٩٩٦ إلى حوالي (٣٣,٤) ألف عامل عام ٢٠٠٦.

٣. أن حجم العرض الاضافي لفئة الأعمال الكتابية ارتفع من (٣) آلاف عامل إلى حوالي (٤,٣) ألف عامل خلال فترة التنبؤ، مما يعني أن حجم العرض الإضافي الكلي يقدر بحوالي (٤٠,٧) ألف عامل، بمعدل نمو سنوي قدره (٣,٧%) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١,٢%)، بحيث سيرتفع مجمل العرض الكلي لفئة الأعمال الكتابية من (٩٣) ألف عامل عام ١٩٩٦ إلى حوالي (١٣٣,٧) ألف عامل عام ٢٠٠٦.

٤. أن حجم العرض الاضافي لفئة العاملين في الزراعة ارتفع من (٣,١) ألف عامل عام ١٩٩٧ إلى حوالي (٣,٢) ألف عامل عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو سنوي قدره (٠,٣%) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١%)، بحيث سيكون مجمل العرض الاضافي الكلي لفترة التنبؤ بحدود (٣٠) ألف عامل، وبالتالي فإن مجمل العرض الكلي سيرتفع من (٩٤,١) ألف عامل إلى حوالي (١٢٤,١) ألف عامل عام ٢٠٠٦.

٥. بلغ حجم العرض الاضافي لفئة العاملين في الانتاج وغير المضيفين حوالي (١٨,٧) ألف عاما عام ١٩٩٧ ارتفع إلى حوالي (٢٥,٢) ألف عامل عام ٢٠٠٦، مما يعني ان مجمل العرض الاضافي لفترة التنبؤ حوالي (٢٣٣,٦) ألف عامل، بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (٣,٣%) وبمعدل نمو سنوي مركب حوالي (١,٣%)، وبالتالي فإن مجمل العرض الاضافي لهذه الفئة سيرتفع من (٥٦٢,٨) ألف عامل عام ١٩٩٦ (٧٩٥,٦) ألف عامل عام ٢٠٠٦.

٦. أن حجم العرض الإضافي من فئة العاملين في الخدمات ارتفع من (٤,٧) ألف عامل عام ١٩٩٧ إلى حوالي (٥,٦) ألف عامل ٢٠٠٦ بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٠,٧%)، وبالتالي فإن حجم العرض الاضافي سيكون بحدود (٣٠,٢) ألف عامل، بحيث سيرتفع مجمل العرض الكلي من (١٤٠,١) ألف عامل عام ١٩٩٦ إلى حوالي (١٧٠,٣) ألف عامل عام ٢٠٠٦.

ب. التنبؤ بالطلب من القوى العاملة :

يتم تقدير حجم الطلب الإضافي والإجمالي المتوقع من كافة القطاعات الاقتصادية والمستويات التعليمية، والمجموعات المهنية، لمعرفة الفائض أو العجز من أعدادها من حيث تقسيماتها وفئاتها، ليتسنى وضع الخطط والبرامج التي تستوعبها في سوق العمل المحلي والخارجي. ثم إيجاد فرص التعليم من خلال فتح آفاق المشاريع الإضافية، ومعالجة المردود السلبي الناجم عن تفاقم مشكلة البطالة والحد منها.

لقد تم تقدير المعادلة رقم (18) لمعرفة حجم الطلب الإضافي وبيان الإجمالي قطاعيا وتعليميا ومهنيا للفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦)، من خلال استخدام معادلة الانحدار ولفترة عشرة سنوات قادمة، حيث يتوقع أن تشهد هذه الفترة زيادة كبيرة في حجم الطلب على القوى العاملة.

دلت نتائج الطلب الإضافي والإجمالي القطاعية المبينة في الجدولين أرقام (٣-١١) و(٣-١٢) على ما يلي :

١. إن حجم الطلب الإضافي على مستوى الاقتصاد يقدر بحوالي (٣١,٧) الف عامل عام ١٩٩٧، سيرتفع إلى حوالي (٤٢,٥) ألف عامل عام ٢٠٠٦، وبمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط للفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) حوالي (٣,٥%) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١,١%)، وبالتالي فإن مجمل الطلب الإضافي خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) على مستوى الاقتصاد يقدر بحوالي (٣٧١,٩) ألف فرصة عمل وهذا يحتاج إلى استثمارات كبيرة لمواجهة هذا الكم الهائل من الطلب المتوقع. مما يعني أن الطلب على القوى العاملة سيرتفع من (١٠١٠) ألف عامل عام ١٩٩٦ (كسنة أساس) إلى حوالي (١٣٨١,٩) ألف عامل عام ٢٠٠٦.

٢. يقدر حجم الطلب الإضافي في قطاع الصناعة حوالي (٣,٧) ألف عامل عام ١٩٩٧، سيرتفع إلى حوالي (٥,٧) ألف عامل عام ٢٠٠٦، بمعدل نمو سنوي (٥,٣%) للفترة (١٩٩٧ - ٢٠٦)، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١,٦%)، مما يعني أن إجمالي الطلب الإضافي في قطاع الصناعة يقدر بحوالي (٤٦,٣) ألف عامل، وهذا يستدعي التوسع في الاستثمارات الصناعية من خلال إقامة المدن الصناعية والمناطق الحرة ودعم المشاريع الصناعية الصغيرة في مناطق الريف والبادية.

٣. إن حجم الطلب الإضافي في قطاع الزراعة حوالي (٢,٩) الف عامل عام ١٩٩٧، ارتفع إلى حوالي (٣,٢) الف عامل عام ٢٠٠٦، بمعدل نمو سنوي (٣,٢%) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٠,٣٦%)، وبالتالي فإن مجمل الطلب الإضافي في قطاع الزراعة يقدر بحوالي (٢٩,٧) ألف عامل، وبناء عليه يرتفع حجم الاستخدام من (٩٤,٩) ألف عامل عام ١٩٩٦ (كسنة أساس) إلى حوالي (١٢١,٦) ألف عامل عام ٢٠٠٦.

٤. دلت النتائج على أن حجم الطلب الإضافي في قطاع الانشاءات حوالي (٣,١) ألف عامل عام ١٩٩٧، ارتفع إلى حوالي (٥) آلاف عامل عام ٢٠٠٦، مما يعني أن إجمالي الطلب الإضافي للفترة القادمة حوالي (٤٠,١) ألف عامل بمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط حوالي (٥,٩%)، وبالتالي فإن مجمل الطلب على العمل المتوقع للفترة القادمة سيرتفع من (٩٧,٩) ألف عامل عام ١٩٩٦، إلى حوالي (١٣٧,٩) ألف عامل عام ٢٠٠٦.

٥. إن حجم الطلب الإضافي في قطاع الخدمات حوالي (٢٢) ألف عامل عام ١٩٩٧ ارتفع إلى حوالي (٢٨,٦) ألف عامل عام ٢٠٠٦، وبالتالي فإن مجمل الطلب للفترة القادمة يقدر بحوالي (٢٥٥,٨) ألف عامل بمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) حوال (٣,٨%) وبمعدل نمو سنوي مركب يقدر بحوالي (٠,٩٧%)، وعليه فمن المتوقع أن يرتفع مجمل الطلب من (٧٠١,١) ألف عامل عام ١٩٩٦ إلى حوالي (٩٥٦,٩) ألف عامل عام ٢٠٠٦.

جدول رقم (٣-١١)

مجمل الطلب الإضافي حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) ألف عامل

النشاط الاقتصادي / السنة	الصناعة	الزراعة	الانشاءات	الخدمات	الطلب الكلي
١٩٩٧	٣,٧	٢,٩	٣,١	٢٢	٣١,٧
١٩٩٨	٣,٨	٢,٩	٣,٢	٢٣	٣٢,٩
١٩٩٩	٤,١	٣,٠	٣,٥	٢٣,٤	٣٤
٢٠٠٠	٤,٢	٢,٩	٣,٨	٢٤,٢	٣٥,١
٢٠٠١	٤,٦	٣	٣,٩	٢٦	٣٧,٥
٢٠٠٢	٤,٧	٢,٨	٤,١	٢٦,٢	٣٧,٨
٢٠٠٣	٤,٩	٢,٩	٤,٣	٢٦,٩	٣٩
٢٠٠٤	٥,٢	٣	٤,٦	٢٧,٣	٤٠,١
٢٠٠٥	٥,٤	٣,١	٤,٦	٢٨,٢	٤١,٣
٢٠٠٦	٥,٧	٣,٢	٥	٢٨,٦	٤٢,٥

جدول رقم (٣-١٢)

مجمل الطلب الكلي حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٦) ألف عامل

النشاط الاقتصادي السنة	الصناعة	الزراعة	الانشاءات	الخدمات	الطلب الكلي
*١٩٩٦	*١١٦,١	*٩٤,٩	*٩٧,٩	*٧٠١,١	*١٠١٠
١٩٩٧	١١٩,٨	٩٧,٨	١٠٢	٧٢٣,١	١٠٤١,٧
١٩٩٨	١٢٣,٦	١٠٠,٧	١٠٤,٢	٧٤٦,١	١٠٧٤,٦
١٩٩٩	١٢٧,٧	١٠٣,٧	١٠٧,٧	٧٦٩,٥	١١٠٨,٦
٢٠٠٠	١٣١,٩	١٠٦,٦	١١١,٥	٧٩٣,٧	١٤٣,٧
٢٠٠١	١٣٦,٥	١٠٦,٦	١١٥,٩	٨١٩,٧	١١٨١,٢
٢٠٠٢	١٤١,٢	١٠٩,٤	١١٩,٤	٨٤٥,٩	١٢١٩
٢٠٠٣	١٤٦,١	١١٢,٣	١٢٣,٧	٨٧٢,٨	١٢٥٨
٢٠٠٤	١٥١,٣	١١٥,٣	١٢٨,٣	٩٠٠,١	١٢٩٨,١
٢٠٠٥	١٥٦,٧	١١٨,٤	١٣٢,٩	٩٢٨,٣	١٣٣٩,٤
٢٠٠٦	١٦٢,٤	١٢١,٦	١٣٧,٩	٩٥٦,٩	١٣٨١,٩

* سنة الأساس ١٩٩٦.

بينت نتائج الطلب الإضافي والكلي للمجموعات المهنية المبينة في الجدولين أرقام (٣-١٣) و(٣-١٤) ما يلي :

١. إن حجم الطلب الإضافي لفئة المتخصصين والفنيين عام ١٩٩٧ يقدر بحوالي (٦,٤) الف عامل ارتفع إلى حوالي (١٠,٢) الف عامل عام ٢٠٠٦، بمعدل نمو سنوي قدره (٦,٣%) خلال الفترة القادمة، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١,٧٣%)، وبالتالي فإن حجم الطلب الكلي لفئة المتخصصين والفنيين سيرتفع من (٢٢١,١) ألف عامل عام ١٩٩٦ إلى حوالي (٣٠٤,٩) ألف عامل بحجم طلب إضافي يقدر بحوالي (٨٣,٨) ألف عامل.

٢. من المتوقع أن يرتفع حجم الطلب الإضافي لفئة الإداريين من (٠,٧٦) عامل عام ١٩٩٧، إلى حوالي (١,٣) ألف عامل عام ٢٠٦، بمعدل نمو سنوي قدره (٢,٦%) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٢%)، بحجم طلب إضافي خلال الفترة القادمة قدره (٩,٤) ألف عامل، وبالتالي فإن الطلب الكلي سيرتفع من (٢٤,٢) ألف عامل عام ١٩٩٦ إلى حوالي (٣٣,٦) ألف عامل عام ٢٠٠٦.

٣. إن حجم الطلب الإضافي لفئة الأعمال الكتابية ارتفع من (٢٠٥) ألف عامل عام ١٩٩٧، إلى حوالي (٣,٩) ألف عامل عام ٢٠٠٦، بمعدل نمو سنوي بلغ (٦%) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١,٦٥%)، وبالتالي فإن حجم الطلب الإضافي الكلي يقدر بحوالي (٣٠,٦) ألف

عامل. حيث سيرتفع الطلب الكلي لفئة الأعمال الكتابية من (٨١,٨) ألف عامل إلى حوالي (١١٢,٤) ألف عامل عام ٢٠٠٦.

٤. إن حجم الطلب لفئة العاملين في الزراعة تذبذبت خلال الفترة القادمة حيث بلغت عام ١٩٩٧ حوالي (٢,٥) ألف عامل تراجعت إلى حوالي (١,٧) ألف عامل عام ٢٠٠٦، وبمعدل نمو سنوي قدره (-٣,٧%) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (-١,٤%). وبالتالي فإن حجم الطلب الإضافي قدر بجوالي (٢٠,٩) ألف عامل، حيث ارتفع مجمل الطلب الكلي من (٨٢,٢) ألف عامل عام ١٩٩٦ إلى حوالي (١٠٣,٧) ألف عامل عام ٢٠٠٦.

٥. ارتفع حجم الطلب الإضافي لفئة العاملين في الإنتاج وغير المصنفين من (١٥,٨)ألف عامل عام ١٩٩٧ إلى حوالي (٢٢,٤) ألف عامل عام ٢٠٠٦، بمعدل نمو سنوي بلغ (٤,٢%) وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (١,٢٩%)، وبذلك يرتفع حجم الطلب الإضافي خلال الفترة القادمة إلى حوالي (١٩٠,٩) ألف عامل، وبالتالي فإنه من المتوقع أن يرتفع الطلب الكلي من (٤٩٤,٩) ألف عامل عام ١٩٩٧ إلى حوالي (٦٨٥,٨) ألف عامل عام ٢٠٠٦.

٦. إن حجم الطلب الإضافي لفئة العاملين في الخدمات بلغ (٣,٧) ألف عامل عام ١٩٩٧، وحوالي (٣) آلاف عامل عام ٢٠٠٦، وبالتالي فإن حجم الطلب الإضافي المقدر للفترة القادمة يقدر بحوالي (٣٦,٨) ألف عامل، وعليه فإن الطلب الكلي ارتفع من (١٠٥,٢) الف عامل عام ١٩٩٧ إلى حوالي (١٤٢) ألف عامل عام ٢٠٠٦.

جدول رقم (٣-١٣)

مجمل الطلب الإضافي للمجموعات المهنية خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) **ألف عامل**

المجموعات المهنية / السنة	المتخصصون والفنيون	الإداريون	الأعمال الكتابية	العاملون في الزراعة	العاملون في الإنتاج وغير المصنفين	العاملون في الخدمات	المجموع
١٩٩٧	٦,٤	٠,٧٦	٢,٥	٢,٥	١٥,٨	٣,٧	٣١,٧
١٩٩٨	٦.٦	٠.٧٨	٢,٦	٢.٤	١٦.٤	٤,١	٣٢,٩
١٩٩٩	٧,٤٨	٠,٨٥	٢,٧	٢.٣	١٧	٤,٣	٣٤
٢٠٠٠	٧,٧	٠,٨٦	٢,٨	٢	١٧,٩	٣,٨	٣٥,١
٢٠٠١	٨.٦	٠,٨٧	٢,٩	٢	١٩,١	٤	٣٧,٥
٢٠٠٢	٨,٧	٠.٨٨	٣	٢	١٩,٤	٣,٨	٣٧.٨
٢٠٠٣	٩	٠,٩٥	٣,٢	٢,١	٢٠.٢	٣,٥	٣٩
٢٠٠٤	٩.٢	١	٣.٤	٢	٢١.٢	٣,٣	٤٠.١
٢٠٠٥	٩.٩	١,١	٣.٦	١.٩	٢١.٥	٣,٣	٤١,٣
٢٠٠٦	١٠.٢	١,٣	٣,٩	١,٧	٢٢,٤	٣	٤٢,٥

جدول رقم (٣-١٤)

مجمل الطلب الكلي المتوقع للمجموعات المهنية خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) ألف عامل

المجموعات المهنية / السنة	المتخصصون والفنيون	الإداريون	الأعمال الكتابية	العاملون في الزراعة	العاملون في الإنتاج وغير المصنفين	العاملون في الخدمات	الطلب الكلي
١٩٩٦	٢٢١,١*	٢٤,٢*	٨١,٨*	٨٢,٢*	٤٩٤,٩*	١٠٥,٢*	١٠١٠*
١٩٩٧	٢٢٧,٥	٢٤,٩	٨٤,٣	٨٥,٣	٥١٠,٧	١٠٨,٩	١٠٤١,٧
١٩٩٨	٢٣٤,١	٢٥,٧	٨٦,٩	٨٧,٧	٥٢٧,١	١١٣	١٠٧٤,٦
١٩٩٩	٢٤١,٦	٢٦,٦	٨٩,٦	٩٠	٥٤٤,١	١٧.٣	١١٠٨,٦
٢٠٠٠	٢٤٩,٣	٢٧,٤	٩٢,٤	٩٢	٥٦٢	١٢١,١	١١٤٣,٧
٢٠٠١	٢٥٧,٩	٢٨,٣	٩٥,٣	٩٤	٥٨١	١٢٥,١	١١٨١,٢
٢٠٠٢	٢٦٦,٦	٢٩,٢	٩٨,٣	٩٦	٦٠٠,٥	١٢٨,٩	١٢١٩
٢٠٠٣	٢٧٥,٦	٣٠,٢	١٠١,٥	٩٨,١	٦٢٠,٧	١٣٢,٤	١٢٥٨
٢٠٠٤	٢٨٤,٨	٣١,٢	١٠٤,٩	١٠٠,١	٦٤١,٩	١٣٥.٧	١٢٩٨,١
٢٠٠٥	٢٩٤,٧	٣٢,٣	١٠٨,٥	١٠٢	٦٦٣,٤	١٣٩	١٣٣٩,٤
٢٠٠٦	٣٠٤,٩	٣,٦	١١٢,٤	١٠٣,٧	٦٨٥,٨	١٤٢	١٣٨١,٩

*** سنة الأساس ١٩٩٦.**

إن حجم الطلب الإضافي والإجمالي حسب المستوى التعليمي المبينة في الجدولين أرقام (٣-١٥) و (٣-١٦) ما يلي :

١. إن حجم الطلب الإضافي لحملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا حوالي (٨,٦) ألف عامل عام ١٩٩٧، ارتفع إلى حوالي (١١,٧) ألف عامل عام ٢٠٠٦، بمعدل نمو سنوي للفترة القادمة يقدر بحوالي (٣,٨%)، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١,١٤%)، وبالتالي فإن حجم الطلب المتوقع لحملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا سيرتفع من حوالي (١٤١,٣) ألف عامل إلى حوالي (٢٤٢,٦) ألف عامل عام ٢٠٠٦.

٢. إن حجم الطلب الإضافي لحملة شهادات كليات المجتمع والمعاهد يقدر بحوالي (٢,٧) ألف عامل عام ١٩٩٧ ارتفع إلى حوالي (٣,٨) الف عامل عام ٢٠٠٦، بمعدل نمو سنوي قدره (٧,٧%) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١,٢٧%)، حيث من المتوقع أن يرتفع حجم الطلب الكلي لحملة شهادات كليات المجتمع من (١٣١,٢) ألف عامل عام ١٩٩٦ إلى حوالي (١٦٣,٧) ألف عامل عام ٢٠٠٦.

٣. يقدر حجم الطلب الإضافي لحملة شهادة الثانوية العامة فما دون بحوالي (٢٠,٤) ألف علمل عام ١٩٩٧، ارتفع إلى حوالي (٢٧) ألف عامل عام ٢٠٠٦، بمعدل نمو سنوي خلال الفترة

القادمة يقدر بحوالي (٣,٩%) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١,٠٤%)، وبالتالي فإن حجم الطلب الكلي لحملة شهادات الثانوية العامة فما دون سيرتفع من (٧٣٧,٣) ألف عامل عـــام ١٩٩٦ إلى حوالي (٩٧٤,٤) ألف عامل عام ٢٠٠٦، وعليه فإن مجمل الطلـــب الإضـــافي يكون (٢٣٧,١) ألف عامل.

جدول رقم (٣-١٥)

مجمل الطلب الإضافي حسب المستوى التعليمي للفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) **ألف عامل**

السنة / المستوى التعليمي	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
بكالوريوس + دراسات عليا	٨,٦	٨,٩	٩,٢	٩,٥	١٠,٠٠	١٠,٤	١٠,٧	١١,٠٠	١١,٣	١١,٧
دبلوم كليات ومعاهد	٢,٧	٢,٨	٢,٩	٣,٠٠	٣,١	٣,٤	٣,٥	٣,٦	٣,٧	٣,٨
ثانوية عامة فما دون	٢٠,٤	٢١,٢	٢١,٩	٢٢,٦	٢٣,٤	٢٤,٠٠	٢٤,٨	٢٥,٥	٢٦,٣	٢٧,٠
المجموع	٣١,٧	٣٢,٩	٣٤	٣٥,١	٣٧,٥	٣٧,٨	٣٩	٤٠,١	٤١,٣	٤٢,٥

جدول رقم (٣-١٦)

مجمل الطلب الكلي المتوقع حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٦) **ألف عامل**

السنة / المجموعات المهنية	١٩٩٦*	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
بكالوريوس + دراسات عليا	١٤١,٣*	١٤٩,٩	١٥٨,٨	١٦٨	١٧٧,٥	١٨٧,٥	١٩٧,٩	٢٠٨,٦	٢١٩,٦	٢٣٠,٩	٢٤٢,٦
دبلوم	١٣١,٢*	١٣٣,٩	١٣٦,٧	١٣٩,٦	١٤٢,٦	١٤٥,٧	١٤٩,١	١٤٢,٦	١٥٦,٢	١٥٩,٩	١٦٣,٧
ثانوية عامة فما دون	٧٣٧,٣*	٧٥٧,٧	٧٧٨,٩	٨٠٠٨	٨٢٣,٤	٨٤٦,٨	٨٧٠,٨	٨٩٥,٦	٩٢١,١	٩٤٧,٤	٩٧٤,٤
المجموع	١٠١٠*	١٠٤١,٧	١٠٧٤,٦	١١٠٨,٦	١١٤٣,٧	١١٨١,٢	١٢١٩	١٢٥٨	١٢٩٨,١	١٣٣٩,٤	١٣٨١,٩

جـ. موازنة العرض والطلب على القوى العاملة.

بعد أن تم تقدير مجمل العرض من القوى العاملة للفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) وفق المجموعات المهنية والمستوى التعليمي، وكذلك تقدير مجمل الطلب حسب تلك المستويات المهنية والتعليمية بالإضافة إلى النشاط الاقتصادي.

وعلى ضوء معطيات الجدول رقم (٣-١٧) تشير النتائج إلى ما يلي:

١. شهد سوق العمل الأردني فائضا من القوى العاملة بحوالي (١٤٤,٧) ألف عامل عام ١٩٩٧ أي بمعدل بطالة قدره (١٢,١٩%) وسوف يرتفع الفائض إلى حوالي (٢٠٩,٤) ألف عام ٢٠٠٦ بمعدل بطالة قدره (١٣,٠٦%) وبمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط (٣,٣٧%)، وبمعدل نمو سنوي مركب (٣,٧%) وهذا يعزى إلى تباطؤ الطلب الداخلي والخارجي على القوى العاملة الأردنية مقارنة بحجم العرض الكلي لفترة التنبؤ والناجم عن التراجع الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد الأردني.

جدول رقم (٣-١٧)

موازنة العرض والطلب الكلي على مستوى الاقتصاد للفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦)

السنة	العرض الكلي	الطلب الكلي	معدل نمو العرض الكلي %	معدل نمو الطلب الكلي %	معدل البطالة %	معدل نمو معدل البطالة%	الفائض
١٩٩٦*	١١٤٨,٣*	١٠١٠*	ـــــ	ـــــ	١٢,٠	ـــــ	١٣٨,٣
١٩٩٧	١١٨٦,٤	١٠٤١,٧	٣,٣١	٣,١٣	١٢,١٩	١,٥٨	١٤٤,٧
١٩٩٨	١٢٢٦,١	١٠٧٤,٦	٣,٣٥	٣,١٥	١٢,٣٦	١,٣٩	١٥١,٥
١٩٩٩	١٢٦٧	١١٠٨,٦	٣,٣٥	٣,١٦	١٢,٥٠	١,١٣	١٥٨,٤
٢٠٠٠	١٣٠٩,٢	١٤٣,٧	٣,٣٦	٣,١٧	١٢,٦٤	١,٢	١٦٥,٥
٢٠٠١	١٦٥٢,٨	١١٨١,٢	٣,٣٧	٣,٢٧	١٢,٦٨	٠,٣١	١٧١,٦
٢٠٠٢	١٣٩٧,٧	١٢١٩	٣,٤١	٣,٢٥	١٢,٧٩	٠,٨٦	١٧٨,٧
٢٠٠٣	١٤٤٤	١٢٥٨	٣,٣١	٣,٢٩	١٢,٨٨	٠,٧٠	١٨٦
٢٠٠٤	١٤٩١,٧	١٢٩٨,١	٣,٤١	٣,٣١	١٢,٩٧	٠,٦٩	١٩٣,٦
٢٠٠٥	١٥٤٠,٨	١٣٣٩,٤	٣,٤٩	٣,٣٥	١٣,٠١	٠,٣٠	٢٠١,٤
٢٠٠٦	١٥٩١,٣	١٣٨١,٩	٣,٤٧	٣,٣٨	١٣,٠٦	٠,٣٨	٢٠٩,٤

* سنة الأساس ١٩٩٦.

٢. يتوقع أن يشهد سوق العمل الأردني من حملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا كما هو مبين في الجدول (٣-١٨) فائضا قدره (٢٠,٣) ألف عام ١٩٩٧، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٦,٧%)، وهذا يستدعي وضع البرامج والخطط التعليمة بحيث تنسجم مع

تطلبات سوق العمل الأردني، بينما يقدر الفائض من حملة دبلوم كليات المجتمع والمعاهد عام ١٩٩٧ حوالي (١٥,٢) ألف، ومن المتوقع أن يرتفع إلى حوالي (٢٠,٩) ألف عام ٢٠٠٦، بمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط حوالي (٥,٧%)، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٣,٢%)، وسوف يتركز الفائض من المستويات التعليمية لحملة شهادات الثانوية العامة فما دون، حيث سيرتفع الفائض من (١٠٩,٤) ألف عامل عام ١٩٩٧ إلى حوالي (١٥٠,٦) ألف عامل عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو سنوي قدره (٣,٦٤%) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٣,٢%).

٣.يتوقع أن تشهد المجموعات المهنية كما يشير الجدول رقم (٣-١٩) فائضا بمختلف فئاتها، حيث تشهد مهن المتخصصين والفنيين فائضا يقدر بحوالي (٩,٧) ألف عام ١٩٩٧ سيرتفع إلى حوالي (٢٩,٣) ألف عام ٢٠٠٦، بمعدل نمو سنوي مركب قدره (١١,٦٨%)، كما أن فئة الإداريين ستشهد فائضا قدره (٣,٦) ألف عام ١٩٩٧ من المتوقع أن ينخفض إلى حوالي (٠,١) عامل عام ٢٠٠٦، بينما يتركز الفائض في فئة الأعمال الكتابية حيث يقدر عام ١٩٩٧ بحوالي (١١,٧)، ومن المتوقع أن يرتفع إلى حوالي (٢١,٤) ألف عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٦,٢%)، كما أن فئة العاملين في الزراعة ستشهد فائضا من العمالة قدره (١٠,٧) ألف عام ١٩٩٧، من المتوقع أن يرتفع إلى حوالي (٢٠,٤) ألف عام ٢٠٠٦، بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٦,٦%).

وفي الوقت ذاته ستشهد مهن العاملين في الإنتاج وغيرالمصنفين فائضا قدره (٧٠,٦) ألف من المتوقع أن يرتفع إلى حوالي (١٠٩,٨) ألف عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٤,٥%). وستشهد فئة العاملين في الخدمات فائضا يقدر بحوالي (٣٨,٢) ألف عام ١٩٩٧، فمن المتوقع أن ينخفض إلى حوالي (٢٨,٣) ألف بمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره (٢,٩%)، ويعزى ذلك إلى الاستثمارات الكبيرة التي يتم توظيفها في هذه المهن مع الأخذ بعين الاعتبار الاتجاه العام في الفترة القادمة حيث تذبذبت نسبة مساهمة فئة العاملين في الخدمات إلى مجمل المجموعات المهنية.

٤. يتوقع أن يشهد سوق العمل الأردني من المستويات التعليمية كما يشير الجدول رقم (٣-٢٠) فائضا قدره (٦,٤) ألف عامل عام ١٩٩٧ سيرتفع إلى حوالي (٨) ألف عامل عام ٢٠٠٦.

٥. ستشهد المهنية في سوق العمل الأردني فائضا بمختلف فئاتها كما يشير الجدول رقم (٣-٢١).

جدول رقم (٣-١٨)

موازنة العرض والطلب حسب المستوى التعليمي للفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) ألف عامل

السنة	بكالوريوس + دراسات عليا			دبلوم كليات ومعاهد			ثانوية عامة فما دون		
	العرض	الطلب	الفائض	العرض	الطلب	الفائض	العرض	الطلب	الفائض
١٩٩٧	١٧٠,٢	١٤٩,٩	٢٠,٣	١٤٩,١	١٣٣,٩	١٥,٢	٨٦٧,١	٧٥٧,٧	١٠٩,٤
١٩٩٨	١٨١,١	١٥٨,٨	٢٢,٣	١٥٢,٧	١٣٦,٧	١٦	٨٩٢,٣	٧٧٨,٩	١١٣,٤
١٩٩٩	١٩٢,٤	١٦٨	٢٤,٤	١٥٦,٣	١٣٩,٦	١٦,٧	٩١٨,٣	٨٠٠,٨	١١٧,٥
٢٠٠٠	٢٠٤	١٧٧,٥	٢٦,٥	١٦٠	١٤٢,٦	١٧,٤	٩٤٥,٢	٨٢٣,٤	١٢١,٨
٢٠٠١	٢١٦	١٨٧,٥	٢٨,٥	١٦٣,٨	١٤٥,٧	١٨,١	٩٧٣	٨٤٦,٨	١٢٦,٢
٢٠٠٢	٢٢٨,٤	١٩٧,٩	٣٠,٥	١٦٧,٧	١٤٩,١	١٨,٦	١٠٠١,٦	٨٧٠,٨	١٣٠,٨
٢٠٠٣	٢٤١,٢	٢٠٨,٦	٣٢,٦	١٧١,٧	١٤٢,٦	٢٩,١	١,٣١,١	٨٩٥,٦	١٣٥,٥
٢٠٠٤	٢٥٤,٣	٢١٩,٦	٣٤,٧	١٧٥,٩	١٥٦,٢	١٩,٧	١٠٦١,٥	٩٢١,١	١٤٠,٤
٢٠٠٥	٢٦٧,٨	٢٣٠,٩	٣٦,٩	١٨٠,٢	١٥٩,٩	٢٠,٣	١٠٩٢,٨	٩٤٧,٤	١٤٥,٤
٢٠٠٦	٢٨١,٧	٢٤٢,٦	٣٩,١	١٨٤,٦	١٦٣,٧	٢٠,٩	١١٢٥	٩٧٤,٤	١٥٠,٦

* سنة الأساس ١٩٩٦.

جدول رقم (٣-١٩)

موازنة الطلب والعرض حسب المجموعات المهنية للفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦)

ألف عامل

السنة	المتخصصون والفنيون			الإداريون			الأعمال الكتابية			العاملون في الزراعة			العاملون في الانتاج			العاملون في الخدمات		
	العرض	الطلب	الفائض	العرض	الطلب	الفائض	العرض	الطلب	الفائض	العرض	الطلب	الفائض	العرض	الطلب	الفائض	العرض	الطلب	الفائض
١٩٩٧	٢٣٧,٢	٢٢٧,٥	٩,٧	٢٨,٥	٢٤,٩	٣,٦	٩٦	٨٤,٣	١١,٧	٩٦	٨٥,٣	١٠,٧	٥٨١,٣	٥١٠,٧	٧٠,٦	١٤٧,١	١٠٨,٩	٣٨,٢
١٩٩٨	٢٤٥,٢	٢٣٤,١	١١,١	٢٩,٤	٢٥,٧	٣,٧	٩٨	٨٦,٩	١,١	٩٨	٨٧,٧	١٠,٣	٦٠٠,٧	٥٢٧,١	٧٣,٦	١٤٥	١١٣	٣٢
١٩٩٩	٢٥٣,٤	٢٤١,٦	١١,٨	٣٠,٤	٢٦,٦	٣,٨	١٠٢,٨	٨٩,٦	١٣,٢	١٠١,٣	٩٠,٠	١,٣	٦٣٣,٥	٥٤٤,١	٨٩,٤	١٤٥,٨	١١٧,٣	٢٨,٥
٢٠٠٠	٢٦١,٨	٢٤٩,٣	١٢,٥	٢٨,٣	٢٧,٤	٠,٩٠	١٠٦	٩٢,٤	١٣,٦	١٠٤	٩٢	١٢	٦٥٤,٦	٥٦٢	٩٢,٦	١٥٠,٨	١٢١,٣	٢٩,٥
٢٠٠١	٢٧٠,٥	٢٥٧,٩	١٢,٦	٣١,١	٢٨,٣	٢,٨	١١٠,٩	٩٥,٣	١٥,٦	١٠٦,٨	٩٤	١٢,٨	٦٧٦,٤	٥٨١,١	٩٥,٣	١٥٦,٩	١٢٥,١	٣١,٨
٢٠٠٢	٢٧٩,٥	٢٦٦,٦	١٢,٩	٣٢,٢	٢٩,٢	٣	١١٤,٦	٩٨,٣	١٦,٣	١٠٩	٩٦	١٣	٦٩٨,٨	٦٠٠,٥	٩٨,٣	١٦٣,٦	١٢٨,٩	٣٤,٧
٢٠٠٣	٣٠٣,٢	٢٧٥,٦	٢٧,٦	٣	٣٠,٢	٢,٨	١١٨,٤	١٠١,٥	١٦,٩	١١,٢	٩٨,١	١٣,١	٧٢٢	٦٢٠,٧	١٠١,٣	١٥٦,٢	١٣٢,٤	٢٣,٨
٢٠٠٤	٣١٣,٢	٢٨٤,٨	٢٨,٤	٣٢,٨	٣١,٢	١	١٢٣,٨	١٠٤,٩	١٨,٩	١١٢,٨	١٠٠,١	١٢,٧	٧٤٥,٨	٦٤١,٩	١٠٣,٩	١٦٣,٣	١٣٥,٧	٢٧,٦
٢٠٠٥	٣٢٣,٥	٢٩٤,٧	٢٨,٨	٣٠,٨	٣٠,٣	٠,٥	١٢٩,٤	١٠٨,٥	٢٠,٩	١١٧,١	١٠٢	١٥,١	٧٧٠,٤	٦٦٣,٤	١٠٧	١٦٩,٦	١٣٩	٣٠,٦
٢٠٠٦	٣٣٤,٢	٣٠٤,٩	٢٩,٣	٣٣,٤	٣٣,٣	٠,١	١٣٣,٧	١١٢,٤	٢١,٤	١٢٤,١	١٠٣,٧	٢٠,٤٠	٧٩٥,٦	٦٨٥.٨	١٠٩,٨	١٧٠,٣	١٤٢	٢٨,٣

جدول رقم (٣-٢٠)

موازنة العرض والطلب الاضافي حسب المستوى التعليمي للفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦)

ألف عامل

السنة	بكالوريوس + دراسات عليا			دبلوم كليات ومعاهد			ثانوية عامة فما دون			العرض والطلب الإضافي		
	العرض	الطلب	الفائض	العرض	الطلب	الفائض	العرض	الطلب	الفائض	العرض	الطلب	الفائض
١٩٩٧	١٠,٥	٨,٦	١,٦	٣,٣	٢,٧	٠,٦	٢٤,٣	٢٠,٤	٣,٩	٣٨,١	٣١,٧	٦,٤
١٩٩٨	١٠,٩	٨,٩	٢	٣,٦	٢,٨	٠,٨	٢٥,٢	٢١,٢	٤	٣٩,٧	٣٢,٩	٦,٨
١٩٩٩	١١,٣	٩,٢	٢,١	٣,٦	٢,٩	٠,٧	٢٦,٠	٢١,٩	٤,١	٤٠,٩	٣٤	٦,٩
٢٠٠٠	١١,٦	٩,٥	٢,١	٣,٧	٣,٠	٠,٧	٢٦,٩	٢٢,٦	٤,٣	٤٢,٢	٣٥,١	٧,١
٢٠٠١	١٢,٠	١٠,٠	٢	٣,٨	٣,١	٠,٧	٢٧,٨	٢٣,٤	٤,٤	٤٣,٦	٣٧,٥	٦,١
٢٠٠٢	١٢,٤	١٠,٤	٢	٣,٩	٣,٤	٠,٥	٢٨,٦	٢٤,٠	٤,٦	٤٤,٩	٣٧,٨	٧,١
٢٠٠٣	١٢,٨	١٠,٧	٢,١	٤,٠	٣,٥	٠,٥	٢٩,٥	٢٤,٨	٤,٧	٤٦,٣	٣٩	٧,٣
٢٠٠٤	١٣,١	١١,٠	٢,١	٤,٢	٣,٦	٠,٦	٣٠,٤	٢٥,٥	٤,٩	٤٧,٧	٤٠,١	٧,٦
٢٠٠٥	١٣,٥	١١,٣	٢,٢	٤,٣	٣,٧	٠,٦	٣١,٣	٢٦,٣	٥	٤٩,١	٤١,٣	٧,٨
٢٠٠٦	١٣,٩	١١,٧	٢,٢	٤,٤	٣,٨	٠,٦	٣٢,٢	٢٧,٠	٥,٢	٥٠,٥	٤٢,٥	٨,٠٠
المجموع	١٢٢	١٠١,٣	٢٠,٧	٣٨,٨	٣٢,٥	٦,٣	٢٨٢,٢	٢٣٧,١	٤٥,١	٤٤٣	٣٧١.٩	٧١,١

جدول رقم (٣-٢١)

موازنة العرض والطلب حسب المجموعات المهنية للفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦)

ألف عامل

السنة	المتخصصون والفنيون			الإداريون			الأعمال الكتابية			العاملون في الزراعة			العاملون في الانتاج			العاملون في الخدمات		
	العرض	الطلب	الفائض	العرض	الطلب	الفائض	العرض	الطلب	الفائض	العرض	الطلب	الفائض	العرض	الطلب	الفائض	العرض	الطلب	الفائض
١٩٩٧	٧,٧	٦,٤	١,٣	٠,٩١	٠,٧٦	٠,١٥	٣	٢,٥	٠,٥	٣,١	٢,٥	٠,٦	١٨,٧	١٥,٨	٢,٩	٤,٧	٣,٧	١
١٩٩٨	٨,٤	٦,٦	١,٨	٠,٩٥	٠,٧٨	٠,١٧	٣,٢	٢,٦	٠,٦	٣,١	٢,٤	٠,٧	١٩,٥	١٦,٤	٣,١	٤,٥	٤,١	٠,٤
١٩٩٩	٨,٦	٧,٤	١,٢	٠,٩٨	٠,٧٨	٠,٢٠	٣,٣	٢,٧	٠,٦	٣,٢	٢,٣	٠,٩	٢٠	١٧	٣	٤,٨	٤,٣	٠,٥
٢٠٠٠	٨,٩	٧,٧	١,٢	١,١	٠,٨٦	٠,٢٤	٣,٤	٢,٨	٠,٦	٣,١	٢	١,١	٢٠,٦	١٧,٩	٢,٧	٥,١	٣,٨	١,٣
٢٠٠١	٩,٢	٨,٦	٠,٦	١,١	٠,٨٧	٠,٢٣	٣,٥	٢,٩	٠,٦	٣	٢	١	٢١,٨٢	١٩,١	٢,٧	٥	٤	١
٢٠٠٢	٩,٥	٨,٧	٠,٨	١,١	٠,٨٨	٠,٢٢	٣,٦	٣	٠,٦	٣,١	٢	١,١	٢,٤	١٩,٤	٣	٥,٢	٣,٨	١,٤
٢٠٠٣	٩,٧	٩	٠,٧	١,١	٠,٩٥	٠,١٥	٣,٩	٣,٢	٠,٧	٣,٢	٢,١	١,١	٢٣,١	٢٠,٢	٢,٩	٥,٣	٣,٥	١,٨
٢٠٠٤	١٠,٢	٩,٢	١,٠	١,٢	١	٠,٢	٤	٣,٤	٠,٦	٣,١	٢	١,١	٢٣,٩	٢١,٢	٢,٧	٥,٣	٣,٣	٢
٢٠٠٥	١٠,٥	٩,٩	٠,٦	١,٢	١,١	٠,١	٤,٢	٣,٦	٠,٦	٣,٢	١,٩	١,٣	٢٤,٦	٢١,٥	٣,١	٥,٤	٣,٣	٢,١
٢٠٠٦	١١	١٠,٢	٠,٨	١,٢	١,٢	∴	٤,٣	٣,٩	٠,٤	٣,٢	١,٧	١,٥	٢٥,٢	٢٢,٤	٢,٨	٥,٦	٣	٢,٦
المجموع	١٠٣,٤	٨٣,٨	١٩,٦	١٠,٨٤	٩,١٨	١,٦	٤٠,٧	٣٠,٦	١٠,١	٣١,٣	٢٠,٩	١٠,٤	٢٣٢,٨	١٩٠,٩	٤١,٩	٥٠,٩	٣٦,٨	١٤,١

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

تمهيد :

لقد أدى تسارع الأحداث والمتغيرات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية إلى حدوث اختلالات في سوق العمل الأردني، وبروز ظاهرة البطالة، وبخاصة مع بدايات عقد الثمانينات، واستمرت بالتزايد محدثة تحدياً كبيراً أمام عجلة التقدم الاقتصادي الوطني. كما ارتبط اختلال التوازن في توزيع القوى العاملة في سوق العمل بانعكاسات سلبية على مستويات البطالة. ومن هنا استعرضت الدراسة محددات عرض القوى العاملة في سوق العمل، وتطور مسار الموارد البشرية قطاعياً وتعليمياً. ثم عرجت إلى محددات الطلب على العمل، والسبل الناجحة في التأثير عليه. وتعدى الأمر ذلك في محاولة لمعرفة مجالات الأساليب الانتاجية، من خلال دراسة مرونات الاحلال وطبيعة العلاقة بين عنصري الانتاج (العمل ورأس المال).

ويقدم هذا الفصل من دراسة واقع وآفاق سوق العمل، أهم النتائج التي خلصت إليها. وإسداء التوصيات الضرورية، لمعالجة الاختلالات في سوق العمل الأردني. وجدوى تطبيقها على أرض الواقع، وخاصة وأن الاقتصاد الأردني، يسعى إلى تجذير مفهوم الخصخصة، وتفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار والتنمية لمواجهة مشكلة الفقر والبطالة، في ضوء التحولات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي.

المبحث الأول

النتائج

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

١. أدت الأحداث الاقتصادية والسياسية والديموغرافية التي شهدها الأردن عبر العقود الماضية إلى تضخم عرض القوى العاملة. وإحداث تغيرات جذرية في هيكل توزيعها قطاعياً وتعليمياً، وزيادة مطرده في معدل نمو القوى العاملة.

٢. تذبذب معدلات البطالة باختلاف الأسباب المؤدية لها، وبخاصة في أعقاب الهجرات القسرية التي أحدثتها حرب ١٩٤٨ و ١٩٦٧. في حين انخفضت في منتصف عقد السبعينات، التي شهدت رواجاً اقتصادياً أدى إلى حالة الاستخدام التام نتيجة البرامج التنموية والهجرة العمالية والطلب المحلي على القوى العاملة. مما ساهم في استقدام العمالة الوافدة لسد الفجوة التي أحدثتها التطورات الاقتصادية في سوق العمل الأردني.

٣. بينت الدراسة أن العمالة في القطاع الزراعي قد انخفضت، في حين تزايدت بمعدلات منخفضة في باقي القطاعات وبنسب مساهمة مختلفة. حيث لا زالت مساهمة الانتاج الخدمي تفوق مساهمة الانتاج السلعي في الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي استيعابه حوالي ثلثي القوى العاملة في سوق العمل الأردني.

٤. بينت نتائج الدراسة بأن مشكلة البطالة ترتبط في جانب الطلب في الأمد القصير، نظراً لتباطؤ النمو الاقتصادي. والأساليب الانتاجية المكثفة لرأس المال، وسوء تنظيم سوق العمل الأردني من خلال استقدام العمالة الوافدة دون ضوابط وخطط اقتصادية هادفة. الأمر الذي أدى إلى حدوث اختناقات في سوق العمل الأردني، واختلالات هيكلية، ساهمت في تفاقم مشكلة البطالة والتراجع في النشاطات الاقتصادية.

٥. وجود حراك مهني دائم في سوق العمل الأردني، وذلك من خلال اتجاه الأيدي العاملة نحو المهن الإدارية والفنية والانتاجية، تمشياً مع الهيكلية الاقتصادية والأهمية النسبية لفئات المجموعات المهنية.

٦. اختلال التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل الأردني، نتيجة القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الأردني. وعزوف العاطلين عن العمل في الانخراط في نشاطات اقتصادية، ومجموعات مهنية. حيث لا زالت ثقافة العيب في إشغال فرص الاستخدام المتاحة، تحول دون الاندماج في العملية الانتاجية.

٧. يتصف سوق العمل الأردني بأنه مصدّر ومستورد للقوى العاملة، إلا أن معدل نمو العمالة الوافدة، يفوق معدل نمو العمالة المهاجرة خلال فترة الدراسة.

٨. بينت الدراسة بأن مرونة عرض العمل بالنسبة للأجور الحقيقية فعالة، في زيادة عرض القوى العاملة على مستوى الاقتصاد ككل، وقطاع الصناعة والزراعة والخدمات، وهذا يعني أن استخدام سياسة الأجور في زيادة عرض القوى العاملة في هذه النشاطات ناجحة. وتزداد فعالية في حالة تنظيم سوق العمل الأردني للعمالة الوافدة، والتي تؤدي إلى انخفاض مستوى الأجر، وبخاصة في قطاع الانشاءات، الذي كانت مرونة عرض العمل بالنسبة للأجور غير مجدية في زيادة عرض العمل فيه، نتيجة تركز العمالة الوافدة ومنافستها في الأجر للعمالة الأردنية.

٩. بينت نتائج الدراسة، بأن مرونة عرض العمل بالنسبة لحجم السكان ذات تأثير إيجابي. وبالتالي فإن حجم السكان يساهم في تنمية الموارد البشرية، وزيادة حجم القاعدة الانتاجية والتوسع في سوق الاستهلاك.

١٠. أشارت نتائج الدراسة إلى أن مرونة عرض العمل بالنسبة لمعدل المشاركة الاقتصادية قطاعياً وتعليمياً تتأثر إيجابياً بزيادته. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن معدل المشاركة

الاقتصادية لا زال متدنيا قياسا مع معدل المشاركة العالمي. ويعزى ذلك إلى تدني معدل المشاركة عند الاناث والتواء المنحنى العمري للسكان. حيث شكلت نسبة من هم دون سن الخامسة عشر أكثر من (٤٢%) من حجم السكان. إضافة إلى تزايد عدد الطلبة في مراحل التعليم المختلفة، وسن الاحالة على التقاعد المبكر، علاوة على ذلك ظاهرة الهجرة إلى الخارج بشكل عام، والعمالية بشكل خاص.

١١. يلعب الانفاق الحكومي الحقيقي دورا كبيرا في زيادة عرض القوى العاملة قطاعيا وتعليميا. حيث دلت مرونة عرض العمل بالنسبة إليه، على الدور البارز في مستوى الاستخدام. إذ يستوعب القطاع الحكومي ما نسبته (٥٠%) من إجمالي القوى العاملة الكلية باعتبار أن الانفاق الحكومي أداة مالية فعالة، تستخدمها الدولة في التأثير على حجم الاستخدام في سوق العمل الأردني، وخاصة في فترات الركود الاقتصادي، على الرغم من ضعف معنويته في القطاع الصناعي. وقد يعزى ذلك إلى أن معظم الاستثمارات الصناعية متولدة من رأس المال الخاص.

١٢. بينت الدراسة، أن أثر العمالة في الفترة السابقة قطاعيا وتعليميا على عرض القوى العاملة في الفترة الحالية ايجابي. نظرا لأن المشاريع الانتاجية في الفترة السابقة ينعكس مستوى الاستخدام فيها على الفترة الحالية. وهذا يعني أن تلك المشاريع ذات طابع زمني ومرتبطة أهميتها النسبية في خطط التنمية الاقتصادية.

١٣. أشارت مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجور الحقيقية إلى الفعالية العالية بشكل عام في جميع القطاعات الاقتصادية والمستويات التعليمية. ويعني هذا إلى أن سياسة الأجور فعالة في زيادة الطلب على العمالة، بحيث أن تخفيض نسبة الأجور يزيد الطلب على الاستخدام.

١٤. بينت نتائج الدراسة بأن مرونة الطلب على العمل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قطاعيا وتعليميا كانت منخفضة. مما يعني أن زيادة الطلب على العمالة في الأمد القصير ممكن أن يكون من خلال مسارعة النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي، مع الأخذ بعين الاعتبار العمالة الوافدة ورأس المال. أما في الأمد الطويل فإن زيادة الطلب على العمالة، بالإضافة إلى مسارعة النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي، من خلال استخدام أساليب انتاجية مكثفة لعنصرالعمل، لرفع مستوى الاستخدام الكلي في الاقتصاد الوطني.

١٥. دلت النتائج أن مرونة الطلب على العمل بالنسبة لأسعار رأس المال قطاعيا وتعليميا كانت موجبة في جميع القطاعات الاقتصادية والمستويات التعليمية، أي أن العلاقة بين عنصري رأس المال والعمل تكاملية، مما يعني أن زيادة رأس المال يتطلب الزيادة في الطلب على

العمل. إلا أن هذه العلاقة ضعيفة في قطاعي الزراعة والانشاءات، ويعزى ذلك إلى تمركز العمالة الوافدة في هذين القطاعين.

١٦. بينت الدراسة أن أثر حوالات العاملين في الخارج على النشاط الاقتصادي والمستوى التعليمي ايجابي، وبدلالة احصائية مقبولة باستثناء قطاع الخدمات، فكانت دلالته لا تختلف احصائيا عن الصفر، وهذا يعني أن معظم تحويلات العاملين يتم توظيفها في نمو هذه القطاعات والمستويات التعليمية. وبالتالي زيادة معدلات الاستخدام في الاقتصاد.

١٧. لقد كان أثر القروض الخارجية على طلب القوى العاملة ايجابيا وسلبيا على النشاط الاقتصادي والمستوى التعليمي. حيث تبين دوره السلبي على مستوى الاقتصاد وقطاع الزراعة وقطاع الخدمات والمستوى التعليمي من حملة الشهادات الجامعية. وهذا يعني تراكم حجم الدين العام على مستوى الاقتصاد والقطاعات الأخرى ولا يتم توجيهها نحو استثمارات انتاجية. وبالتالي تشكل تكلفة إضافية على هذه القطاعات من خلال أسعار الفوائد المترتبة عليها. بينما ظهرت فعاليتها في قطاع الصناعة والانشاءات والمستوى التعليمي من حملة كليات المجتمع والمعاهد، وحملة شهادات الثانوية العامة فما دون. مما يعني أن هذه التدفقات المالية تتوجه إلى هذه القطاعات، ويتم توظيفها بطرق مجدية ساهمت في زيادة معدلات الاستخدام.

١٨. بينت نتائج الدراسة أن أثر المساعدات الخارجية منخفضة وسلبية على زيادة معدلات الاستخدام قطاعيا وتعليميا، عدا قطاع الزراعة والخدمات. وهذا يعني أن هذه التدفقات المالية موجهة نحو قطاع الزراعة بالدرجة الأولى ثم قطاع الخدمات.

١٩. تشير مرونة الاحلال بين العمل ورأس المال على العلاقة التكاملية حسب النشاط الاقتصادي، ومن حملة الشهادات الجامعية والثانوية العامة فما دون. وهذا يعني أن زيادة رأس المال يتطلب زيادة في الطلب على العمل. بينما كانت تبادلية في المستوى التعليمي من حملة شهادات كليات المجتمع. حيث يمكن احلال العمل محل رأس المال بالاستخدام المكثف لعنصر العمل في زيادة معدلات الاستخدام لحملة شهادات كليات المجتمع والمعاهد.

٢٠. يتوقع أن يرتفع حجم العرض الكلي للعمالة الأردنية خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) من (١١٤٨,٣) ألف عامل عام ١٩٩٦ كسنة أساس، إلى (١٥٩١,٣) الف عامل عام ٢٠٠٦.

٢١. يتوقع أن يرتفع الطلب المحلي على القوى العاملة عبر فترة التنبؤ من (١٠١٠) ألف عامل عام ١٩٩٦، إلى حوالي (١٣٨١,٩) ألف عامل عام ٢٠٠٦.

٢٢. سيشهد سوق العمل الأردني فائضا من القوى العاملة يقدر بحوالي (١٤٤,٧) ألف عامل عام ١٩٩٧، بمعدل بطالة قدره (١٢,١٩%)، سيرتفع حجم الفائض عام ٢٠٠٦ إلى حوالي (٢٠٩,٤) ألف عامل بمعدل بطالة قدره (١٣,٠٦%).

المبحث الثاني

التوصيات

بالاعتماد على النتائج التي خلصت إليها الدراسة فيما سبق، يمكن إجمال أهم التوصيات المقترحة لمعالجة اختلالات سوق العمل الأردني بالآتي :

١. معالجة الخلل الناتج عن تسرب القوى العاملة من القطاع الزراعي، وذلك بتنمية المناطق الريفية ونشر المرافق العامة والخدمات فيها.

٢. تنظيم سوق العمل الأردني من خلال إحلال العمال الأردنية محل العمالة الوافدة، وتشديد فرض القيود على استخدام العمالة الوافدة، وتوسيع دائرة سيطرة الجهات المعينة عليها وتحسين ظروف العمل في القطاعات التي تتمركز فيها العمالة الوافدة من أجل إقبال العمالة الأردنية المتعطلة إلى الانخراط في هذه القطاعات.

٣. دعم الأجور في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ووضع مستوى أدنى لها، كي يتم انخراط العمالة الأردنية في سوق العمل الأردني في مختلف فرص العمل المتاحة في الاقتصاد.

٤. تبني سياسة وطنية مدروسة توائم بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل الأردني، من حيث استجابة مناهج التعليم للتطورات التكنولوجية، وتوجيه الطلبة نحو دراسة المهن الفنية التي يحتاج لها سوق العمل في عملياته الانتاجية.

٥. توجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة نحو الأساليب الانتاجية المكثفة لعنصر العمل في النشاط الاقتصادي. وتشجيع الصناعات الصغيرة التي تولد فرص عمل في مختلف المناطق في الأردن.

٦. التوسع في الاستثمار وخلق فرص عمل محفزة في سوق العمل الأردني، من خلال البحث عن المشاريع التي تنخفض فيها كلفة العمل كقطاع الزراعة مثلا، بحيث يتم تقديم القروض الميسرة والتسهيلات المشجعة والمحفزة للاستثمار في هذه المشاريع.

٧. تأهيل القوى العاملة المعطلة من خلال توسيع برامج التدريب المهني واستيعابهم في سوق العمل الأردني واقرار برنامج دعم العاطلين عن العمل.

٨. مساعدة العمالة الأردنية في فتح أسواق العمل الخارجية أمامها من خلال تصدير الفائض من القوى العاملة بعد تأهيلها عمليا مع العمالة الأخرى، لتستطيع منافسة فرص العمل المتاحة في تلك الأسواق.

قائمة الملاحق

١. الملحق الاحصائي :

نظراً لطبيعة البيانات الاحصائية المنشورة من قبل المصادر الحكومية، وما تعتريها من أخطاء وقيم متطرفة أحياناً، تم إجراء سلسلة تطبيقات إحصائية لتتفق هذه البيانات مع النظرية الاقتصادية، والتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي والخطي في النماذج المقدرة.

حيث تم معالجة المشاكل الاحصائية من خلال الطرق القياسية المتبعة في هذا الإطار، ولقد استخدمت هذه الدراسة طريقة (ثايل – نكار)[١] لتقدير قيمة (ρ) المبينة أدناه :

$$\rho = \frac{n^2(1-\frac{d^*}{2})+k^2}{n^2-k^2} \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(19)$$

حيث أن :

*d: دربن واتسون.

n : عدد المشاهدات.

k : عدد المعلمات بما فيها المقطع.

حيث تم تحويل المتغيرات الأصلية إلى متغيرات محمولة من خلال طريقة كوكران – أوركات التالية :

$$M^*_n = n\sqrt{1-(\rho)^2} \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (20)$$

حيث أن :

M^*_n : القيمة المحمولة الجديدة.

n : القيمة الأصلية.

ولقد أثبتت هذه الطريقة فعاليتها في التقدير الاحصائي ومعالجة مشاكل البيانات الاحصائية وأعطت أفضل نتائج تقدير للنماذج المستخدمة في هذه الدراسة.

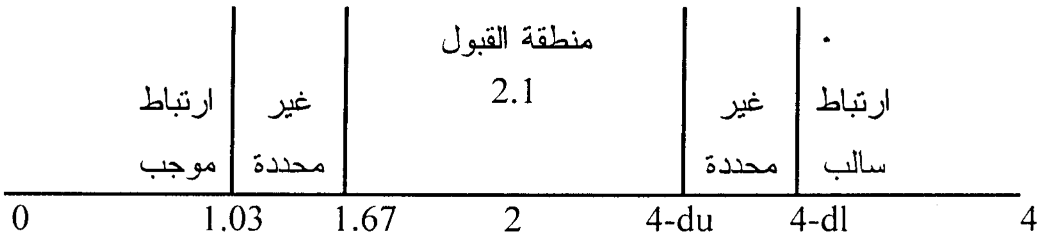
كما قدرت الدراسة أثر التغير الهيكلي على عرض العمل والطلب عليه من خلال اختبار (Chow - test) لمعرفة أثر الهزات الاقتصادية عبر فترة الدراسة، حيث قسمت الدراسة الفترة الكلية (١٩٧٠ – ١٩٩٦) إلى فترتين، شملت الفترة الأولى (١٩٧٠ – ١٩٨٤) والفترة الثانية (١٩٨٥ – ١٩٩٦).

بينت النتائج أن عرض العمل والطلب عليه يتأثر بالهزات الاقتصادية من خلال اختبار (F) وذلك لأن قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) المجدولة، وهذا يعني رفض فرضية العدم (Ho : Structural Stability = 0) ونقبل بالفرضية البديلة (H1 : Structural Stability ≠ 0)

---

[١] وليد السيفو، المدخل إلى الاقتصاد القياسي، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص ص (٢٨٢ – ٢٨٤).

مما يعني أنه لا توجد حالة ثبات بنيوي في النموذج المقدر وأن حدوث الصدمـــات الاقتصاديـــة تنعكس آثارها على المتغيرات الاقتصادية، وأظهر النموذج المقدر غياب ظاهرة الارتباط الذاتي المتسلسل والخطي ولا يحتاج إلى معالجة بطريقة (GLS) كون قيمة (DW) واقعة فـــي منطقـــة القبول كما هي موضحة أدناه.



٢. ملاحق الجداول :

ملحق رقم (١)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٦)

بالأسعار الجارية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP	الزراعة		الصناعة		الإنشاءات		الخدمات	
		القيمة	% من GDP	القيمة	% من GDP	القيمة	% من GDP	القيمة	% من GDP
١٩٧٠	١٥٤,٧	١٥,٦	١٠,٠	١٧,٨	١١,٥	٧,٧	٥,٠	١١٣,٦	٧٣,٥
١٩٧١	١٦٦,٠	٢٣,٩	١٤,٤	١٨,٦	١١,٢	٧,٤	٤,٥	١١٦,١	٦٩,٩
١٩٧٢	١٨٢,٨	٢٦,٦	١٤,٥	٢١,٠	١١,٥	٩,٢	٥,٠	١٢٦,٠	٦٨,٩
١٩٧٣	١٨٨,٩	١٧,٦	٩,٢	٢٤,٠	١٢,٧	١٥,٢	٨,٠	١٣٢,١	٦٩,٩
١٩٧٤	٢٤٢,٤	٣٠,٣	١٢,٥	٣٤,٥	١٨,٠	١٦.٨	٦,٤	١٥١,٨	٦٢,٦
١٩٧٥	٣٠٣,١	٢٦,٠	٨,٥	٥٩,١	١٩,٥	١٩,٢	٦,٣	١٩٨,٨	٥٦,٦
١٩٧٦	٣٧٨,٤	٣٧,٣	٩,٩	٧١,٧	١٩,٠	٢٦,٦	٧,٠	٢٤٢,٨	٦٤,١
١٩٧٧	٤٣٩,٩	٤١,٧	٩,٥	٨٣,٦	١٩,٠	٣٦,٨	٨,٤	٢٧٧,٨	٦٣,١
١٩٧٨	٥٥١,٢	٥٨,٦	١٠,٦	١٠١,٥	١٨,٤	٥١,٠	٩,٣	٣٤٠,١	٦١,٧
١٩٧٩	٦٦٨,٦	٣٤,٦	٦,٦	١٣١,٧	١٩,٧	٧٠,٥	١٠,٤	٤٢٢,٨	٦٣,٣
١٩٨٠	٨٩٣,٢	٦٩,٤	٧,٨	١٨٤,٢	٢٠,٦	٩٧,٥	١٠,٩	٥٤٢,١	٦٠,٧
١٩٨١	١٠٤١,١	٥٧,١	٧,٧	٢٢٩,٣	٢٢,٠	١١٠,٦	١٠,١	٦٢٦,١	٦٠,١
١٩٨٢	١١٦٩,٦	٨١,٨	٧,٠	٢٥٥,٦	٢٢,٠	١٢١,٩	١٠,٤	٧١٠,٣	٦٠,٧
١٩٨٣	١٢٤٢,٣	١١٠,٠	٨,٩	٢٤٢,٨	١٩,٥	١٢٦,٨	١٠,٢	٧٦٢,٧	٦١,٤
١٩٨٤	١٣١٥,٠	٩٨,٦	٧,٥	٢٨٤,٣	٢١,٦	١٢٧,٠	٩,٧	٨٠٥,١	٦١,٢
١٩٨٥	١٣٩٠,٦	١١٨,٧	٨,٥	٢٨٨,١	٢٠,٧	١١٤,١	٨,٢	٨٦٩,٧	٦٢,٥
١٩٨٦	١٧٧٢,٢	٩٦,٢	٥,٤	٣٠٦,٤	١٧,٣	١٤٤,٣	٨,١	١٢٢٥,٣	٦٩,١
١٩٨٧	١٨٣٢,٤	١٢٦,٦	٦,٩	٣٢٩,٠	١٨,٠	١٢٦,٠	٦,٩	١٢٥٠,٨	٦٨,٢
١٩٨٨	١٩٠١,٤	١١٤,٥	٦,٠	٣٣٠,٠	١٧,٣	١١٨,٤	٦,٢	١٣٣٨,٥	٧٠.٤
١٩٨٩	٢٠٦٨,١	١٣١,٧	٦,٣	٤٦٢,٠	٢٢,٣	١٠٦,٧	٥,٢	١٣٦٧,٧	٦٦,١
١٩٩٠	٢٢٧٥,٣	١٧٩,٦	٧,٩	٥٥٧,٣	٢٤,٥	١١١,٦	٤,٩	١٤٢٦,٨	٦٢,٧
١٩٩١	٢٤٢٠,١	١٧٤,٣	٧,٢	٥٣٠,٦	٢١,٣	١٢٥,٧	٥,٢	١٥٨٩,٥	٦٥,٧
١٩٩٢	٢٧٥٩,٦	٢٢٠,٤	٨,٠	٥٢٨,٨	١٩,١	١٥٤,٠	٥,٦	١٨٥٦,٤	٦٧,٣
١٩٩٣	٣٠٧٧,٢	٢٤٤,٩	٨,٠	٥٥٢,٠	١٨,٠	١٨٠,٢	٥,٩	٢١٠٠,١	٦٨,٢
١٩٩٤	٣٦٠٩,٤	١٩٧,٢	٥,٥	٧٤٧,٨	٢٠,٧	٣٠٠,٢	٨,٣	٢٣٦٤,٢	٦٥,٥
١٩٩٥	٣٩٥٢,٣	٢١٣,٣	٥,٤	٨٣٧,٦	٢١,٢	٣٢٧,٨	٨,٣	٢٥٧٣,٦	٦٥,١
١٩٩٦	٤٣٤٧,٧	٢٣٢,٩	٥,٣	٩٤٠,٤	٢١,٦	٣٤١,١	٧,٨	٢٨٣٣,٣	٦٥,١
المعدل	**١٤٥٧,١٧**		**٨,٣٣**		**١٨,٨٣**		**٧,٤٩**		**٦٢,٩٥**

المصدر: ١. البنك المركزي الأردني نشرة البيانات الإحصائية (١٩٩٤ - ١٩٩٥)، عدد خاص أيار ١٩٩٦، جدول رقم (٢١).

٢. البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، شباط ١٩٩٧، جدول (٤٦).

ملحق رقم (٢)

عوائد العاملين بأجر حسب المستوى التعليمي للفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٠) مليون دينار

السنة	حملة الثانوية العامة فما دون	حملة شهادات كليات المجتمع	حملة الشهادات الجامعية
١٩٧٠	٣٨,٥	٥٠,٠	٧٠,٥
١٩٧١	٤٢;٦	٥٥	٧٧,٩
١٩٧٢	٤٦,٦	٦٠,٢	٨٥,٨
١٩٧٣	٥٠,٣	٦٥,٣	٩٣,٠
١٩٧٤	٥٤,٣	٧٠,٢	١٠٠,٦
١٩٧٥	٥٩,٢	٧٥,٧	١٠٨,٧
١٩٧٦	٦٢,٥	٨٠,٤	١١٥,٧
١٩٧٧	٦٦.٤	٨٥,٧	١٢٢,٨
١٩٧٨	٧٠,٤	٩٠,٦	١٣٠,٣
١٩٧٩	٧٤,٤	٩٥,٥	١٣٧,٧
١٩٨٠	٧٧,١	٩٩,٠	١٤٥,٢
١٩٨١	٨٢,٢	١٠٥,٠	١٥٢,٦
١٩٨٢	٨٥,٨	١٠,٠	١٦٠,١
١٩٨٣	٨٩,٥	١١٥,٩	١٦٧,٩
١٩٨٤	٩٣,٢	١٢٠,٠	١٧٥,١
١٩٨٥	٩٧,٠	١٢٥,٠	١٨٢,٥
١٩٨٦	١٠٠,٧	١٣٠,٠	١٩٠,٠
١٩٨٧	١٠٤,٤	١٣٥,٠	١٩٧,٥
١٩٨٨	١٠٨,١	١٤٠,٠	٢٠٥,٠
١٩٨٩	١١٢,١	١٤٥,٠	٢١٢,٥
١٩٩٠	١١٦,١	١٥٠,٠	٢٢٠,٠

المصدر : ١- عيسى ابراهيم وآخرون، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني، نموذج قياسي لمستقبل سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، ص ٩٨٠.

٢- حسين الطلافحة، عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن، أبحاث اليرموك، مجلد٨، عدد٤، ١٩٩٣، ص ٣٠٢.

المراجـــــــــع

أ. الكتب:

١. إبراهيم عيسى وآخرون، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، الأردن، ج٣، عمان، ١٩٨٩.

٢. حسين الطلافحة، خميس الفهداوي، دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٦٨ -١٩٩٦)، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٩٨.

٣. عادل محبوب، الاقتصاد القياسي، ط٣، دار الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢.

٤. عمر وديان وآخرون، واقع تنمية الموارد البشرية في الأردن، الأردن، عمان، ١٩٩٨.

٥. كامل أبو جابر وآخرون، سوق العمل الأردني: خصائصه، سياسته، وآفاقه المستقبلية، عمان، دار البشير، ١٩٩١.

٦. كوتزيانس أي، نظرية الاقتصاد القياسي، ترجمة محمد عبد العال، رفاه شهاب، كنعان عبد اللطيف، الموصل، مطابع دار الحكمة، ١٩٩١.

٧. محمد آغا، اقتصاد العمل وتخطيط القوى العاملة، جامعة حلب، ١٩٨٩.

٨. محمد البطاينة، مشكلة البطالة في الأردن، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٨.

٩. محمد الخصاونة وآخرون، الفقر والبطالة في الأردن، الجمعية العلمية الملكية، الأردن، عمان ١٩٩٨.

١٠. محمد الصمادي، أحمد قاسم، أثر العمالة الوافدة على الاقتصاد الأردني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٨.

١١. محمد الصمادي، مشكلة البطالة في الأردن: خصائص وتوقعات، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٧.

١٢. محمد عميرة، سوق العمل والبطالة في الأردن، الجمعية العلمية الملكية الأردنية، عمان، ١٩٩١.

١٣. منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

١٤. نعمة الله نجيب، نظرية اقتصاد العمل، الاسكندرية، الدار الجامعية، ١٩٩٧.

١٥. وليد السيفو، مدخل إلى القياس الاقتصادي، دار الكتب الجامعية، جامعة الموصل، ١٩٨٨.

ب. الدوريات:

١. حسين الطلافحة، "الطلب على القوى العاملة في الأردن"، أبحاث اليرموك، إربد، مجلد (٦)، عدد (٤)، ١٩٩٠.
٢. حسين الطلافحة، "دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني"، أبحاث اليرموك، اربد، مجلد (٥)، عدد (١)، ١٩٨٩.
٣. حسين الطلافحة، "عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن"، أبحاث اليرموك، اربد، مجلد (٨)، عدد (٤)، ١٩٩٣.
٤. رياض المومني، "استراتيجية النمو غير المتوازن والقطاع الصناعي الأردني"، مجلة العمل، العدد (٣٩)، ١٩٨٧.
٥. صالح الخصاونة، "تطور وتنظيم سوق العمل في الأردن"، مجلة العمل، الأردن، عمان، مجلد (٩)، عدد (٣٣)، ١٩٨٦.
٦. صالح الخصاونة، "ديناميكية سوق العمل الأردني وآثارها على تخطيط القوى البشرية وسياسات التعليم والتدريب"، مجلة العمل، الأردن، عمان، مجلد (١١)، العدد (٤٣)، ١٩٨٨.
٧. علي هلال، "مشكلة البطالة في الأردن"، مجلة العمل، الأردن، مجلد (١٠)، عدد (٤)، ١٩٨٧.
٨. فهد الفانك، "أزمة البطالة في إطارها الاقتصادي والاجتماعي"، مجلة العمل، الأردن، مجلد (١٠)، عدد (٤٠)، ١٩٨٧.
٩. محمد عميرة، "القوى العاملة الأردنية ودورها في التنمية الاقتصادية"، مجلة العمل، الأردن، المجلد (٧)، العدد (٢٩ -٣٠)، ١٩٨٥.
١٠. منذر الشرع وآخرون، "الطلب على العمل ومرونات الاحلال في سوق العمل الأردني"، أبحاث اليرموك، مجلد (١٠)، عدد (١٣)، ١٩٩٤.

جـ. المصادر الحكومية:

١. البنك المركزي الأردني، الأردن، النشرة الاحصائية الشهرية، شباط، ١٩٩٧.
٢. البنك المركزي الأردني، الأردن، بيانات احصائية سنوية، ١٩٦٤ - ١٩٩٥، أيار، ١٩٩٦.
٣. الجمعية العلمية الملكية، الأردن، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني قاعدة بيانات سوق العمل الأردني قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، عمان، ١٩٨٩.

٤. دائرة الاحصاءات العامة، الأردن، التعداد الأول للسكان والمساكن، عمان، المجلد (١)، ١٩٦١.
٥. دائرة الاحصاءات العامة، الأردن، التعداد العام للسكان والمساكن، عمان، ١٩٧٩.
٦. دائرة الاحصاءات العامة، الأردن، النشرة الاحصائية السنوية، عمان، ١٩٩٦.
٧. دائرة الاحصاءات العامة، الأردن، مسح العمالة والبطالة، عمان، ١٩٩٤.
٨. دائرة الاحصاءات العامة، الأردن، النشرة الاحصائية السنوية، عمان، ١٩٩٧.
٩. وزارة التخطيط، الأردن، خطة التنمية الاقتصادية: ١٩٧٣ - ١٩٧٥، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٧٥.
١٠. وزارة التخطيط، الأردن، خطة التنمية الاقتصادية: ١٩٧٦ - ١٩٨٠، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٧٥.
١١. وزارة العمل، الأردن، دور وزارة العمل في معالجة البطالة في الأردن، عمان، ١٩٩٣.
١٢. وزارة العمل، الأردن، سوق العمل الأردني واقع وتطلعات، الأردن، عمان، ١٩٩٢.
١٣. وزارة العمل، الأردن، عمان، التقرير السنوي، ١٩٨٩.
١٤. وزارة العمل، الأردن، عمان، التقرير السنوي، ١٩٩٠.
١٥. وزارة العمل، الأردن، عمان، التقرير السنوي، ١٩٩١.
١٦. وزارة العمل، الأردن، عمان، التقرير السنوي، ١٩٩٢.
١٧. وزارة العمل، الأردن، عمان، التقرير السنوي، ١٩٩٤.
١٨. وزارة العمل، الأردن، عمان، التقرير السنوي، ١٩٩٥.
١٩. وزارة العمل، الأردن، عمان، التقرير السنوي، ١٩٩٦.

د. الرسائل الجامعية :

١. زياد زريقات، التغيرات الهيكلية والطلب على القوى العاملة خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٨٩) ، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، جامعة اليرموك، اربد، ١٩٩٣.

٢. وليد أبده، تقدير الطلب على القوى العاملة في القطاع الحكومي للفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٠)، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٣.

المراجع الأجنبية:

A- BOOKS

1. Addison, John, Stanley, The Market for Labor: An Analytical Treatment, California, Good Year Publishing Company, 1979.
2. Ernest, Berndt R., "The Practice of Econometrics" Addison - Wisley Publishing Company, Inc. 1991.
3. Campell, R. and Stanley L. Brue, Contemporary Labor Economics, 3rd, ed, McGraw - Hill, Inc, 1992.
4. Ehrenberg, G. Ronald, and Smith S. Robert, " Modern Labor Economics", 5th ed, Harper Collins, N.Y, 1993.
5. Hamermesh, S. Daniel and Albert, Rees, The Economics of Work and Pay, Harper and Row, New York, 1988.
6. Killingswork, R. Mark, "Labor Supply", 5th ed, Cambridge University Park, 1993.
7. Mazur, Michael p., Economic Growth and Development in Jordan, Croom Heim Ltd., London, 1979.
8. Musgrave R. and Musgrave p, Public Finance in Theory and Practice, 6th. ed., N, Y, McGraw - Hill, Inc, 1994.
9. Al Momani, Riad, Jordan Development Policy and its Performance (1970 - 1985), Dar AL - Amal. 1985.
10. Share, M. A, Migration and Domestic Labor Market Policies: The Case of Jordan, Yarmouk University, Press, Irbid, Jordan, 1986.

B- ARTICLES

1. Bani - Hani, Abederrzaq and Abedalla Shamia, "The Jordanian Industrial Sector: output and Productivity (1967 - 1986), Abhath Al - Yarmouk, Vol. 5, No. 2, 1989.
2. Hamermesh, Daniel, "Econometric Studies of Labor Demand and Their Applications: The Policy Analysis" Journal of Human Resources, Vol. X1, No. 4.
3. Talafha, Hussin, "Emigration and Wage Differentials Facing the Jordanian Workers", ME TU, Vol. 12, No. (3 -4), 1985.
4. Joathan, H. and Christopher M. "Labor Market Flexibility and Employment Adjustment : Macro Evidence from U. K Establishments", Oxford Economic Papers, Vol. 49. 1997
5. Hammad, Khalil, "An Aggregate Production for Jordan" M E TU, Vol. 13, No. (3 -4), 1986.

ABSTRACT

Status And Prospects of the Jordanian Labor Market: An Applied Econometrics

Prepared by

Mohammad Mohammad Al. Eid AL - Harahshah

Supervised by:

Dr. Basheer Abedellrazzaq AL- Zoµ'bi

This study aims at analyzing the status of Jordanian labor market, structural disturbance which happened on its development stages and its sectorial educational and vocational underlying. Moreover the study aims at measuring the determinants of demand and supply on labor, as wells as its effecting fields and its use as effective policies in the effect of Jordanian labor market forces. The study also aims and discovering the ways of the used productivities in the productive process. The study also offers an analysis to the forecasting of the future and the prediction of demand and supply amount on the labor force and the balance between them in the coming ten years to plan the directions of human resources under the future circumstances.

The study uses econometric declining equations which are processed by ordinary least square (OLS) and general least square (GLS) for the period of the study (1970 -1996) and prediction time (1997 - 2006) to measure the determinants of supply and demand on labor, substitution elasticity and the amount of the whole expected demand and supply.

The Findings of the study states that the Jordanian labor market faces two powers work in the same directions, the first power pushes toward the increase of supply labor size through the increase of populated growth rate, educational system output, the bad organization at the flow of imported employment to labor market and the returned employment from abroad. The second power pushes in the direction of demand contraction on labor force as a result of economical growth rate decrease, the capacity of governmental sector, the decrease of outside demand on Jordanian employment and the compliment relationship between capital and labor.

The final result of the two powers comes up with the severe increase of unemployment problem and the limitation of offered labor opportunity on the capacity of the whole labor supply size in economics.

The findings of the study maintains that unemployment is related to demand in the short run as a result of the economical growth decline and the intensive methods of capital the continuous career transfer in Jordanian labor market toward technical and administrative jobs and productivity. The disagreement between educational system outputs and the requirements of Jordanian labor market, in addition to the value system of the community which contributes in the refusal of entering the labor and occupying the supplied labor opportunities. The study indicates that the

wages policy is effective in absorbing the surplus from labor force on the economical level as a whole, and its different sectors. Its efficiency increases in case of organizing the Jordanian labor market of the imported employment and the substitution of the Jordanian employment instead, in order to push the wage level up especially in structural and agricultural sectors that the imported employment are focused in.

The study maintains that demand elasticity on the real gross domestic product sectorially and educationally was lowered. This means that demand increase on labor in the short run could be through accelerate the economical growth in the real gross domestic product, taking into consideration the crowdness of the imported employment. In the long run the demand increase on labor will be through using intensive production methods to labor element and achieving equilibrium to use productive elements and operative levels.

The relationship between capital and labor is complementary on the economical activity level and educational level. This means that the increase in capital requires an increase in demand on labor, but this relationship is weak in structural and agricultural sectors and this is due to crowdness of employment in both sectors.

It is expected that the additional supply size will rise from (38.1) thousand worker in 1997 to about (50.5) thousand worker in 2006. Consequently, the whole supply size will rise from (1148.3) thousand worker in 1996 to about (1519.3) thousand worker in 2006. With an annual growth rate of the mean about (3.58%) and with complex growth rate of (3.31%).

In the same time, the additional demand's size will rise from (31.7) thousand worker in 1997 to about (42.5) thousand worker in 2006. According to that the whole demand size of labor force will rise from (1010) thousand worker in 1996 to about (1381.9) thousand workers in 2006. In an annual growth rate of (3.17%) and of annual growth complex rate of (3.18%). The Jordanian labor market will witness a surplus of labor force will rise from (144.7) thousand worker in 1997 to about (209.4) thousand worker in 2006, in an unemployment rate of (12.19%) in 1997 while it is (13.06%) in 2006.

In the light of these findings, the study recommends the necessity of organizing the Jordanian labor market through the substitution of the Jordanian labor instead of the imported labor and following different intensive ways of productivity to labor element and make the output of education suitable with the requirements of labor market and opening the outside labor markets in front of Jordanian employment.